صنعاء على موعد مع التحرير وبشائر النصر تلوح في الأفق

26SEPTEMBER
Weekly Newspaper
26 سبتمبر
WEEKLY POLITICAL REVIEW اسبوعية .. سياسية .. عامة
العدد (2254) الخميس 2 صفر 1448هـ - الموافق 16 يوليو 2026م
15 صفحة
السعر 200 ريال

أهداف الثورة اليمنية

1. التحرر من الاستبداد والاستعمار ومخلفاتهما وإقامة حكم جمهوري عادل وإزالة الفوارق والامتيازات بين الطبقات.
2. بناء جيش وطني قوي لحماية البلاد وحراسة الثورة ومكاسبها.
3. رفع مستوى الشعب اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وثقافياً.
4. إنشاء مجتمع ديمقراطي تعاوني عادل مستمد انظمته من روح الإسلام الحنيف.
5. العمل على تحقيق الوحدة الوطنية في نطاق الوحدة العربية الشاملة.
6. احترام مواثيق الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والتمسك بمبدأ الحياد الايجابي وعدم الانحياز والعمل على إقرار السلام العالمي وتدعيم مبدأ التعايش السلمي بين الأمم.

من أقوال فخامة الرئيس

ان تأمين حركة التجارة العالمية، واستقرار المنطقة لايمكن أن يتحقق إلا باستعادة مؤسسات الدولة.

الدكتور رشاد محمد العليمي
رئيس مجلس القيادة الرئاسي

أقر حزمة إجراءات للتعامل مع تصعيد مليشيا الحوثي الإرهابية

مجلس الدفاع الوطني:

سنواجه أي انتهاك بكل الإجراءات المشروعة

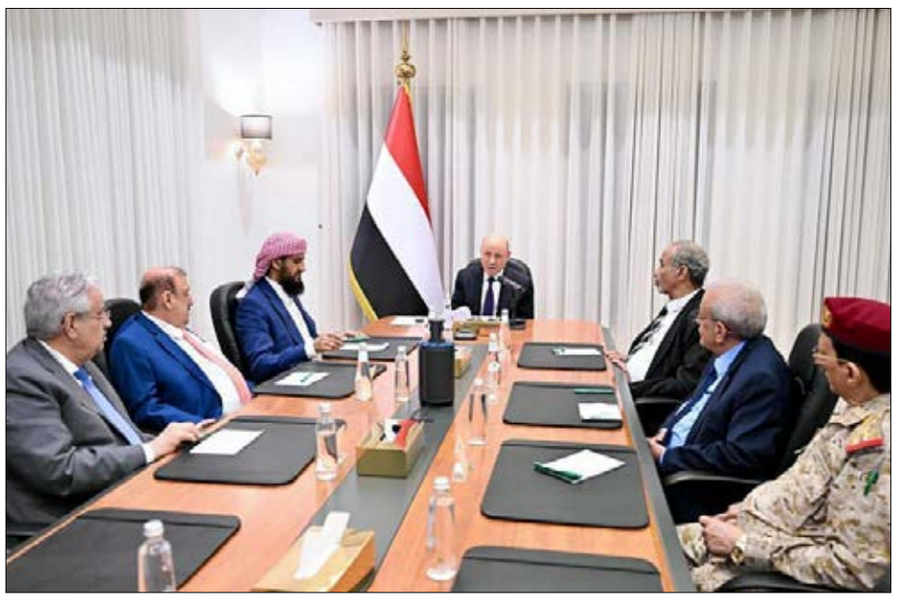

أقر مجلس القيادة الرئاسي ومجلس الدفاع الوطني، في اجتماع مشترك برئاسة فخامة الرئيس الدكتور رشاد محمد العليمي رئيس مجلس القيادة الرئاسي القائد الأعلى للقوات المسلحة، حزمة من الإجراءات والقرارات لتعزيز جاهزية الدولة والتعامل مع التصعيد الذي تقوده مليشيا الحوثي الإرهابية بدعم من النظام الإيراني، مؤكداً أن حماية السيادة الوطنية تمثل أولوية لا تقبل التهاون أو المساومة.

وشدد الاجتماع على رفع أعلى درجات الجاهزية القتالية والأمنية، ومواصلة اتخاذ جميع التدابير العسكرية والسياسية والدبلوماسية والقانونية التي يكفلها الدستور والقانون الدولي، بما يضمن حماية سيادة الجمهورية ...ص2

فيما وجه الحكومة والقوات المسلحة والأجهزة الأمنية برفع أعلى درجات الجاهزية

الرئيس: حماية السيادة واجب لا تهاون فيه ولا وصاية على القرار اليمني

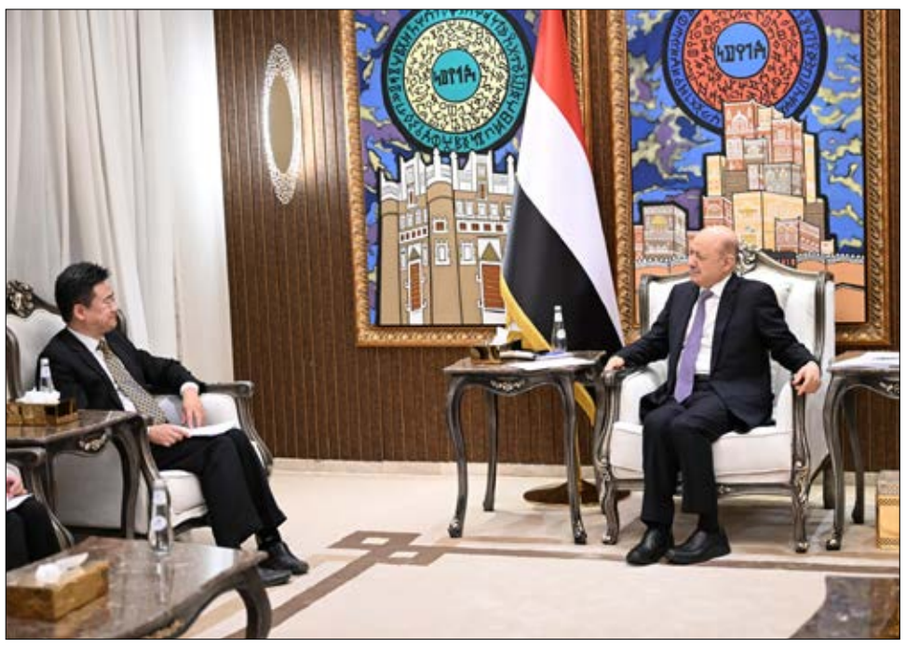

أكد فخامة الرئيس الدكتور رشاد محمد العليمي رئيس مجلس القيادة الرئاسي، أن الدولة ماضية في حماية سيادتها وصون اختصاصاتها الدستورية، ولن تسمح بفرض أي وقائع تمس سلطاتها الحصرية أو تنتقص من مكانتها القانونية.

وأكد فخامة الرئيس، في بيان صادر عنه، الى جانب حديثه خلال لقاءات دبلوماسية، أن الحكومة استنفدت كل السبل السياسية والدبلوماسية لتجنيب البلاد التصعيد، وقدمت مبادرات عملية تضمن استمرار الرحلات المدنية عبر شركة الخطوط الجوية اليمنية، غير أن مليشيا الحوثي الإرهابية رفضت تلك المبادرات وأصرت على فرض أمر واقع يخدم أجندات خارجية ويقوض مؤسسات الدولة.

وشدد رئيس مجلس القيادة الرئاسي على أن حماية الأجواء والمنافذ البرية والبحرية والجوية تمثل واجباً دستورياً لا يقبل المساومة، موجهاً الحكومة والقوات المسلحة والأجهزة الأمنية برفع أعلى درجات الجاهزية واتخاذ جميع التدابير والإجراءات السياسية والدبلوماسية والقانونية، وكافة الإجراءات المشروعة التي يكفلها الدستور والقانون الدولي، بما يضمن حماية السيادة الوطنية ومنع تكرار هذه الانتهاكات.

وفي موازاة ذلك، كثف فخامة الرئيس تحركاته الدبلوماسية مع ممثلي الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن، مؤكداً أن الحكومة وحدها هي السلطة المختصة قانوناً بإدارة المجال الجوي ومنح تصاريح تشغيل الرحلات الدولية، وأن أي تعامل مع مليشيا الحوثي الإرهابية في هذه الاختصاصات يمثل تقويضاً لقرارات مجلس الأمن، وفي مقدمتها القراران 2140 و2216، ويؤسس لسابقة خطيرة تهدد منظومة العلاقات الدولية القائمة على احترام سيادة الدول.

وأكدت فخامة الرئيس أن استمرار النظام الإيراني في دعم هذه الممارسات، واستخدام شركات خاضعة للعقوبات الدولية لتنفيذها، يمثل تصعيداً متعمداً واختباراً لمدى جدية المجتمع الدولي في إنفاذ قراراته، محملة مليشيا الحوثي الإرهابية المسؤولية الكاملة عن التداعيات المترتبة على هذا السلوك، وعن تقويض فرص التهدئة والسلام.

وكان مجلس القيادة قد أحال الانتهاك الإيراني للسيادة اليمنية إلى مجلس الأمن، باعتباره خرقاً صارخاً للقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية، مشدداً على أن الدولة ستواصل انتهاج خيار السلام، لكنها لن تسمح بتحويل معاناة اليمنيين إلى أداة لخدمة المشروع الإيراني، ولن تتهاون في حماية سيادتها ومؤسساتها ومكتسبات شعبها. ...ص2

طارق صالح يشدد على تعزيز الجاهزية القتالية ورفع كفاءة الوحدات العسكرية

شهد عضو مجلس القيادة الرئاسي، طارق صالح، مشروع تمرين العمليات التعرضية على مستوى لواء في الفرقة الخامسة بالمقاومة الوطنية، في إطار برامج الإعداد والتأهيل القتالي الهادفة إلى تعزيز كفاءة الوحدات العسكرية ...ص2

عبدالله العليمي: التصعيد الحوثي تجاوز الداخل اليمني ويهدد الأمن الإقليمي والدولي

أكد عضو مجلس القيادة الرئاسي الدكتور عبدالله العليمي باوزير، أن مليشيا الحوثي الإرهابية تحولت من تهديد داخلي إلى خطر إقليمي ودولي، نتيجة استمرار تهديداتها للأمن والملاحة الدولية في البحر الأحمر، بدعم ...ص2

مجلي: حماية السيادة أولوية والحوثيون يقودون المنطقة إلى مزيد من التصعيد

أكد عضو مجلس القيادة الرئاسي عثمان مجلي أن الدولة اليمنية، بمختلف مؤسساتها، في أعلى درجات الجاهزية لحماية سيادتها والدفاع عن مقدراتها، مشددا على أن جميع الخيارات، بما فيها الخيار العسكري، تبقى مطروحة إذا فرضت المليشيا الحوثية الإرهابية المدعومة من النظام الإيراني المواجهة.

وأوضح مجلي، في مقابلة مع قناة العربية، أن الاجتماع الاستثنائي الأخير لمجلس القيادة الرئاسي ناقش باستفاضة الانتهاكات المتكررة للسيادة اليمنية، وفي مقدمتها محاولات إدخال طائرات تابعة لشركة «ماهان ...ص2

العرادة يؤكد عن أهمية ودور تطوير المؤسسات الثقافية والسياحية

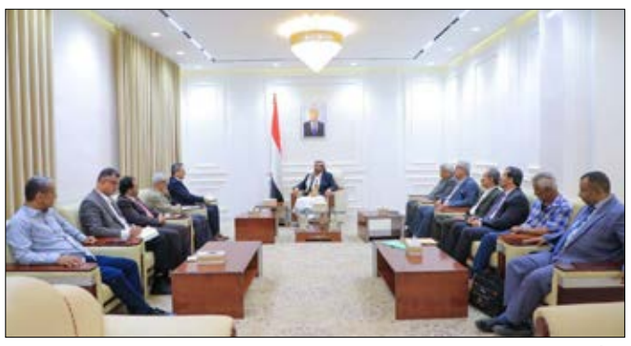

أكد عضو مجلس القيادة الرئاسي محافظ مأرب سلطان العرادة، أهمية الارتقاء بأداء المؤسسات الثقافية والسياحية، وتعزيز دورها في بناء الوعي والفكر، والحفاظ على الهوية الوطنية، وترسيخ قيم الانتماء الجمهوري، بما ...ص2

الصبيحي يؤكد أهمية دور مجلس النواب في دعم جهود استعادة مؤسسات الدولة

أكد عضو مجلس القيادة الرئاسي، الفريق الركن محمود الصبيحي، أهمية الدور الذي يضطلع به مجلس النواب في تعزيز العمل المؤسسي، وترسيخ مبادئ الرقابة والتشريع، ودعم جهود الدولة الرامية إلى استعادة مؤ سسا تها ...ص2

الخنبشي يقر مشاريع خدمية وتنموية ويؤكد دعم القطاع الصحي

واصل عضو مجلس القيادة الرئاسي محافظ حضرموت سالم أحمد الخنبشي، سلسلة لقاءاته واجتماعاته الهادفة إلى تعزيز التنمية وتحسين الخدمات بالمحافظة، مؤكداً دعم السلطة المحلية للمشاريع التنموية والقطاع ...ص2

اصطفاف وطني واسع لدعم إجراءات الدولة وحماية السيادة

أكدت مؤسسات الدولة والقوى السياسية اليمنية وقوفها الكامل خلف مجلس القيادة الرئاسي، ودعمها للإجراءات المتخذة لحماية سيادة الجمهورية اليمنية وصون أمنها الوطني، في مواجهة التصعيد الحوثي المدعوم من النظام الإيراني والانتهاكات المتكررة لسيادة البلاد.

وجدد مجلس الشورى وهيئة التشاور والمصالحة والتكتل الوطني للأحزاب والمكونات السياسية، في بيانات منفصلة، تأييدها للقرارات والإجراءات الصادرة عن القيادة السياسية والحكومة ومجلس الدفاع الوطني، ...ص2

مجلس الوزراء يوجه برفع الجاهزية العسكرية والأمنية ويقر تشكيل فريق لإدارة الأزمة

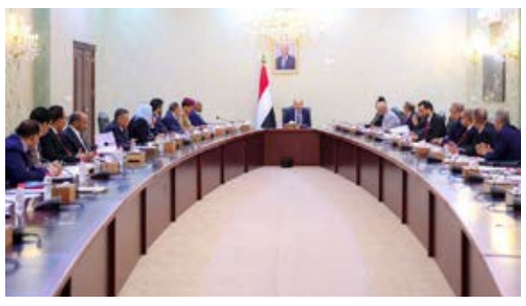

وجه مجلس الوزراء، وزارتي الدفاع والداخلية وكافة الجهات المختصة برفع أعلى درجات الجاهزية والاستعداد، وتمكين القوات المسلحة والأجهزة الأمنية من أداء واجباتها الدستورية في حماية سيادة الجمهورية اليمنية، وذلك ...ص2

الزنداني يبحث مع مصر وبريطانيا تداعيات التصعيد الحوثي

بحث رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية وشؤون المغتربين الدكتور شائع محسن الزنداني، مع وزير الخارجية المصري الدكتور ...ص2

وزير الدفاع:

قواتنا لن تسمح بانتهاك الأجواء

أكد وزير الدفاع الفريق الركن الدكتور طاهر العقيلي، جاهزية القوات المسلحة لتنفيذ واجباتها الدستورية في حماية سيادة الجمهورية اليمنية والدفاع عن أجوائها، مشدداً على أن أي اعتداء أو انتهاك للسيادة الوطنية لن يمر دون مواجهة وفق ما يكفله الدستور والقانون.

وأوضح وزير الدفاع، في بيان وجهه إلى القوات المسلحة والشعب اليمني، أن الدولة ...ص2

كلمة 26 سبتمبر

جاهزية الردع وبسط السيادة

في لحظة فارقة من مسار المواجهة الوطنية ضد قوى الانقلاب والإرهاب، خطّ رئيس مجلس القيادة الرئاسي، القائد الأعلى للقوات المسلحة، الخطوط الحمراء للسيادة اليمنية بمداد القوة والمسؤولية واضعا حدا لأوهام المليشيا الحوثية الإرهابية ومن يقف خلفها في طهران.

إن الاستهداف الحاسم لمدرج مطار صنعاء من قبل قواتنا المسلحة الباسلة لم يكن مجرد إجراء دفاعي عابر، بل هو رسالة ردع استراتيجية بالغة الصرامة، بعثتها الدولة من موقع القوة والثقة، لتؤكد للعالم أجمع أن أجواء الجمهورية اليمنية ومنافذها ليست مستباحة وأن محاولات فرض أمر واقع خارج مظلة الدستور والقانون ستحترق بنيران الجاهزية القتالية العالية لأبطال الجيش والأمن.

وفي هذا المنعطف التاريخي، يبرز الدور الأخوي والعروبي الراسخ للأشقاء في المملكة العربية السعودية، الذين يمثلون الركيزة الأساسية لمعركة التحرير واستعادة الدولة، فبفضل الدعم السخي واللامحدود من الشقيقة الكبرى، وبشراكة خندقية مع تحالف دعم الشرعية، تمكنت قواتنا الجوية وبواسل دفاعنا الجوي من فرض السيطرة المطلقة على الأجواء اليمنية وتأمينها كحِصن منيع في وجه الغطرسة الحوثية والمخططات الإيرانية العابرة للحدود.

ولقد كشف البيان الرئاسي الثاني بوضوح سياسي وعسكري لا يحتمل اللبس، عن حقيقة الطرف المعطل للسلام، فبينما قدمت الدولة المبادرة تلو الأخرى لحماية مصالح المواطنين وتسهيل الرحلات المدنية عبر الناقل الوطني الشرعي، أصرت المليشيات ...ص2

26 سبتمبر
العدد (2254) الخميس 2 صفر 1448هـ
الموافق 16 يوليو 2026م

إدانات دولية واسعة للتصعيد الحوثي وانتهاك سيادة اليمن وتهديد أمن المنطقة

توالت الإدانات الدولية والعربية للتصعيد الذي تمارسه مليشيا الحوثي الإرهابية بدعم إيراني، مؤكدة ضرورة احترام سيادة الجمهورية اليمنية وسلامة أراضيها، ورفض أي انتهاكات للقانون الدولي أو محاولات تقويض أمن المنطقة والملاحة الدولية.

وأكدت دول عدة، خلال جلسة طارئة لمجلس الأمن الدولي بشأن اليمن، أن دخول طائرات إيرانية إلى الأجواء اليمنية وهبوطها في مطاري صنعاء والحديدة دون موافقة السلطات المختصة يمثل انتهاكاً لسيادة اليمن وخرقاً للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن، محذرة من مخاطر أي دعم عسكري أو لوجستي للمليشيا الحوثية.

وشددت المملكة المتحدة والولايات المتحدة وفرنسا والبحرين ولاتفيا واليونان على أن استمرار الدعم الإيراني للحوثيين يهدد جهود السلام، ويعزز قدرات المليشيا العسكرية، ويعرض الأمن الإقليمي وحرية الملاحة في البحر الأحمر وباب المندب للخطر، داعية إلى الالتزام بقرارات مجلس الأمن، وفي مقدمتها القرار 2216.

كما أدانت منظمات وهيئات عربية وإسلامية، بينها مجلس وزراء الداخلية العرب والبرلمان العربي ومنظمة التعاون الإسلامي، إطلاق مليشيا الحوثي صواريخ باتجاه المناطق الجنوبية للمملكة العربية السعودية، مؤكدة تضامنها مع المملكة ودعم إجراءاتها لحماية أمنها واستقرارها.

وجددت وزارة الخارجية اليمنية رفضها للهجمات الحوثية، معتبرة أنها تأتي ضمن محاولات زج اليمن في صراعات تخدم أجندات خارجية وتقوض فرص السلام، مؤكدة تمسك الحكومة بخيار السلام مع استمرار حقها في حماية سيادة الدولة ومؤسساتها.

ودعت المجموعة الأفريقية في مجلس الأمن إلى وقف التصعيد، واحترام سيادة اليمن، والانخراط في المسار السياسي الذي تقوده الأمم المتحدة، مؤكدة أن الحل الدائم للأزمة اليمنية لا يمكن أن يتحقق إلا عبر عملية سياسية شاملة يقودها اليمنيون.

وزير الداخلية يوجه برفع الجاهزية الأمنية إلى الدرجة القصوى

وجّه وزير الداخلية اللواء الركن إبراهيم حيدان، كافة الوحدات الأمنية في المحافظات المحررة برفع مستوى الجاهزية الأمنية والعملياتية إلى الدرجة القصوى، ورفع مستوى التنسيق والتكامل مع القوات المسلحة والأجهزة المختصة.

وأكد وزير الداخلية، أن المرحلة الراهنة تفرض أعلى درجات اليقظة الأمنية والاستعداد العملياتي واتخاذ جميع التدابير الكفيلة بضمان أمن المواطنين واستقرار الأوضاع وتعزيز استقرار الجبهة الداخلية، مشددا بعدم السماح بالمساس بأمن الدولة أو تعريض مصالح الوطن للخطر.

وأشار إلى أن الأجهزة الأمنية ستتعامل بمنتهى الحزم، وستضرب بيد من حديد كل من تسول له نفسه المساس بالأمن والاستقرار، أو يستغل الظروف الراهنة لخدمة الأجندات المعادية، ويعمل على إثارة الفوضى، وإعاقة عمل مؤسسات الدولة.

وأهاب وزير الداخلية بجميع المواطنين إلى التحلي بالوعي والمسؤولية الوطنية، والتعاون مع الأجهزة الأمنية، والإبلاغ الفوري عن أي تحركات أو أنشطة مشبوهة، وعدم الانجرار وراء الشائعات أو المعلومات المضللة، واستقاء الأخبار من مصادرها الرسمية.

تتمات الأولى

سنواجه أي انتهاك

اليمنية وأجوائها ومنافذها البرية والبحرية والجوية، ومنع أي محاولات جديدة لفرض أمر واقع خارج مؤسسات الدولة.

وأقر الاجتماع استمرار حالة الانعقاد الدائم للحكومة، ومواصلة عمل فريق إدارة الأزمة، وتعزيز التنسيق بين مختلف المؤسسات العسكرية والأمنية والسياسية والدبلوماسية والإعلامية، بما يكفل سرعة اتخاذ القرار والاستجابة الفورية لأي تطورات أو تهديدات تمس أمن الدولة وسيادتها.

وأكد مجلس الدفاع الوطني، بصورة قاطعة، أنه لن يُسمح مستقبلاً بدخول أو هبوط أي طائرة أجنبية أو تشغيل أي رحلة دولية إلى أي مطار يمني خارج موافقة الحكومة والسلطات المختصة، باعتبار ذلك اختصاصاً سيادياً حصرياً لا يجوز التعدي عليه، محذراً من أن أي محاولة لتكرار هذه الانتهاكات ستواجه بإجراءات مشروعة وحاسمة تكفلها القوانين الوطنية وأحكام القانون الدولي.

كما شدد الاجتماع على أن القوات المسلحة والأجهزة الأمنية ستواصل أداء واجباتها بكامل الجاهزية، وستتصدى بكل حزم لأي محاولة للمساس بسيادة الدولة أو فرض وقائع بالقوة، مع الحفاظ على أعلى درجات الحرص لحماية المدنيين وعدم تمكين المليشيات من استغلالهم لخدمة أجنداتها.

وحمل الاجتماع مليشيا الحوثي الإرهابية والنظام الإيراني المسؤولية الكاملة عن التصعيد الراهن وتداعياته، مؤكداً أن استمرار رفض المليشيات للمبادرات الحكومية الرامية إلى تشغيل مطار صنعاء عبر الخطوط الجوية اليمنية، الناقل الوطني المخول قانوناً، يكشف إصرارها على تقويض مؤسسات الدولة وتعطيل مصالح المواطنين خدمة لأجندات خارجية.

وأقر الاجتماع مواصلة التحرك السياسي والدبلوماسي والقانوني على المستويين الإقليمي والدولي، وطلب من قيادة تحالف دعم الشرعية الاستمرار في تقديم الدعم والإسناد للقوات المسلحة اليمنية بما يعزز قدرتها على حماية السيادة الوطنية وتأمين الأجواء والمنافذ.

ودعا الاجتماع مجلس الأمن والمجتمع الدولي إلى تجاوز مرحلة الإدانة واتخاذ إجراءات رادعة تكفل إنفاذ قرارات الشرعية الدولية ونظام الجزاءات، بما يمنع تكرار الانتهاكات التي تهدد سيادة الجمهورية اليمنية والأمن والسلم الإقليميين والدوليين.

وأكد مجلس الدفاع الوطني أن الدولة، وهي تتمسك بخيار السلام العادل، لن تسمح بتحويل هذا الخيار إلى مظلة للعبث بسيادتها أو انتقاص صلاحياتها الدستورية، وستستخدم جميع الوسائل المشروعة لحماية الوطن والدفاع عن سيادته ومؤسساته ومصالح شعبه.

الرئيس : لاشرعية

خرقاً صارخاً للقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية، مشدداً على أن الدولة ستواصل انتهاج خيار السلام، لكنها لن تسمح بتحويل معاناة اليمنيين إلى أداة لخدمة المشروع الإيراني، ولن تتهاون في حماية سيادتها ومؤسساتها ومكتسبات شعبها.

طارق صالح يشدد

ورفع جاهزيتها لتنفيذ المهام العملياتية.

وأكد عضو مجلس القيادة الرئاسي أهمية مواصلة برامج التدريب والتأهيل العسكري، ورفع مستوى الجاهزية القتالية، بما يعزز قدرة القوات على تنفيذ مختلف المهام بكفاءة واحترافية، مشيدًا بالمستوى الذي أظهرته قيادة الفرقة الخامسة والوحدات المشاركة في الإعداد والتنفيذ.

ويأتي تنفيذ التمرين ضمن خطط التطوير والتأهيل المستمرة للمقاومة الوطنية، الهادفة إلى تعزيز الكفاءة القتالية للوحدات العسكرية، ورفع جاهزيتها للتعامل مع مختلف المهام والتحديات بكفاءة عالية.

عبدالله العليمي

مباشر من النظام الإيراني.

وأوضح العليمي خلال لقاءاته في العاصمة البريطانية لندن مع عدد من المسؤولين والبرلمانيين البريطانيين، أن الرحلات الإيرانية الأخيرة إلى اليمن تمثل انتهاكاً لسيادة الدولة ومحاولة لفرض أمر واقع خارج الأطر القانونية، مشيراً إلى أن الحكومة تعاملت مع هذا التصعيد بمسؤولية، وستتخذ الإجراءات اللازمة لحماية سيادة الجمهورية اليمنية وأجوائها ومنافذها.

وشدد على أن الحكومة لم تغلق مطار صنعاء، وإنما قدمت حلولاً قانونية لتشغيل الرحلات عبر الناقل الوطني، الخطوط الجوية اليمنية، بما يضمن مصالح المواطنين ويحافظ على سيادة الدولة، غير أن المليشيا الحوثية تواصل استغلال معاناة اليمنيين لتحقيق أهداف سياسية وعسكرية.

وأشار عضو مجلس القيادة الرئاسي إلى أن السلام الحقيقي يتطلب بناء دولة قوية تحتكر السلاح وتفرض القانون، مؤكداً أن الحكومة ستواصل مسار السلام العادل، لكنها لن تسمح باستخدام التهدئة غطاءً لتقويض مؤسسات الدولة أو تهديد أمن اليمن والمنطقة.

ودعا المجتمع الدولي إلى موقف أكثر فاعلية تجاه الانتهاكات الإيرانية والحوثية، ودعم مؤسسات الدولة اليمنية لاستعادة الأمن والاستقرار، مثمناً الشراكة اليمنية البريطانية والدعم السعودي المتواصل لجهود التعافي وبناء قدرات الدولة.

مجلي: حماية السيادة

إير» الإيرانية الخاضعة للعقوبات الدولية إلى الأجواء اليمنية، مؤكدًا أن مزاعم المليشيا بشأن "كسر الحصار" تفتقر إلى المصداقية.

وأشار إلى أن الحكومة حرصت منذ البداية على استمرار الرحلات الإنسانية عبر مطار صنعاء لخدمة المواطنين، غير أن المليشيا عمدت إلى احتجاز أربع طائرات تابعة للخطوط الجوية اليمنية، ورفضت نقلها إلى العاصمة المؤقتة عدن رغم المطالبات الحكومية، ما عرضها للاستهداف وألحق أضرارًا بالناقل الوطني.

وأكد عضو مجلس القيادة الرئاسي أن الحكومة مستعدة لتسيير الرحلات الجوية لخدمة المواطنين من مطار صنعاء، شريطة توفير ضمانات دولية بعدم التعرض للطائرات أو احتجازها، والإفراج عن أصول وأموال شركة الخطوط الجوية اليمنية.

وأوضح مجلي أن التصعيد الحوثي يحمل أبعادًا سياسية، ويهدف إلى الهروب من الاستحقاقات الداخلية، وفي مقدمتها صرف رواتب الموظفين وتحسين الخدمات، إضافة إلى محاولة تصدير الأزمات والاحتجاجات في مناطق سيطرتها عبر جر اليمن والمنطقة إلى مزيد من الفوضى والتوتر.

وجدد التأكيد على أن أي مسار سلام قادم برعاية الأمم المتحدة يجب أن يستند إلى معطيات جديدة تتناسب مع التطورات الراهنة، مشددًا على أن المليشيا أثبتت أنها غير جديرة بالثقة، وأن القوات المسلحة اليمنية على أهبة الاستعداد للقيام بواجبها الوطني في الدفاع عن سيادة البلاد وأمنها.

العرادة يؤكد

يسهم في دعم مسارات التنمية والتعافي.

جاء ذلك خلال لقائه، وزير الثقافة والسياحة مطيع دماج، بحضور عدد من قيادات الوزارة والهيئات المختصة.

وشدد العرادة على ضرورة تكامل الجهود الرسمية والمجتمعية لحماية الإرث الحضاري والثقافي، والاهتمام بالمواقع التاريخية والأثرية، وإعداد الخطط اللازمة لتنشيط القطاع السياحي بما يواكب مرحلة التعافي وإعادة الإعمار.

واكد أن اليمن يمتلك إرثاً حضارياً وثقافياً غنياً ومقومات سياحية واعدة تستوجب الحفاظ عليها واستثمارها بما يعزز التنمية ويدعم الاقتصاد الوطني.

وأشار إلى أن إدراج معالم مأرب ضمن قائمة التراث الإنساني يمثل اعترافاً دولياً بقيمتها التاريخية، ويضاعف المسؤولية الوطنية في صيانتها وتعزيز التعاون مع الجهات الإقليمية والدولية المعنية بحماية التراث الإنساني.

الصبيحي يؤكد

وترسيخ سيادتها وخدمة المصلحة الوطنية.

جاء ذلك خلال لقائه، رئيس مجلس النواب الشيخ سلطان البركاني، حيث ناقش الجانبان مستجدات الأوضاع السياسية والاقتصادية والخدمية، والتطورات الإقليمية، والتحديات التي تواجه البلاد.

وتطرق اللقاء إلى التصعيد المستمر لمليشيا الحوثي الإرهابية المدعومة من النظام الإيراني، وانعكاساته على الأمن والاستقرار، إلى جانب مستجدات الأوضاع الأمنية وسبل تعزيز جهود الدولة في ترسيخ الأمن وتطبيع الأوضاع.

وشدد الصبيحي على ضرورة توحيد الصف الوطني، وتكامل أدوار مؤسسات الدولة، وتعزيز قدرات القوات المسلحة والأجهزة الأمنية، بما يسهم في استعادة مؤسسات الدولة، وترسيخ سيادتها، وإعلاء مبادئ الشفافية والمساءلة.

الخنبشي يقر مشاريع

الصحي، وتوسيع الشراكات مع الجهات الدولية بما يخدم أولويات التنمية والاستقرار.

وبحث الخنبشي، خلال لقائه السفيرة الفرنسية لدى اليمن كاترين قرم كمون، آفاق تعزيز التعاون الثنائي في المجالات التنموية والخدمية، مستعرضاً أولويات السلطة المحلية والتدخلات المطلوبة لدعم الخطة الاستراتيجية لمحافظة حضرموت (2026-2030).

وفي الجانب التنموي، اطلع عضو مجلس القيادة الرئاسي على مبادرة حضرموت الاقتصادية الهادفة إلى تعظيم الاستفادة من الأصول السيادية وتحويلها إلى استثمارات منتجة، موجهاً بعقد ورشة عمل متخصصة لدراسة المبادرة وآليات تنفيذها وتحويلها إلى برامج عملية قابلة للتطبيق.

كما أكد الخنبشي اهتمام السلطة المحلية بتطوير القطاع الصحي، خلال لقائه إدارة المستشفى الجامعي بالمكلا، مشدداً على العمل لتذليل الصعوبات التي تواجه المستشفى، ودعم تطوير بنيته التحتية وتعزيز قدراته التشغيلية بما يسهم في الارتقاء بالخدمات الطبية المقدمة للمواطنين.

وفي إطار الدفع بالمشاريع الخدمية، ترأس الخنبشي اجتماع لجنة المناقصات الرئيسية، التي أقرت مشروع إدخال خدمة المياه والصرف الصحي الريفي إلى مدينة ميفع السكنية بمديرية بروم ميفع، واعتماد مشروع إنشاء وترميم قاعات تدريبية بالمعهد التجاري بمنطقة فوة، مع طرح مناقصات عامة لتنفيذهما وفق الإجراءات القانونية.

وأكد عضو مجلس القيادة الرئاسي أهمية الالتزام بالشفافية وسرعة تنفيذ المشاريع وفق المواصفات الفنية المعتمدة، بما يعزز البنية التحتية ويحسن الخدمات الأساسية، ويواكب تطلعات أبناء حضرموت نحو التنمية المستدامة.

اصطفاف وطني

مؤكدة أن حماية السيادة الوطنية وسلامة الأراضي ووحدة القرار الوطني تمثل مسؤولية دستورية لا تقبل المساس أو التجاوز.

وأدان مجلس الشورى وهيئة التشاور والمصالحة والتكتل الوطني، استمرار مليشيا الحوثي الإرهابية في انتهاج سياسات التصعيد ورفض المبادرات الهادفة إلى تخفيف معاناة المواطنين، محملين النظام الإيراني مسؤولية دعم هذه الممارسات وما يترتب عليها من إطالة أمد الصراع وتهديد أمن اليمن والمنطقة.

وأكدت المكونات الوطنية أن أي محاولات لفرض واقع خارج مؤسسات الدولة أو المساس باختصاصاتها السيادية تمثل انتهاكاً للقانون والدستور، وتقويضاً لجهود السلام، مشددة على ضرورة توحيد الصف الوطني وتعزيز تماسك مؤسسات الدولة والقوات المسلحة والأجهزة الأمنية.

وأشادت البيانات بجاهزية القوات المسلحة والأجهزة الأمنية وقدرتها على أداء واجباتها الدستورية في حماية الوطن وسيادته، مثمنة الإجراءات التي اتخذتها القيادة السياسية للتعامل مع التطورات الأخيرة بمسؤولية وحزم.

ودعت هذه المكونات المجتمع الدولي، وفي مقدمته مجلس الأمن والأمم المتحدة، إلى الانتقال من مرحلة الإدانة إلى اتخاذ إجراءات رادعة تجاه التدخلات الإيرانية ودعم المليشيا الحوثية، وإنفاذ قرارات الشرعية الدولية بما يحفظ أمن اليمن والاستقرار الإقليمي والدولي.

وأكدت أن معركة استعادة الدولة وترسيخ سيادتها تمثل قضية وطنية جامعة، داعية جميع القوى والمكونات السياسية والاجتماعية إلى الاصطفاف خلف مؤسسات الدولة وتعزيز وحدة القرار الوطني وصولاً إلى تحقيق السلام العادل وإنهاء الانقلاب.

مجلس الوزراء يوجه

خلال اجتماع استثنائي عقده في العاصمة المؤقتة عدن برئاسة رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية وشؤون المغتربين الدكتور شائع محسن الزنداني.

وأكد المجلس أهمية تعزيز الجاهزية الوطنية للتعامل مع تداعيات التصعيد، وحماية الأجواء والأراضي والمنافذ اليمنية، ومنع أي محاولات للمساس باختصاصات الدولة ومؤسساتها السيادية.

وأعلن مجلس الوزراء حالة الانعقاد الدائم لمتابعة تطورات الأزمة واتخاذ ما يلزم من قرارات وإجراءات، كما أقر تشكيل فريق حكومي لإدارة الأزمة وتنسيق الجهود العسكرية والسياسية والدبلوماسية والقانونية والإعلامية، بما يضمن سرعة الاستجابة وتوحيد الأداء الرسمي.

وكلف المجلس وزارة الخارجية وشؤون المغتربين بمواصلة التحركات مع الدول الشقيقة والصديقة والمنظمات الدولية، للتأكيد على ضرورة احترام سيادة اليمن ومنع أي إجراءات أو رحلات تتم خارج القنوات الرسمية المعتمدة.

وحمل مجلس الوزراء مليشيا الحوثي الإرهابية والنظام الإيراني المسؤولية عن تداعيات هذا التصعيد، مؤكداً أن الحكومة ستتخذ كافة الإجراءات التي يكفلها الدستور والقانون الدولي لحماية سيادة الجمهورية اليمنية وأمنها ومصالح شعبها.

الزنداني يبحث

بدر عبدالعاطي، وسفيرة المملكة المتحدة لدى اليمن عبده شريف، مستجدات الأوضاع في اليمن والمنطقة، وتعزيز الدعم الدولي لجهود الحكومة في تحقيق الاستقرار وتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية.

وأكد الزنداني خلال اتصال هاتفي مع وزير الخارجية المصري، تقدير اليمن للمواقف المصرية الداعمة لوحدته وسيادته وسلامة أراضيه، وأهمية استمرار التنسيق بين البلدين.

كما ناقش مع السفيرة البريطانية آليات توسيع الدعم لأولويات الحكومة وبرامج التعافي الاقتصادي، والتطورات المرتبطة بالانتهاكات الإيرانية للسيادة اليمنية والتصعيد الحوثي، مؤكداً أن الحكومة ستواصل اتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية سيادة الدولة وأمنها وفقاً للدستور والقانون الدولي.

وجددت بريطانيا دعمها للحكومة اليمنية وجهودها في تنفيذ الإصلاحات وتعزيز الاستقرار.

وزير الدفاع: قواتنا ماضية

استنفدت جميع المسارات القانونية والدبلوماسية، وبذلت جهوداً واسعة بالتنسيق مع الأشقاء والأصدقاء لتجنيب البلاد مزيداً من التصعيد، إلا أن تلك المساعي قوبلت بالإصرار على انتهاك السيادة اليمنية .

وأكد الفريق العقيلي أن القوات المسلحة ستظل على أهبة الاستعداد لحماية الوطن والدفاع عن مصالحه، مشيراً إلى أن اليمن يمتلك قيادة ومؤسسة عسكرية قادرة على صون سيادته والدفاع عن أراضيه وأجوائه مهما كانت التحديات.

وحمل وزير الدفاع النظام الإيراني المسؤولية الكاملة عن دعم الانتهاكات التي تستهدف السيادة اليمنية، مؤكداً أن القوات المسلحة ستواصل أداء واجباتها الوطنية بكل كفاءة واقتدار دفاعاً عن الجمهورية وسيادتها واستقلالها.

جاهزية الردع وبسط السيادة

الارتهانية على تحويل مطار صنعاء إلى منصة لانتهاك السيادة وتلقي الإملاءات الإيرانية، متجاهلة كافة الوساطات والمساعي الحميدة للأشقاء والأصدقاء.

إن قرار القيادة السياسية والعسكرية بضبط مسارات المواجهة لم يكن يوما تراجعا أو تساهلا، بل هو قرار سيادي مسؤول نابع من الحرص على حياة المدنيين وقطع الطريق على الأجندة الإيرانية الخبيثة التي تحاول استخدام الإنسان اليمني للملمة أوراقها الإقليمية الضائعة.

إننا اليوم أمام مرحلة دقيقة تتطلب أعلى درجات اليقظة والاستنفار، والعمل بمقتضيات الخطاب الرئاسي الصارم الذي وضع المليشيا الحوثية والنظام الإيراني الداعم لها أمام المسؤولية المباشرة والمحاسبة الدولية عن هذا التصعيد الأهوج وأسس لمرحلة جديدة لا مكان فيها للمهادنة.

ومع الدعوة العاجلة لانعقاد مجلس القيادة الرئاسي لتقييم الموقف واعتماد التدابير الحاسمة، فإن القوات المسلحة والأجهزة الأمنية تقف اليوم على أهبة الاستعداد، مدعومة بإرادة شعبية صلبة وبعمق استراتيجي أخوي تقوده المملكة، لترجمة التوجيهات العليا إلى واقع يطهر الأرض ويحمي الأجواء ويقطع دابر أي حماقة مستقبلية تمس كبرياء الجمهورية اليمنية وسلطتها المطلقة على كامل ترابها ومنافذها.

26SEPTEMBER Weekly Newspaper
26 سبتمبر
WEEKLY POLITICAL REVIEW
اسبوعية .. سياسية .. عامة
تصدر عن دائرة التوجيه المعنوي للقوات المسلحة اليمنية

نائبا مدير التحرير: منصور الغدرة ■ عارف المقطري
سكرتيرا التحرير: عمر أحمد ■ توفيق الحاج
المدير الفني : عبد الملك السامعي

للإعلان التواصل مع هيئة تحرير الصحيفة
26newspaper@26sepnews.net
للإعلان التواصل على الأرقام التالية
+967 776051444
+967 716065049
+967 713689408
+967 777650230

في اجتماع له ناقش الانتهاكات الإيرانية المتكررة للسيادة اليمنية

مجلس الدفاع: لا رحلات إلى المطارات اليمنية خارج موافقة الحكومة الشرعية

أقر إجراءات شاملة لحماية السيادة ورفع الجاهزية لمواجهة التصعيد

عقد مجلس القيادة الرئاسي، برئاسة فخامة الرئيس الدكتور رشاد محمد العليمي، رئيس المجلس، القائد الأعلى للقوات المسلحة، اجتماعا مشتركا مع مجلس الدفاع الوطني، بحضور جميع أعضائه سلطان العرادة، طارق صالح، عبدالرحمن المحرمي، الدكتور عبدالله العليمي، عثمان مجلي، محمود الصبيحي، وسالم الخنبشي.

وكرس الاجتماع بحضور رئيس مجلس النواب الشيخ سلطان البركاني، ورئيس مجلس الوزراء الدكتور شائع الزنداني، ورئيس مجلس الشورى الدكتور احمد عبيد بن دغر، ورئيس هيئة التشاور والمصالحة محمد الغيثي، والوزراء، والمسؤولين المعنيين أعضاء مجلس الدفاع الوطني، لمناقشة التداعيات المترتبة على الانتهاكات الايرانية المتكررة للسيادة اليمنية، و إصرار مليشيا الحوثي الإرهابية على استقبال رحلات جديدة إلى مطار صنعاء خارج الأطر القانونية، والسيادية المعتمدة.

واستمع الاجتماع إلى تقارير عسكرية وأمنية وسياسية ودبلوماسية وقانونية حول التصعيد الجديد، والإجراءات التي اتخذتها الدولة لردع التهديد، والمبادرات التي قدمتها الحكومة لتشغيل مطار صنعاء بصورة قانونية، وآمنة عبر الخطوط الجوية اليمنية، بما يحفظ مصالح المواطنين، وسيادة البلاد، واحترام مبادئ القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وأشاد الاجتماع بكفاءة القوات المسلحة، وما أظهرته من جاهزية وانضباط واحترافية عالية في تنفيذ الإجراءات الدفاعية التي أحبطت محاولة فرض امر واقع بالقوة، بما حافظ على الأرواح والممتلكات، وأكد قدرة الدولة على حماية سيادتها ضمن أحكام القانون الدولي.

وشدد الاجتماع في هذا السياق على مواصلة رفع أعلى درجات الجاهزية واليقظة، واتخاذ جميع التدابير العسكرية والسياسية والدبلوماسية، وكافة الإجراءات المشروعة التي يكفلها الدستور والقانون الدولي، بما يضمن حماية السيادة الوطنية، ومنع تكرار مثل هذه الانتهاكات، والحفاظ على أمن المواطنين وسلامتهم.

وأشاد الاجتماع بالإجراءات التي اتخذتها الحكومة بإعلان حالة الانعقاد الدائم، وتشكيل فريق حكومي لإدارة الأزمة، وتنسيق المسارات العسكرية والسياسية والدبلوماسية والقانونية والإعلامية، وتعزيز قدرة مؤسسات الدولة على التعامل مع مختلف السيناريوهات، وضمان سرعة الاستجابة لأي تطورات محتملة.

وأكد الاجتماع أن الدولة تعاملت مع هذا التصعيد بأعلى درجات المسؤولية، وفقا للتقديرات العسكرية والأمنية والسياسية، والحرص على تحقيق التوازن بين واجبها الدستوري في حماية السيادة الوطنية، وعدم الانجرار إلى مواجهة أوسع تسعى إليها المليشيات الارهابية، وداعموها في طهران.

وأكد الاجتماع أن الانتهاكات الأخيرة لا تمثل مجرد تصعيد سياسي، وإنما تشكل خرقًا واضحًا لقواعد القانون الدولي، وانتهاكًا لسيادة الجمهورية اليمنية واختصاصها الحصري في إدارة مجالها الجوي ومطاراتها، بالمخالفة لاتفاقية شيكاغو للطيران المدني، التي تشترط موافقة السلطات المختصة في الدولة على تشغيل الرحلات الجوية الدولية إلى إقليمها.

كما أن هذه الممارسات تتعارض مع قرارات مجلس الأمن، ولا سيما القرارين (2140) و(2216)، اللذين يؤكدان وحدة وسيادة الجمهورية اليمنية، ويدعوان إلى الامتناع عن أي إجراءات من شأنها تقويض مؤسسات الدولة أو تمكين المليشيات من ممارسة اختصاصات سيادية، فضلاً عما قد تنطوي عليه هذه الانتهاكات من مخالفة لنظام الجزاءات وحظر نقل الأسلحة والخبراء إلى المليشيات الحوثية، بما يوجب موقفًا دوليًا حازمًا يكفل احترام قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة.

وأكد أن المسؤولية الكاملة عن هذا التصعيد وتداعياته تقع على عاتق مليشيا الحوثي الإرهابية، التي رفضت جميع المبادرات السلمية التي رعاها الاشقاء والاصدقاء وفي المقدمة خارطة الطريق التي حظيت بدعم إقليمي ودولي واسع، وأصرت على انتهاك سيادة الدولة وتقويض فرص السلام، كما حمل الاجتماع النظام الإيراني المسؤولية عن استمرار دعم هذه الممارسات المخالفة للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن.

وشدد الاجتماع على أن المسؤولية الحقيقية تجاه المواطنين تبدأ بوقف هذه السياسات العبثية، ورفع الحصار الذي تفرضه المليشيات على أبناء الشعب اليمني، والكف عن عرقلة تشغيل مطار صنعاء عبر الخطوط الجوية اليمنية، الناقل الوطني المخول قانونًا، بما يتيح للمواطنين السفر والتنقل بصورة آمنة ومنتظمة، بعيدًا عن توظيف معاناتهم لتحقيق مكاسب سياسية أو عسكرية.

وأكد الاجتماع أنه لا يمكن، تحت أي ظرف، السماح مستقبلا بدخول أو هبوط أي طائرة أجنبية أو تسيير أي رحلة جوية إلى أي مطار في أراضي الجمهورية اليمنية خارج موافقة الحكومة والسلطات المختصة، باعتبار ذلك اختصاصًا سياديًا حصريًا للدولة.

وأشار الى انه ليس امام المليشيات الحوثية من خيار سوى الكف عن استغلال معاناة المواطنين لأغراض سياسية وعسكرية، والقبول بتشغيل الرحلات المدنية عبر الناقل الوطني الخطوط الجوية اليمنية، وفقًا للترتيبات المعتمدة، بما في ذلك ضمان سلامة طواقمها، والإفراج عن أصولها وأموالها المحتجزة، وتمكينها من أداء مهامها الوطنية في خدمة جميع اليمنيين دون تمييز، وعدم تسخير رحلاتها لصالح قيادات المليشيات وعائلاتها.

وحذر الاجتماع مليشيا الحوثي الإرهابية من مغبة الاستمرار في سياسة التصعيد، وتعريض أمن المواطنين واستقرار البلاد للخطر، مؤكدًا أن الدولة ستتعامل بحزم كامل مع أي انتهاك جديد، وستتخذ جميع الإجراءات والتدابير المشروعة التي يكفلها الدستور والقانون الدولي لحماية سيادتها وأجوائها ومنافذها، ومنع أي خرق لسيادتها، سواء عبر مطار صنعاء أو أي مطار، أو منفذ آخر في أراضي الجمهورية.

وشدد الاجتماع على أن القوات المسلحة والأجهزة الأمنية ستواصل أداء واجباتها الوطنية بكفاءة وجاهزية عالية، وستضرب بيد من حديد كل من يحاول المساس بسيادة الدولة أو فرض الوقائع بالقوة، مع الالتزام في جميع الإجراءات بأقصى درجات الحرص على حماية المدنيين وصون أرواحهم وممتلكاتهم، وعدم تمكين المليشيات من استغلالهم أو الزج بهم في مغامرات تخدم أجندات خارجية على حساب مصالح الشعب اليمني.

وأقر الاجتماع عددًا من القرارات والإجراءات الرامية إلى تعزيز جاهزية مؤسسات الدولة، ورفع مستوى التنسيق بين مختلف الأجهزة المختصة، ومواصلة اتخاذ جميع التدابير السياسية والدبلوماسية والقانونية والعسكرية المشروعة لحماية سيادة الجمهورية اليمنية وأجوائها ومنافذها البرية والبحرية والجوية، ومنع تكرار أي انتهاكات مماثلة مستقبلاً.

وطلب الاجتماع من قيادة تحالف دعم الشرعية في اليمن، الاستمرار بتقديم الدعم والإسناد للقوات المسلحة اليمنية بما يمكنها من أداء واجباتها الدستورية في حماية سيادة البلاد، ومواطنيها، وسلامة أجوائها ومنافذها، وفقا لميثاق الأمم المتحدة، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وبما يعزز الأمن والاستقرار في اليمن والمنطقة.

وأدان الاجتماع بأشد العبارات الاعتداءات الإرهابية التي شنتها مليشيا الحوثي على أراضي المملكة العربية السعودية الشقيقة، واستهدافها المتكرر للمدنيين والمنشآت الحيوية، في انتهاك صارخ للقانون الدولي، وتهديد مباشر لأمن دول الجوار والاستقرار الإقليمي.

وأشاد الاجتماع بكفاءة وجاهزية القوات المسلحة والدفاعات الجوية السعودية، وما أظهرته من قدرة عالية في اعتراض الصواريخ الباليستية والتصدي لهذه الاعتداءات، مؤكدا أن هذا التصعيد يكشف مجددًا هروب مليشيا الحوثي من التزاماتها تجاه المواطنين في المناطق الخاضعة لها بالقوة، ولجوئها المعتاد إلى الحروب العبثية، وتصدير أزماتها الداخلية إلى دول الجوار، في الوقت الذي واصلت فيه المملكة العربية السعودية تقديم الدعم الأخوي لمؤسسات الدولة اليمنية، والإسهام في التخفيف من معاناة شعبنا العزيز عبر المساعدات الإنسانية والتنموية والاقتصادية، إلى جانب رعايتها المستمرة لمبادرات إحلال السلام وإنهاء الحرب.

وجدد الاجتماع دعوة المجتمع الدولي، وفي مقدمته مجلس الأمن، إلى الانتقال من حالة الإدانة إلى مرحلة الردع، وإنفاذ قرارات الشرعية الدولية، والتطبيق الصارم لنظام الجزاءات وحظر نقل الأسلحة والخبراء إلى المليشيات الحوثية، بما يحفظ سيادة الجمهورية اليمنية، ويمنع تكرار مثل هذه الانتهاكات التي تمثل تهديدًا مباشرًا للأمن والسلم الدوليين.

وأكد الاجتماع أن الجمهورية اليمنية ستظل متمسكة بخيار السلام العادل، لكنها لن تسمح بأن يتحول حرصها على السلام إلى غطاء للمساس بسيادتها أو فرض وقائع خارج مؤسساتها الدستورية، وأن مؤسسات الدولة وقواتها المسلحة ستواصل القيام بواجباتها الوطنية بكل مسؤولية، دفاعًا عن اليمن وشعبه، وصونًا لسيادته واستقلاله، استنادا إلى الدستور والقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

حضر الاجتماع، مدير مكتب رئاسة الجمهورية الدكتور يحيى الشعيبي، ومدير مكتب القائد الأعلى اللواء الركن احمد العقيلي.

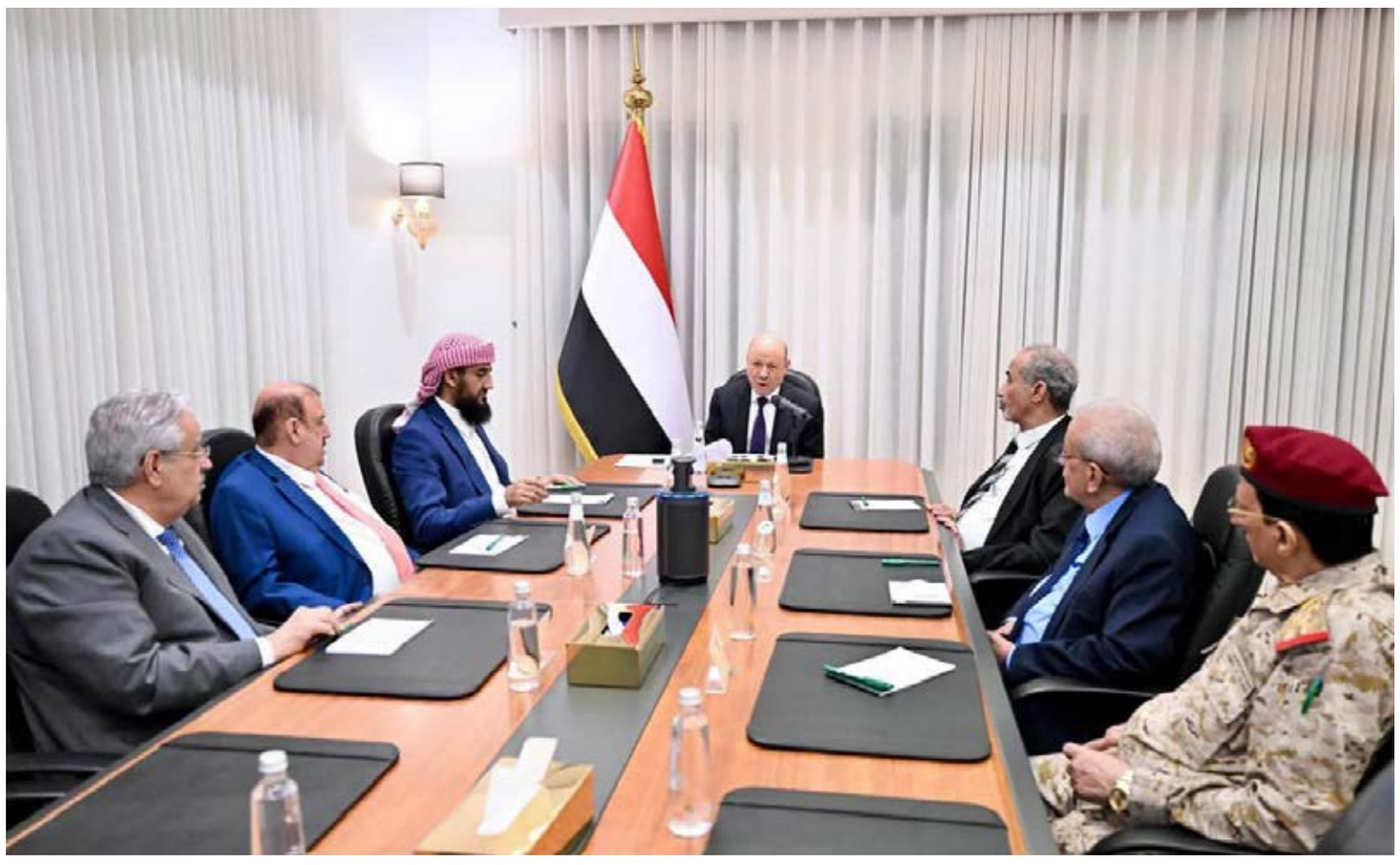

نحمل مليشيا الحوثي والنظام الإيراني تبعات التصعيد

ندعو المجتمع الدولي إلى ردع مليشيا الحوثي الإرهابية وإنفاذ قرارات مجلس الأمن

نشيد بجاهزية القوات المسلحة ونؤكد مواصلة التدابير العسكرية والدبلوماسية

نثمن دعم التحالف العربي بقيادة السعودية للقوات المسلحة لحماية السيادة الوطنية

متمسكون بالسلام ولن نقبل المساومة بالسيادة الوطنية

26 سبتمبر
العدد (2254) الخميس 2 صفـر 1448هـ
المـوافـق 16 يوليو 2026م

في بيانين لرئيس مجلس القيادة الرئاسي القائد الأعلى للقوات المسلحة

السيادة خط أحمر والقوات المسلحة في أعلى درجات الجاهزية

نحمـل مليشيا الحوثي وإيران مسؤولية التصعيد ونؤكد جاهزيـة الدولة للردع

لا تسـاهل مـع انتهـاك الأجـواء اليمنيـة وقـادرون عـلى حمايـة السـيادة

أكد فخامة الرئيس الدكتور رشاد محمد العليمي، رئيس مجلس القيادة الرئاسي القائد الأعلى للقوات المسلحة، أن الدولة اليمنية لن تتهاون في حماية سيادتها الوطنية والدفاع عن أجوائها ومنافذها البرية والبحرية والجوية، مشددًا في بيانين صادرين على أن جميع مؤسسات الدولة ستواصل القيام بواجباتها الدستورية والقانونية لمواجهة أي انتهاكات تمس أمن اليمن واستقراره.

وأضاف الرئيس: أن مليشيا الحوثي الإرهابية اختارت مجددًا التصعيد ورفض المبادرات التي قدمتها الحكومة لتجنيب البلاد مزيدًا من التوتر، رغم الجهود التي بذلها الأشقاء والأصدقاء لاحتواء الموقف.

وأشار إلى أن القوات المسلحة والأجهزة الأمنية في أعلى درجات الجاهزية والاستعداد لتنفيذ مهامها في حماية السيادة الوطنية، مع إعطاء الأولوية لحماية المدنيين وتجنب توسيع دائرة المواجهة.

وأوضح أن الحكومة ما تزال متمسكة بخيار السلام والحلول القانونية، لكنها لن تسمح بفرض أي أمر واقع خارج مؤسسات الدولة، مجددًا دعوته للمجتمع الدولي إلى اتخاذ مواقف أكثر حزمًا لتنفيذ قرارات الشرعية الدولية وردع الانتهاكات التي تهدد أمن اليمن والمنطقة.

نص البيانين:

أيها الشعب اليمني العظيم،

يا أبطال قواتنا المسلحة والأمن،

إلحاقًا بالبيان الصادر عن مجلس القيادة الرئاسي بتاريخ 10 يوليو 2026، وما تضمنه من تحذيرات واضحة إزاء الانتهاكات المتكررة للسيادة اليمنية، ومن مبادرات مسؤولة هدفت إلى تجنيب بلادنا وشعبنا مزيدًا من التصعيد، فإن التطورات التي شهدها بلدنا هذا اليوم، تؤكد أن مليشيات الحوثي الإرهابية ما تزال ماضية في نهجها القائم على تقويض كل فرص التهدئة، ورفض كل المبادرات التي من شأنها حماية مصالح المواطنين وصون أمن اليمن واستقراره.

لقد أصرت المليشيات الحوثية، رغم الجهود الحثيثة التي بذلها الأشقاء والأصدقاء، ورغم الوساطات والمساعي الحميدة التي استهدفت احتواء الموقف، على المضي في استقبال رحلة إيرانية جوية جديدة خارج الأطر القانونية والسيادية المنظمة لحركة الطيران المدني، في خطوة تعكس استخفافًا متعمدًا بمؤسسات الدولة، ورفضًا صريحًا لكل الجهود الرامية إلى منع انزلاق اليمن نحو مزيد من التصعيد.

وما يزيد هذا السلوك خطورة أن الحكومة اليمنية كانت قد طرحت وماتزال، بكل مسؤولية، استعدادها لاستئناف الرحلات المدنية عبر شركة الخطوط الجوية اليمنية، الناقل الوطني المخول قانونًا بتشغيل الرحلات من وإلى مطار صنعاء، كما أبدت استعدادها لتسهيل نقل عناصر المليشيات الحوثية من طهران الى صنعاء عبر طائرة تستأجرها شركة الخطوط الجوية اليمنية، بما يحفظ مصالح المواطنين، ويضمن استمرار تشغيل المطار، ويحترم في الوقت ذاته سيادة الدولة اليمنية والتزاماتها بموجب القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

غير أن المليشيات الحوثية رفضت جميع تلك المبادرات، وأصرت على فرض أمر واقع خارج مؤسسات الدولة، بما يؤكد مرة أخرى أن هدفها لم يكن يومًا في خدمة المواطنين أو تخفيف معاناتهم، وإنما تكريس الانقسام، وتقويض مؤسسات الدولة، وجر اليمن إلى صراع أوسع، واستخدام المدنيين ومقدراتهم الوطنية أدوات لخدمة مشاريع لا تمت بصلة إلى مصالح الشعب اليمني.

وإن الدعم الذي تحظى به هذه الممارسات من النظام الإيراني، واستمرار استخدام وسائل وشركات خاضعة للعقوبات الدولية في تنفيذ هذه الانتهاكات، لا يغير من حقيقة أن المسؤولية المباشرة عن هذا التصعيد تقع على عاتق المليشيات الحوثية التي اختارت، بإرادتها، رفض السلام، والتنصل من المبادرات، والاستمرار في انتهاك السيادة اليمنية وقرارات الشرعية الدولية.

وانطلاقًا من مسؤولياتنا الدستورية، فإن الدولة اليمنية تؤكد أن حماية سيادتها، وأجوائها، ومنافذها البرية والبحرية والجوية، تمثل واجبًا وطنيًا ودستوريًا لا يقبل التهاون تحت أي ظرف. وعليه، فإننا نوجه الحكومة، والقوات المسلحة، والأجهزة الأمنية، بمواصلة رفع أعلى درجات الجاهزية واليقظة، واتخاذ جميع التدابير السياسية والدبلوماسية والقانونية، وكافة الإجراءات المشروعة التي يكفلها الدستور والقانون الدولي، بما يضمن حماية السيادة الوطنية، ومنع تكرار مثل هذه الانتهاكات، والحفاظ على أمن المواطنين وسلامتهم.

الحوثيون أفشلوا مبادرات الدولة.. والمجتمع الدولي مطالب بالانتقال إلى الردع

الدولة ملتزمة بالسلام لكنها لن تسمح بفرض أمـر واقـع خارج شرعيتها

مسؤولياتهم القانونية والسياسية عن استمرار هذه الانتهاكات وتقويض فرص السلام.

وإذ نجدد دعوتنا إلى المجتمع الدولي، فإننا نطالبه بالانتقال من مرحلة الإدانة إلى مرحلة الردع، وإنفاذ قرارات مجلس الأمن، وفي مقدمتها القرارات 2140 و2216، وتطبيق نظام الجزاءات بكل حزم، بما يكفل احترام سيادة الجمهورية اليمنية، ويمنع تحويل هذه الخروقات المتكررة إلى أمر واقع يهدد الأمن والسلم الإقليميين والدوليين.

أيها الشعب اليمني العظيم،

لقد أثبتت الدولة اليمنية، في كل مراحل هذه الأزمة، أنها كانت الطرف الأكثر التزامًا بالقانون الدولي، والأكثر حرصًا على السلام، والأشد اهتمامًا بحماية المدنيين وتخفيف معاناتهم. وستظل متمسكة بهذا النهج، لكنها في الوقت ذاته لن تسمح بأن يتحول حرصها على السلام إلى غطاء للمساس بسيادتها، أو وسيلة لفرض وقائع بالقوة خارج مؤسساتها الشرعية.

وإننا على ثقة بوعي شعبنا العظيم، وببسالة قواتنا المسلحة والأمن، وبمساندة أشقائنا وأصدقائنا، وبقدرة مؤسساتنا الوطنية على تجاوز المسلحة، إلحاقاً ببياننا الصادر هذا اليوم، وبيان مجلس القيادة الرئاسي، وما تضمنته من تحذيرات واضحة إزاء الانتهاكات المتكررة للسيادة اليمنية، والمبادرات المسؤولة التي قدمتها الدولة لتجنيب بلادنا وشعبنا مزيداً من التصعيد، فإن ما أقدمت عليه مليشيات الحوثي الإرهابية هذا اليوم، يؤكد مجدداً إصرارها على تقويض فرص السلام، ورفض جميع المبادرات التي هدفت إلى حماية مصالح المواطنين وصون أمن اليمن واستقراره.

لقد أصرت المليشيات الحوثية، رغم الجهود التي بذلها الأشقاء والأصدقاء، ورغم الوساطات والمساعي الحميدة الرامية إلى احتواء الموقف، على فرض أمر واقع جديد عبر استقبال رحلة جوية جديدة مخالفة للقانون، في انتهاك سافر لسيادة الجمهورية اليمنية، واستخفاف متعمد بمؤسسات الدولة، ورفض صريح لكل الجهود التي سعت إلى منع انزلاق اليمن نحو مزيد من التصعيد.

وإزاء هذا التطور، كانت قواتنا المسلحة والأجهزة الأمنية في أعلى درجات الجاهزية والاستعداد، ونفذت الإجراءات الدفاعية اللازمة عن سيادتها وأمنها بكل الوسائل المشروعة.

وانطلاقاً من مسؤولياتي الدستورية بصفتي القائد الأعلى للقوات المسلحة، وبعد استكمال جميع التقديرات العسكرية والأمنية والسياسية، وجهت بإعطاء الأولوية لحماية أرواح المدنيين وصون الممتلكات العامة، وعدم توسيع نطاق المواجهة لتحقيق الهدف الذي تسعى إليه ايران بزج اليمن وشعبه في حروب تخدم مصالحها وتستخدم اليمن ارضاً وأنسانا كورقة في صراعها الإقليمي.

كما أؤكد بوضوح أن الدولة لن تسمح مستقبلاً لأي طائرة بانتهاك الأجواء اليمنية سواء لمطار صنعاء او اي مطار آخر، وردع أي محاولة لفرض أمر واقع يمس سيادتها أو ينتقص من سلطتها على أراضيها وأجوائها ومنافذها كافة.

إن هذا القرار لم يكن تراجعاً عن واجب الدولة في حماية سيادتها، ولا تساهلاً مع أي انتهاك، وإنما قرار سيادي مسؤول، اتخذ من موقع القوة والثقة بقدرات قواتنا المسلحة، وبعد أن أثبتت الدولة جاهزيتها الكاملة للدفاع عن سيادتها، مع الحرص على تجنيب أبناء شعبنا أي مخاطر أو تداعيات كانت المليشيات تسعى إلى توظيفها سياسياً وإعلامياً.

وقد كانت الحكومة اليمنية، وما تزال، الطرف الأكثر حرصاً على استمرار تشغيل مطار صنعاء بصورة قانونية وآمنة، حيث طرحت مبادرات عملية لتسيير الرحلات المدنية عبر الخطوط الجوية اليمنية، الناقل الوطني الوحيد المخول قانوناً، كما أبدت استعدادها لتسهيل نقل وفد المليشيات عبر طائرة تستأجرها الشركة إلى الوجهة المتفق عليها، بما يحفظ مصالح المواطنين ويضمن استمرار عمل المطار وفقاً للقانون.

غير أن مليشيات الحوثي رفضت جميع تلك المبادرات، وأصرت على فرض أمر واقع يخدم أجنداتها ويعرض اليمن وشعبه لمزيد من المخاطر. ونعيد التأكيد مجددا على استمرار جدية الحكومة في تشغيل مطار صنعاء بالرحلات التجارية حرصا على رفع معاناة شعبنا وفك حصارهم المفروض من قبل المليشيات الحوثية.

وان المسؤولية المباشرة عن هذا التصعيد وما يترتب عليه من تداعيات تقع على عاتق مليشيات الحوثي الإرهابية، التي اختارت رفض جميع المبادرات، وتعمدت انتهاك سيادة الدولة وتقويض فرص السلام، فيما يتحمل النظام الإيراني المسؤولية الكاملة عن استمرار دعمه وتمكينه لهذه الممارسات المخالفة للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن.

وأوجه الحكومة، والقوات المسلحة، والأجهزة الأمنية، بمواصلة رفع أعلى درجات الجاهزية واليقظة، واتخاذ جميع التدابير السياسية والدبلوماسية والقانونية، وكافة الإجراءات المشروعة التي يكفلها الدستور والقانون الدولي، لضمان حماية سيادة الجمهورية اليمنية وأجوائها ومنافذها البرية والبحرية والجوية، ومنع تكرار مثل هذه الانتهاكات مستقبلا في أي من موانئ او مطارات البلاد.

وفي هذه اللحظة ادعو مجلس القيادة الرئاسي إلى اجتماع طارئ، لمراجعة التطورات الأخيرة، وتقييم الموقف على مختلف المستويات، واعتماد الإجراءات والتدابير الكفيلة بتعزيز جاهزية مؤسسات الدولة، وتنسيق جهودها، وضمان التنفيذ الكامل للقرارات والتوجيهات الصادرة، بما يحفظ سيادة الجمهورية اليمنية، ويصون مصالح شعبنا، ويمكن مؤسسات الدولة من الاضطلاع بمسؤولياتها الوطنية في هذه المرحلة الدقيقة من تاريخ شعبنا.

كما اجدد دعوة المجتمع الدولي، وفي مقدمته مجلس الأمن، إلى الانتقال من مرحلة الإدانة إلى مرحلة الردع، وإنفاذ قرارات الشرعية الدولية، ولا سيما القرارات ذات الصلة بحظر التسليح ونظام الجزاءات، بما يضمن احترام سيادة الجمهورية اليمنية، ويضع حداً للانتهاكات المتكررة التي تهدد الأمن والسلم الإقليميين والدوليين.

وإنني على ثقة بوعي شعبنا العظيم، وببسالة قواتنا المسلحة والأجهزة الأمنية، وبقدرة مؤسساتنا الوطنية على حماية الجمهورية واستعادة مؤسسات الدولة وترسيخ الأمن والاستقرار، وصولاً إلى السلام العادل والدائم الذي يستحقه شعبنا.

عاش اليمن حراً عزيزاً.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الدكتور رشاد محمد العليمي

رئيس مجلس القيادة الرئاسي

القائد الأعلى للقوات المسلحة

26 سبتمبر
العدد (2254) الخميس 2 صفـر 1448هـ
المـوافـق 16 يوليو 2026م

خلال سلسلة من اللقاءات السياسية والبرلمانية والدبلوماسية

عضو القيادة الرئاسي عبدالله العليمي..

تحركات دبلوماسية تعزز حضور القضية اليمنية في المحافل الدولية

الحكومة قدمت كل مبادرات السلام ومليشيا الحوثي استغلت التهدئة لإعادة التسلح

الانتهاكات الإيرانية للسيادة اليمنية تستهدف أمن المنطقة والملاحة الدولية

تقرير/ توفيق الحاج

مجلس القيادة الرئاسي ماضٍ في حماية السيادة واستعادة مؤسسات الدولة

المجتمع الدولي مطالب بموقف أكثر فاعلية لردع التدخلات الإيرانية

مليشيا الحوثي الإرهابية تعرقل تشغيل مطار صنعاء وتستغل معاناة المواطنين

الدعم السعودي - البريطاني ركيزة أساسية لاستعادة الدولة وترسيخ الاستقرار

تأتي زيارة عضو مجلس القيادة الرئاسي الدكتور عبدالله العليمي باوزير إلى العاصمة البريطانية لندن لتؤكد أن المعركة اليمنية لم تعد تدار في ميادين القتال وحدها، بل باتت الدبلوماسية تمثل إحدى أهم جبهات الدفاع عن الدولة وسيادتها، وحشد التأييد الدولي لقضاياها.

فمن خلال سلسلة واسعة من اللقاءات السياسية والبرلمانية والدبلوماسية، والمشاركة في مؤتمر لندن 2026 الذي يعد إحدى أبرز المنصات الدولية للحوار وصناعة السياسات، قدم عضو مجلس القيادة العليمي نموذجاً لتحرك سياسي منظم يهدف إلى تثبيت الرواية اليمنية أمام دوائر القرار الدولية، وربط التطورات الميدانية بالمسؤوليات السياسية والقانونية للمجتمع الدولي.

وتكتسب هذه التحركات أهمية مضاعفة لأنها تأتي في توقيت بالغ الحساسية، تزامناً مع التصعيد الإيراني الأخير المتمثل في محاولة استخدام المطارات اليمنية الواقعة تحت سيطرة مليشيا الحوثي الإرهابية خارج الأطر القانونية والسيادية، وهو ما تعتبره الحكومة اليمنية انتهاكاً مباشراً لسيادة الدولة. وفي الوقت ذاته، كانت الدبلوماسية اليمنية تتحرك رسمياً لرفع القضية إلى مجلس الأمن، الأمر الذي أفضى إلى عقد جلسة طارئة لمناقشة التطورات، بما يعكس تكاملاً واضحاً بين التحرك السياسي الخارجي والموقف الرسمي للدولة في الدفاع عن سيادتها وحقوقها المشروعة.

اليمن في مؤتمر لندن 2026م

تمثل مشاركة الدكتور عبدالله العليمي في مؤتمر لندن 2026م فرصة استراتيجية لنقل الملف اليمني إلى واحدة من أهم منصات النقاش الدولية التي تجمع كبار المسؤولين، وصناع القرار والخبراء من مختلف دول العالم، فوجود اليمن داخل هذا المحفل الدولي أسهم في إبقاء القضية اليمنية ضمن أولويات النقاش الدولي، وربطها بالتحولات الإقليمية والدولية الكبرى، والتأكيد أن استقرار اليمن جزء لا يتجزأ من أمن المنطقة وأمن الملاحة الدولية.

وعلى هامش المؤتمر، كثف العليمي لقاءاته مع المسؤولين البريطانيين والشخصيات الدولية المؤثرة، في تحرك يعكس إدراكاً لأهمية التواصل المباشر مع دوائر صناعة القرار، وعدم الاكتفاء بالبيانات الرسمية أو القنوات الدبلوماسية التقليدية، وبحسب متابعة للقاءات العليمي، فقد استثمر هذه اللقاءات في شرح مستجدات الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية، واستعراض جهود مجلس القيادة الرئاسي والحكومة في دفع مسار السلام والإصلاحات، إلى جانب توضيح حجم التحديات التي تواجه مؤسسات الدولة في ظل استمرار ممارسات مليشيات الحوثي الإرهابية.

سلسلة حوارات

وشكلت اللقاءات مع وزير الدولة البريطاني لشؤون الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ومدير دائرة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الخارجية البريطانية، وزعيم مجلس العموم البريطاني، ورئيس المجموعة البرلمانية البريطانية بشأن اليمن، سلسلة متكاملة من الحوارات السياسية التي استهدفت مختلف مستويات التأثير داخل مؤسسات الدولة البريطانية، سواء التنفيذية أو التشريعية أو الدبلوماسية. وهو ما يعكس رؤية تقوم على توسيع دائرة الدعم الدولي لليمن، وتعزيز الشراكة مع دولة تمتلك حضوراً مؤثراً داخل مجلس الأمن وفي ملفات الأمن الإقليمي والدولي.

وبرز في هذه اللقاءات خطاب سياسي متماسك، ركز على أن الحكومة اليمنية ظلت طوال السنوات الماضية منخرطة في مختلف المبادرات والمسارات السياسية، وقدمت تنازلات عديدة من أجل الوصول إلى سلام عادل وشامل، بينما استمرت مليشيات الحوثي الإرهابية في استغلال فترات التهدئة لإعادة بناء قدراتها العسكرية ورفض الحلول السياسية، وبهذا الطرح، أعاد العليمي التأكيد على أن تعثر جهود السلام لا يعود إلى غياب المبادرات، وإنما إلى استمرار المشروع الحوثي المدعوم من إيران في التعامل مع الهدن كفرصة لتعزيز القوة العسكرية بدلاً من إنهاء معاناة اليمنيين.

موقف اليمن تجاه إيران

ومن أبرز ما ميز هذه الجولة الدبلوماسية وضوح الموقف اليمني تجاه التدخلات الإيرانية، حيث حرص الدكتور عبدالله العليمي على نقل رسالة ثابتة إلى مختلف المسؤولين البريطانيين، مفادها أن الانتهاكات الإيرانية للسيادة اليمنية لم تعد تقتصر على الدعم العسكري التقليدي للمليشيات، بل امتدت إلى محاولات فرض وقائع جديدة تمس السيادة الوطنية عبر استخدام المطارات والمنافذ خارج سلطة الدولة، وقد قدم هذا الملف باعتباره قضية تتجاوز الشأن اليمني الداخلي، لارتباطها المباشر بأمن البحر الأحمر وحرية الملاحة والاستقرار الإقليمي.

وفي هذا السياق، جاءت مواقفه متزامنة مع التحرك الرسمي اليمني الذي انتهى بإدراج القضية أمام مجلس الأمن، وعقد جلسة طارئة لمناقشة الانتهاكات الإيرانية وتداعياتها، بما منح الرسالة اليمنية زخماً سياسياً ودبلوماسياً أكبر، وأكد أن مؤسسات الدولة تتحرك بصورة متكاملة للدفاع عن السيادة الوطنية، سواء عبر المسارات الدبلوماسية الثنائية أو من خلال المؤسسات الدولية المعنية بحفظ الأمن والسلم الدوليين.

كما حرص العليمي على تقديم توضيحات مهمة بشأن ملف مطار صنعاء، مفنداً الرواية التي تحاول المليشيات الحوثية تسويقها، إذ أكد أن الحكومة لم تغلق المطار، وإنما قدمت حلولاً قانونية وتشغيلية تضمن استمرار الرحلات عبر الناقل الوطني، وبما يحفظ سيادة الدولة وسلامة المسافرين، بينما رفضت المليشيات تلك الحلول واستمرت في توظيف الملف لخدمة أهداف سياسية وعسكرية، وهو طرح يسهم في تصحيح كثير من الانطباعات لدى الشركاء الدوليين، ويعزز مصداقية الموقف الحكومي أمام المجتمع الدولي.

الدعم الاقتصادي

وفي جانب آخر، لم تغفل اللقاءات أهمية دعم مسار التعافي الاقتصادي وبناء مؤسسات الدولة، حيث استعرض العليمي جهود الحكومة في الإصلاحات، وتعزيز الاستقرار، مثمناً برامج الدعم البريطانية، وفي مقدمتها برنامج الدعم الفني والمالي، إلى جانب التعاون في مجالات الأمن البحري ورفع قدرات خفر السواحل اليمنية، ويعكس ذلك إدراكاً بأن نجاح الدولة في استعادة الاستقرار لا يعتمد على الجانب الأمني وحده، وإنما يتطلب شراكات تنموية ومؤسسية تسهم في تعزيز قدرة مؤسساتها على أداء مهامها.

كما أولى اهتماماً خاصاً بالدور الذي تقوم به المملكة العربية السعودية في دعم اليمن سياسياً واقتصادياً وإنسانياً وعسكرياً، مؤكداً أن هذا الدعم يمثل ركيزة أساسية في جهود استعادة مؤسسات الدولة وترسيخ الأمن والاستقرار، وهو ما يعكس حرص القيادة اليمنية على إبراز حجم الشراكة القائمة مع الأشقاء والشركاء الدوليين في مواجهة التحديات الراهنة.

حضور القضية اليمنية

ولعل إحدى أهم نتائج هذه الجولة أنها أعادت التأكيد على حضور القضية اليمنية داخل المؤسسات البريطانية، سواء عبر الحكومة أو البرلمان أو مراكز الفكر وصناعة السياسات، وهو حضور بالغ الأهمية في ظل التحولات الدولية المتسارعة وتزاحم الأزمات العالمية. فالإبقاء على اليمن ضمن أولويات النقاش الدولي يمثل بحد ذاته مكسباً سياسياً؛ لأنه يحول دون تراجع الاهتمام الدولي بملف لا يزال يرتبط بأمن المنطقة والملاحة الدولية والاستقرار الإقليمي.

وفي المجمل، تعكس تحركات الدكتور عبدالله العليمي دبلوماسية نشطة تتجاوز إطار اللقاءات التقليدية، لتؤسس لحضور سياسي أكثر تأثيراً للقضية اليمنية في المحافل الدولية، فقد جمعت هذه التحركات بين الدفاع عن السيادة الوطنية، وشرح حقيقة المواقف الحكومية، وحشد الدعم لمؤسسات الدولة، وتعزيز الشراكات مع القوى المؤثرة، بما يؤكد أن اليمن يواصل العمل على مختلف المسارات السياسية والدبلوماسية لترسيخ حضوره الدولي، والدفاع عن مصالحه، وحشد التأييد لاستعادة الدولة، وتحقيق السلام والاستقرار.

26 سبتمبر
العدد (2254) الخميس 2 صفـر 1448هـ
المـوافـق 16 يوليو 2026م

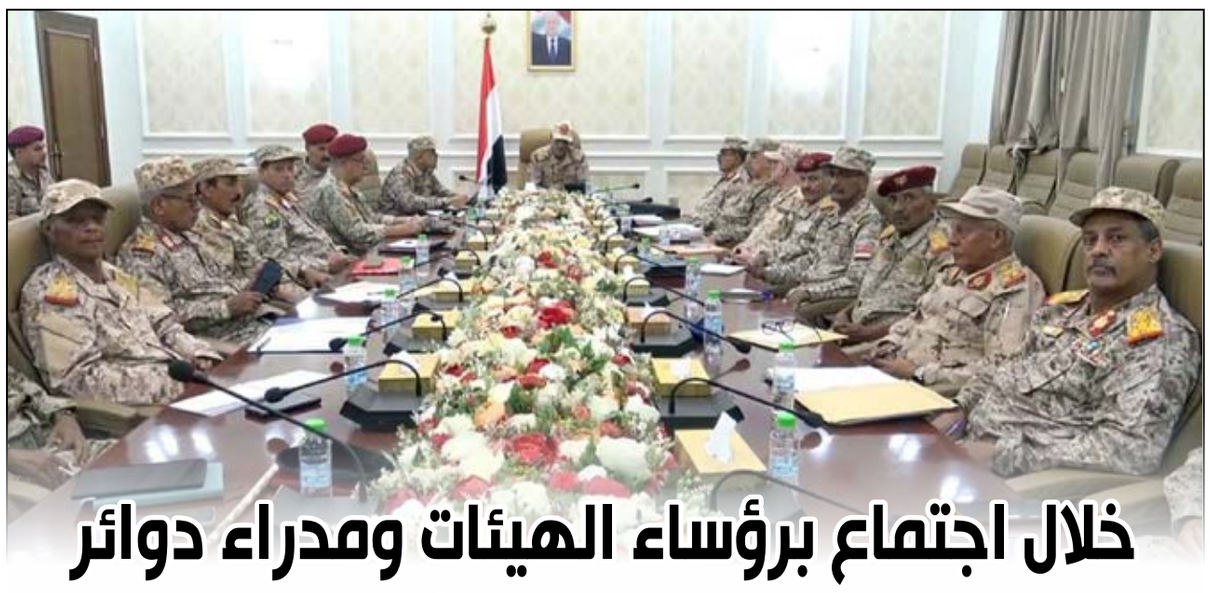

خلال اجتماع برؤساء الهيئات ومدراء دوائر

نائب رئيس هيئة الأركان يؤكد على التنسيق العسكري ورفع مستوى الجاهزية

أكد نائب رئيس هيئة الأركان العامة، اللواء الركن أحمد البصر على أهمية تعزيز التنسيق بين الهيئات والدوائر المختصة، ورفع مستوى الجاهزية، ومواصلة تنفيذ المهام الموكلة بكفاءة ومسؤولية، بما يسهم في تعزيز الأداء المؤسسي لوزارة الدفاع.

جاء ذلك خلال اجتماع، ترأسه وضم رؤساء الهيئات ومدراء دوائر وزارة الدفاع، لمناقشة المستجدات العسكرية والأمنية والأوضاع الراهنة.

واستمع اللواء البصر، من رئيس هيئة الاستخبارات والاستطلاع اللواء الركن ثابت قاسم، ورئيس هيئة القوى البشرية اللواء الركن أحمد المرزوقي، إلى تقريرين مفصلين حول الوضعين العسكري والأمني، وما تم رصده من تطورات ميدانية وإجراءات المتابعة والتقييم.

وأشار إلى أن المرحلة الراهنة تتطلب مضاعفة الجهود وتكامل الأدوار بين مختلف الوحدات والهيئات، بما يخدم متطلبات الأمن والاستقرار ويحافظ على جاهزية القوات المسلحة.

تفقدا سير أعمال البصمة البيولوجية وإصدار البطاقة العسكرية

مساعد وزير الدفاع ومدير شؤون الضباط يشددان على ضرورة إنجاز الإجراءات بدقة وسرعة

أكد مساعد وزير الدفاع للموارد البشرية، اللواء الركن محمد سالمين باتيس، والعميد الركن علي محمد الحوري، مدير دائرة شؤون الضباط، على أهمية الالتزام بالمعايير الفنية والإدارية في تنفيذ المشروع، مشددًا على ضرورة إنجاز الإجراءات بدقة وسرعة، باعتبار مشروع البصمة البيولوجية والبطاقة العسكرية من المشاريع التنظيمية المهمة التي تسهم في تطوير العمل الإداري والعسكري.

جاء ذلك خلال زيارة تفقدية قاما بها إلى مقر لجان البصمة البيولوجية الميدانية العاملة في المنطقة العسكرية الرابعة، وذلك في إطار تنفيذ مشروع البصمة البيولوجية الميدانية وإصدار البطاقة العسكرية لضباط القوات المسلحة.

واطلع اللواء الركن باتيس والعميد الركن الحوري، خلال الزيارة، على سير العمل في اللجان، واستمعا إلى شرح مفصل من قيادة المنطقة ورؤساء اللجان حول آلية تنفيذ إجراءات البصمة البيولوجية، ومدى انسيابية العمل، وآليات توثيق بيانات ومستندات الضباط، بما يكفل دقة الإجراءات وحفظ حقوقهم الوظيفية والمستقبلية.

من جانبهم، عبّر القائمون على اللجان وأركان المنطقة عن تقديرهم لهذه الزيارة، مؤكدين أنها تعكس اهتمام قيادة وزارة الدفاع ودائرة شؤون الضباط بمتابعة سير العمل ميدانيًا، والحرص على تذليل الصعوبات التي قد تواجه اللجان، بما يضمن نجاح المشروع وتحقيق أهدافه.

هيئة الإسناد اللوجستي تعقد اجتماعاً موسعاً لمراجعة الأداء ومناقشة أولويات المرحلة المقبلة

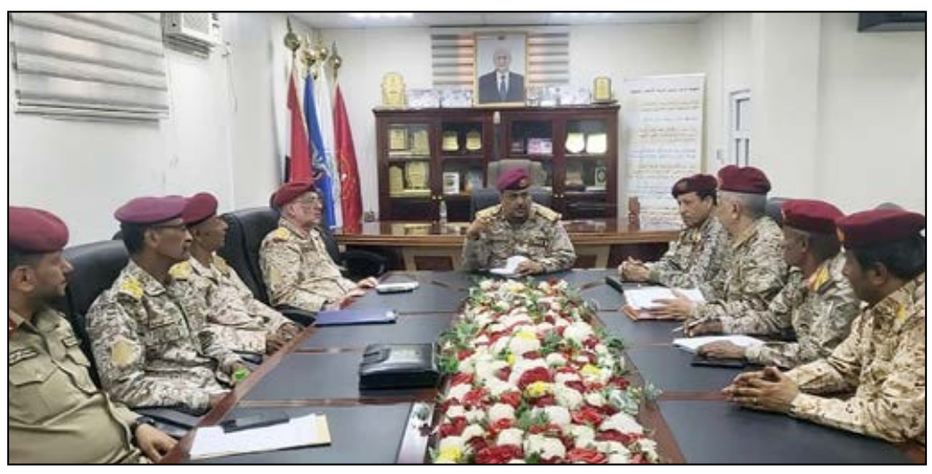

اكد نائب رئيس هيئة الإسناد اللوجستي اللواء الركن علي الفضلي اهتمام القيادة العسكرية بتطوير منظومة الإسناد اللوجستي ورفع مستوى أدائها، انطلاقاً من دورها المحوري في توفير متطلبات الدعم والإسناد وتعزيز جاهزية القوات المسلحة لتنفيذ مهامها الوطنية.

جاء ذلك خلال اجتماع دوري عقد في العاصمة المؤقتة عدن، لمناقشة مستوى تنفيذ المهام والخطط المعتمدة، وتقييم الأداء خلال الفترة الماضية، واستعراض متطلبات المرحلة المقبلة.

واستعرض الإجتماع التقارير المقدمة من الدوائر المختصة بشأن مستوى تنفيذ الخطة السنوية خلال النصف الأول من العام الجاري، وما تحقق من إنجازات في مجالات الإسناد والتجهيز والصيانة والخدمات الفنية، إلى جانب مناقشة أبرز التحديات والصعوبات التي واجهت سير العمل، والآليات الكفيلة بمعالجتها وفقاً للأولويات والاحتياجات الفعلية.

كما ناقش الاجتماع، الخطة التشغيلية للنصف الثاني من العام، والمتطلبات الفنية والإدارية واللوجستية اللازمة لرفع كفاءة الأداء وتعزيز الجاهزية، بما يضمن استمرارية تنفيذ المهام المناطة بالهيئة بكفاءة عالية ووفق المعايير المعتمدة.

وأكد نائب رئيس الهيئة أهمية مضاعفة الجهود خلال المرحلة المقبلة، وتعزيز التنسيق والتكامل بين مختلف الدوائر، والعمل بروح الفريق الواحد لتحقيق الأهداف المرسومة، مشيداً بما تبذله الكوادر العسكرية والفنية والإدارية من جهود مخلصة في خدمة المؤسسة الدفاعية.

اللواء اليمني يدشّن المرحلة الثانية من العام التدريبي 2026م باللواء الثاني دفاع ساحلي

دشّن قائد المنطقة العسكرية الثانية، اللواء محمد عمر اليمني، المرحلة الثانية من العام التدريبي القتالي ٢٠٢٦م باللواء الثاني دفاع ساحلي.

وخلال الحفل، ألقى قائد المنطقة العسكرية الثانية كلمة أشاد فيها بما أظهره منتسبو اللواء الثاني دفاع ساحلي من قوة وعزيمة وجاهزية، مثمنًا الجهود التي تبذلها قيادة اللواء في تطوير قدرات الضباط والأفراد، والدفع بهم نحو تحقيق مستويات متقدمة من التدريب والتأهيل والجاهزية القتالية.

وأكد اللواء اليمني أن هذه الجاهزية والمهارات القتالية نتيجة للخطط والبرامج التدريبية المنفذة، ويعكس حجم الاهتمام الذي توليه قيادة المنطقة ومعها قيادات الألوية والوحدات لبناء قوات عسكرية مؤهلة وقادرة على التعامل مع مختلف المهام والتحديات، مشددًا على أهمية استمرار التدريب بوصفه الركيزة الأساسية لبناء المقاتل المحترف ورفع كفاءة منتسبي المنطقة العسكرية الثانية.

واشار إلى أن قوات المنطقة استعادت أكثر من ٩٠ في المائة من جاهزيتها القتالية العامة، بفضل الجهود المتواصلة والتضحيات التي قدمها منتسبوها وحرصهم على تجاوز آثار المرحلة السابقة.

وأوضح أن هذا التعافي أسهم في إفشال محاولات أعداء حضرموت الرامية إلى النيل من قوات المنطقة العسكرية الثانية، التي تشكلت من أبناء حضرموت المخلصين، وظلت حاضرة في مختلف المراحل للدفاع عن أمن حضرموت واستقرارها وحماية مكتسباتها ومصالح أبنائها.

من جانبه، رحب قائد اللواء الثاني دفاع ساحلي، العميد سعيد عبدالله باقعود، بقائد المنطقة العسكرية الثانية والقيادات العسكرية المرافقة له، معربًا عن تقديره لحرصهم على مشاركة منتسبي اللواء تدشين هذه المرحلة المهمة من العام التدريبي، وما تمثله زيارتهم من حافز معنوي يدفع الضباط والأفراد إلى مواصلة التدريب وبذل المزيد من الجهود.

وأكد العميد "باقعود" أن قيادة اللواء ستواصل تنفيذ البرامج والخطط التدريبية المقررة للنصف الثاني من العام ٢٠٢٦م، بما يسهم في تحقيق الأهداف المنشودة، ورفع مستوى الجاهزية والاستعداد القتالي، وتعزيز الدور الذي يضطلع به اللواء ضمن منظومة المنطقة العسكرية الثانية.

تخلل الحفل عرضا عسكريا نفذته سرايا رمزية من منتسبي اللواء، عكس مستوى الجاهزية القتالية والانضباط العسكري.

كما استعرض عدد من منتسبي اللواء نماذج من الأسلحة والمعدات العسكرية المستخدمة في تنفيذ الواجبات والمهام العملياتية، فيما قدم المختصون شرحًا مفصلًا حول خصائصها الفنية وآليات استخدامها وأدوارها في تعزيز القدرات القتالية.

قائد محور الغيضة يرأس اجتماعا عسكريا ويؤكد على رفع الجاهزية القتالية

ترأس قائد محور الغيضة قائد لواء الشرطة العسكرية، اللواء سالم علي كدة، اجتماعًا عسكريًا موسعًا ضم قادة الوحدات العسكرية التابعة للمحور، بحضور أركان المحور العميد الركن أحمد صالح كلشات، لمناقشة المستجدات الميدانية والجاهزية القتالية.

واستعرض الاجتماع الواقع الميداني والعسكري والأمني، ووقف أمام ما تم إنجازه بما ينسجم مع توجيهات القيادة العليا الرامية إلى تعزيز الجاهزية القتالية ورفع مستوى الاستعداد لمواجهة مختلف التحديات والظروف الطارئة.

وأكد اللواء كدة أهمية الحفاظ على أعلى درجات الجاهزية القتالية والمعنوية، مشددًا على تكثيف الإجراءات الأمنية، وتسيير الدوريات الليلية في مدينة الغيضة، بما يسهم في تعزيز الأمن والاستقرار وحماية السكينة العامة.

وأشاد قائد المحور بالجهود التي تبذلها الوحدات العسكرية في مجالات التدريب والتأهيل وإعادة البناء والتطوير، والتغلب على الظروف الاستثنائية والتحديات التي فرضتها التطورات الأخيرة في المحافظات الشرقية، مشيرا إلى أن المرحلة المقبلة تتطلب مضاعفة برامج التدريب والتأهيل، وتوفير مزيد من الدعم والرعاية لوحدات وألوية محور الغيضة، بما يعزز من جاهزيتها ويرفع من كفاءتها في تنفيذ المهام الموكلة إليها.

قوات العمالقة تضبط شحنة مواد نوعية لتصنيع الأسلحة في باب المندب كانت متجهة لمليشيا الحوثي

ضبطت قوات العمالقة، في مضيق باب المندب، قاربًا يحمل مواد ومعدات نوعية تُستخدم في تصنيع الأسلحة، كانت في طريقها إلى مليشيا الحوثي الإرهابية في محافظة الحديدة.

وذكر مصدر عسكري ان الدوريات البحرية التابعة لقوات العمالقة المتمركزة في قطاع باب المندب تمكنت من اعتراض القارب وضبطه، والقبض على طاقمه من المهربين التابعين للمليشيا، وذلك إثر عملية رصد ومتابعة استخباراتية دقيقة.

وأضاف ان الأجهزة المختصة حاليًا تعمل على فحص محتويات الشحنة وتحريزها بالكامل، وستعلن تفاصيل الأصناف والمواد المضبوطة فور استكمال التحقيقات والإجراءات القانونية.

في جلسة مجلس الأمن الدولي بشأن اليمن

تأييد دولي وأممي للحكومة في حماية السيادة وردع مليشيا الحوثي الإرهابية ونظام إيران

الأمم المتحدة: ملتزمون بدعم اليمن.. والولايات المتحدة: النظام الإيراني يواصل دعمه لمليشيا الحوثي الإرهابية وهذا يتطلب موقف دولي رادع

المملكة المتحدة: تسيير رحلات إيرانية إلى الحوثيين انتهاك واضح لسيادة اليمن والقانون الدولي

فرنسا: ندين تقويض إيران لسيادة اليمن ودعمها للحوثيين ونعتبره انعكاساً لسلوكها المزعزع لإستقرار وأمن المنطقة ولن نقبل به

عكس الاجتماع الطارئ لمجلس الأمن الدولي بشأن اليمن تنامي القلق الدولي من التطورات الأخيرة، التي اقدمت عليها إيران ومليشيا الحوثي الإرهابية واتسعت المخاوف من انعكاساتها على أمن اليمن والمنطقة.

وشهدت الجلسة التي تمت بطلب الجمهورية اليمنية مواقف شددت على احترام سيادة اليمن ووحدته وسلامة أراضيه، ورفض أي تدخلات أو إجراءات من شأنها تعميق الصراع أو تقويض فرص السلام. كما أكدت كلمات الأمم المتحدة وعدد من الدول الأعضاء دعم الحكومة اليمنية والمسار السياسي برعاية أممية، وخفض التصعيد، والالتزام بالقانون الدولي، مع الدعوة إلى معالجة الجوانب الإنسانية والإفراج عن المحتجزين، بما يسهم في تهيئة الظروف اللازمة لاستعادة الاستقرار وإنهاء الأزمة.

ففي الجلسة أعربت الأمم المتحدة عن قلقها البالغ إزاء دورة جديدة وأوسع من التصعيد، لا يستطيع اليمن ولا المنطقة تحمل تبعاتها.

ودعا مساعد الأمين العام للأمم المتحدة لشؤون الشرق الأوسط وآسيا والمحيط الهادئ، خالد خياري، في كلمته أمام الاجتماع الطارئ لمجلس الأمن الدولي بشأن اليمن، جميع الأطراف إلى الانخراط البنّاء في المفاوضات برعاية الأمم المتحدة.. مؤكدًا أن ذلك ضروري لضمان خفض التصعيد، وتعزيز الوصول الجوي المدني الآمن والمستدام والقابل للتنبؤ، إلى جانب أولويات أخرى.

وأكد خياري، أن الإجراءات الأحادية لن تقرب اليمن من السلام، بل على العكس، فإنها تنذر بترسيخ الانقسامات، وتسريع وتيرة التجزئة، وزيادة خطر تجدد التصعيد والمواجهة العسكرية.

كما دعا جميع الأطراف إلى الاحترام الكامل للقانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة، والقانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وإلى دعم واحترام وحدة اليمن وسيادته واستقلاله وسلامة أراضيه.

وقال: "تظل الأمم المتحدة ملتزمة بدعم اليمنيين في إعادة إطلاق عملية سياسية لإنهاء الصراع في اليمن".. مكررًا تأكيده أن خفض التصعيد على المستوى الإقليمي يمكن أن يهيئ بيئة أكثر ملاءمة لإحياء العملية السياسية اليمنية.

وفي سياق كلمته، جدد المسؤول الأممي الإشارة إلى أن 73 من زملائه في الأمم المتحدة، إلى جانب موظفين في المنظمات غير الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني، والبعثات الدبلوماسية، لا يزالون رهن الاحتجاز التعسفي لدى الحوثيين.. داعيًا إلى الإفراج عنهم فورًا وبأمان ودون شروط، وإلى الاحترام الكامل للقانون الدولي، بما في ذلك امتيازات الأمم المتحدة وموظفيها وحصاناتهم.

نرفض انتهك سيادة اليمن

وفي السياق جددت المجموعة الأفريقية (A3) في مجلس الأمن الدولي تأكيد التزامها الثابت بسيادة اليمن واستقلاله ووحدته وسلامة أراضيه.

وشددت المجموعة، التي تضم جمهورية الكونغو الديمقراطية وليبيريا والصومال، في بيانها أمام الاجتماع الطارئ لمجلس الأمن الدولي بشأن اليمن، على ضرورة عدم التسامح مع أي عمل خارجي ينتهك سيادة اليمن أو ينطوي على خطر توسيع نطاق الصراع، مشيرة إلى أن عزل اليمن عن الصراع الأوسع الدائر في ظل التوترات في الشرق الأوسط يعد أمرًا ضروريًا للحفاظ على السلم والأمن الإقليميين والدوليين.

وأعربت المجموعة عن قلقها البالغ إزاء تجدد التوترات في اليمن، منبهة إلى أن الأعمال العدائية لا تؤدي إلا إلى إطالة أمد الصراع، وتقويض الجهود الجارية للتوصل إلى تسوية تفاوضية.

ودعت المجموعة جميع الأطراف إلى خفض التصعيد، والانخراط بصورة بناءة في إطار العملية السياسية التي تقودها الأمم المتحدة.

وأكدت دعمها الراسخ لجهود المبعوث الأممي، ولعملية الوساطة التي تقودها الأمم المتحدة بهدف التوصل إلى تسوية سياسية شاملة وجامعة ومستدامة، مشيرة إلى أنه لا يمكن التوصل إلى حل دائم إلا من خلال عملية سياسية شاملة يقودها ويملكها اليمنيون.

وتطرقت المجموعة إلى الأزمة الإنسانية في اليمن، التي وصلت إلى مرحلة حرجة ومقلقة، داعية المجتمع الدولي إلى الحفاظ على مستويات التمويل الإنساني وزيادتها.

كما أعربت المجموعة عن قلقها العميق إزاء استمرار احتجاز مليشيا الحوثي الإرهابية موظفي الأمم المتحدة، والعاملين في المجال الإنساني، وموظفي المنظمات غير الحكومية، وممثلي المجتمع المدني، والأفراد المرتبطين بالبعثات الدبلوماسية، داعية إلى الإفراج الفوري والآمن وغير المشروط عن جميع المحتجزين.

ورحبت المجموعة بالاتفاق الذي تم التوصل إليه مؤخرًا بوساطة الأمم المتحدة للإفراج عن أكثر من 1600 محتجز، مؤكدة أهمية البناء على هذا الزخم الإيجابي لضمان تنفيذه الكامل، ومجددة دعمها للتطلعات المشروعة للشعب اليمني، ومؤكدة أن طريق السلام الدائم يكمن في الحوار والتوافق والمشاركة السياسية المستدامة.

الدعم في مواجهة الإرهاب

أكدت الولايات المتحدة، وقوفها ودعمها للحكومة اليمنية، وشركائها في الخليج، في مواجهة التهديد الإرهابي الذي تمثله مليشيا الحوثي الارهابية المدعومة من إيران.

وجددت نائبة المندوب الأميركي الدائم لدى الأمم المتحدة، السفيرة تامي بروس، في كلمتها أمام جلسة طارئة لمجلس الأمن الدولي بشأن اليمن، التزام بلادها بالعمل مع أعضاء مجلس الأمن لاستخدام جميع الأدوات المتاحة، بما في ذلك العقوبات، لدعم التوصل إلى حل سلمي للنزاع في اليمن، والحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

وأشارت نائبة المندوب الأميركي، الى ان النظام الإيراني يواصل دعمه لمليشيا الحوثي الإرهابية وانتهاك سيادة الجمهورية اليمنية.. مؤكدة أن طهران تواصل تقويض جهود السلام وتهديد أمن الملاحة الدولية والاستقرار الإقليمي.

وقالت: "إن طائرة إيرانية قادمة من طهران وصلت في الثالث من يوليو الجاري إلى مطار صنعاء الخاضع لسيطرة مليشيا الحوثي الإرهابية، بهدف نقل عناصر من الحرس الثوري الإيراني، بينهم خبراء في الطائرات المسيّرة والصواريخ، دعماً للمليشيات، تحت غطاء نقل مسؤولين حوثيين للمشاركة في مراسم تشييع المرشد الإيراني السابق".

وأضافت: "أن هذا النوع من الدعم يمكّن الحوثيين من مواصلة إرهاب الشعب اليمني وتهديد حرية الملاحة في البحر الأحمر والممرات المائية المحيطة"..مشيرة إلى أن هذه هي المرة الأولى التي تقدم فيها إيران على دعم علني بهذا المستوى منذ محاولة تسيير رحلات شركة "ماهان إير" إلى صنعاء عام 2015، والتي أُحبطت آنذاك.

وأكدت أن هذه الخطوة تمثل انتهاكاً صريحاً لقرار مجلس الأمن رقم 2216، الذي يحظر تزويد الحوثيين بالأسلحة أو المعدات العسكرية أو المساعدة الفنية أو التدريب أو أي دعم مرتبط بالأنشطة العسكرية، بما في ذلك الطائرات المسيّرة والصواريخ.

وقالت بروس: "إن مليشيا الحوثي، وعلى مدى ما يقارب عقداً من الزمن وبدعم إيراني، طورت قدراتها العسكرية بشكل ملحوظ، من خلال تنفيذ هجمات متكررة بالطائرات المسيّرة والصواريخ عبر الحدود، واستخدام ذخائر عنقودية، وهو ما يشكل دليلاً واضحاً على تلقيها دعماً خارجياً بالمخالفة لحظر السلاح المفروض عليها".

وأشارت إلى أن طائرة إيرانية ثانية دخلت الأجواء اليمنية صباح يوم الجلسة، رغم التعليمات العلنية الصادرة عن الحكومة اليمنية بعدم القيام بذلك..معتبرة أن تجاهل إيران المتعمد لسيادة اليمن ولقرارات مجلس الأمن أمر غير مقبول.

كما اتهمت إيران بانتهاك قرار مجلس الأمن رقم 2817، مؤكدة أن طهران تواصل هجماتها المباشرة ومن خلال وكلائها ضد دول الجوار وحركة الملاحة البحرية، رغم الإجماع الدولي الذي طالبها بوقف تلك الاعتداءات.

ودعت مجلس الأمن إلى توجيه رسالة واضحة وحاسمة لإيران بأن انتهاكاتها المتكررة للقانون الدولي غير مقبولة ويجب أن تتوقف.

طائرات إيران انتهاك للسيادة

أكدت المملكة المتحدة، دعمها الثابت لسيادة اليمن واستقلاله ووحدة وسلامة أراضيه.. مشددة على ضرورة التزام جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بهذه المبادئ وبالالتزامات المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة.

وقالت القائمة بأعمال المندوب البريطاني لدى الأمم المتحدة، كيت فوستر، في كلمة أمام جلسة مجلس الأمن الدولي بشأن اليمن: "إن هذا الاجتماع الذي دعت إليه المملكة المتحدة إلى جانب الولايات المتحدة وفرنسا والبحرين، يأتي دعماً لسيادة اليمن وأمن المنطقة".

وعبرت عن قلقها البالغ إزاء التقارير التي أفادت بهبوط طائرتين إيرانيتين في اليمن يومي 3 و13 يوليو، دون الحصول على تصاريح من السلطات اليمنية المختصة.. معتبرة أن ذلك يمثل انتهاكاً واضحاً لسيادة اليمن وللقانون الدولي.

وقالت فوستر: "إن أي معلومات تثبت نقل الطائرتين أفراداً عسكريين أو خبراء أو معدات لدعم القدرات العسكرية لمليشيا الحوثي، فإنها ستثير مخاوف جدية، وتشير إلى انتهاك قراري مجلس الأمن 2216 و2140".. داعية إلى التحقيق في هذه المزاعم عبر آليات الأمم المتحدة، بما في ذلك فريق الخبراء، والتعاون الكامل مع تلك الجهود.

وشددت على رفض بلادها لأي محاولات لتعزيز قدرات الحوثي العسكري، لان ذلك يساهم في زعزعة استقرار اليمن، والأمن الإقليمي.

وجددت المملكة المتحدة التزامها بالعمل مع أعضاء مجلس الأمن والشركاء الإقليميين والحكومة اليمنية لدعم التهدئة، وتنفيذ قرارات مجلس الأمن، والدفع نحو تسوية سياسية دائمة للنزاع في اليمن.

وقالت: "الشعب اليمني يستحق إحراز تقدم تجاه السلام والتعافي الاقتصادي والاستقرار، وليس أفعالا تعمّق التوترات في المنطقة وتزيد احتمالات تجدد القتال".

ندعم وحدة اليمن وسيادته

أدانت جمهورية فرنسا تقويض إيران لسيادة الجمهورية اليمنية، وانتهاكها للقانون الدولي من خلال هبوط طائراتها في صنعاء في 3 يوليو، وفي الحديدة يوم 13 يوليو، دون موافقة السلطات الشرعية اليمنية.

وجددت فرنسا، في كلمتها أمام الاجتماع الطارئ لمجلس الأمن بشأن اليمن، التي ألقاها ممثلها الدائم لدى الأمم المتحدة، التزامها الكامل بوحدة اليمن وسيادته وسلامة أراضيه، واعتبرت أن الانتهاك الإيراني يمثل انعكاسًا للسلوك المزعزع للاستقرار الذي تنتهجه إيران في المنطقة، كما يتضح من استئناف الاشتباكات في الخليج الفارسي منذ 7 يوليو، والإعلان عن إغلاق مضيق هرمز، مؤكدة ضرورة وقف هذه الإجراءات فورًا وبشكل دائم.

وقالت: "إن إيران، بدعمها للحوثيين، تشكل تهديدًا للسلم والأمن الدوليين، وتنتهك قرارات هذا المجلس من خلال إخلالها بالتزاماتها بموجب حظر الأسلحة المنصوص عليه في القرار 2216 (2015)، والموسع ليشمل الحوثيين ككيان بموجب القرار 2624 (2022)".. مشددة على ضرورة امتثال إيران الكامل لالتزاماتها الدولية، ووضع حد لجميع عمليات نقل المعدات العسكرية إلى الحوثيين.

وطالبت فرنسا مليشيا الحوثي الإرهابية بوقف الإجراءات المزعزعة للاستقرار، بما في ذلك استهدافها المملكة العربية السعودية، مجددة في هذا الصدد تضامنها مع المملكة.

وأشارت فرنسا إلى تهديدات مليشيا الحوثي بشن هجمات في البحر الأحمر.. مؤكدة ضرورة الحفاظ على الأمن البحري وحرية الملاحة، وفقًا لقرار مجلس الأمن رقم 2722 (2024)، معلنة أنها ستواصل مشاركتها في العملية الأوروبية "إي يو ناففور أسبيدس" (EU NAVFOR ASPIDES)، وفقًا للقانون الدولي، وبطابع دفاعي صارم، وبالتنسيق مع شركائها الأوروبيين والدوليين.

واتهمت فرنسا الحوثيين بالاستمرار في عرقلة العمل الإنساني بصورة متعمدة، مطالبة بالإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع موظفي الأمم المتحدة، وموظفي المنظمات غير الحكومية، وأفراد البعثات الدبلوماسية المحتجزين تعسفا.

وأكدت أن هذه الاحتجازات، شأنها شأن الهجمات على العاملين في المجال الإنساني، غير مقبولة، وتتعارض مع القانون الدولي الإنساني، وقرار مجلس الأمن رقم 2730 (2024)، والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

وأضافت: "أن هذه الممارسات تعيق إيصال المساعدات الإنسانية التي يحتاج إليها السكان المدنيون بصورة عاجلة، فيما تتحمل النساء والأطفال العبء الأكبر، كما أشار إلى ذلك وكيل الأمين العام".

وجددت فرنسا دعمها الكامل لجهود المبعوث الخاص للأمم المتحدة، هانس غروندبرغ..مؤكدة أنه لا يوجد حل عسكري للصراع في اليمن..مؤكدة أن اتفاق الإفراج عن المحتجزين، الذي أُعلن عنه في 14 مايو، يمثل خطوة في الاتجاه الصحيح، داعية إلى تنفيذه دون تأخير.

وجددت فرنسا التأكيد على أن السبيل الوحيد لإنهاء الأزمة في اليمن يتمثل في عملية سياسية شاملة، برعاية الأمم المتحدة، وبمشاركة النساء وجميع مكونات المجتمع اليمني.

تهديد الاستقرار الإقليمي

أكدت جمهورية اليونان أنه يجب احترام سيادة اليمن وسلامة أراضيه ووحدته واستقلاله احترامًا كاملًا، بما في ذلك المجال الجوي الوطني لليمن، وفقًا للقانون الدولي.

وقالت، في بيانها أمام اجتماع مجلس الأمن الدولي بشأن الوضع في الشرق الأوسط - (اليمن) الذي ألقته ممثلتها لدى الأمم المتحدة أغلايا بالتا: "إن اليمن يقف مرة أخرى عند مفترق طرق خطير، بما يشكله ذلك من تحديات جسيمة للسلم والأمن والاستقرار الإقليميين".

وأشارت إلى أن التهديدات الحوثية للأمن البحري والجوي، بما في ذلك التهديدات الصريحة باستخدام القوة ضد الدول المجاورة، ليست مجرد أقوال، بل تمثل اعتداءً مباشرًا على الاستقرار الإقليمي، مؤكدة إدانتها لها دون تحفظ.

وجددت اليونان دعمها القوي لجهود المبعوث الخاص للأمم المتحدة، هانس غروندبرغ، لتيسير عملية سياسية شاملة يقودها اليمنيون ويملكونها، تحت رعاية الأمم المتحدة، وباحترام كامل لسيادة اليمن وسلامة أراضيه واستقلاله ووحدته، مضيفة أن الأمن البحري في منطقة البحر الأحمر يجب أن يكون جزءًا لا يتجزأ من هذه العملية.

ولفتت إلى أن حرية الملاحة في البحر الأحمر ليست رفاهية إقليمية، وإنما شريان حياة عالمي.. مؤكدة ضرورة أن تظل طرق الملاحة الدولية مفتوحة وآمنة ومحمية، وأن تحظى السفن التجارية بالحماية في جميع الأوقات، وفقًا للقانون الدولي.

وقالت: "إن إنفاذ الجزاءات ليس أمرًا اختياريًا، وتظل أهمية الامتثال الكامل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة ونظام الجزاءات الأممي القائم، بما في ذلك حظر الأسلحة المفروض على الحوثيين بموجب قرار مجلس الأمن رقم 2216 والقرارات اللاحقة ذات الصلة، أمرًا حيويًا."

وحذرت من أن محاولات التحايل على حظر الأسلحة تقوض جميع الجهود الدبلوماسية الجارية، داعية جميع الدول الأعضاء إلى ضمان تنفيذ هذا الحظر بصورة كاملة وفعالة ومتسقة.

وفي السياق أكدت المندوبة الدائمة للاتفيا لدى الأمم المتحدة، سانيتا بافلوتا- ديسلانديس، إن دخول طائرات إيرانية إلى المجال الجوي اليمني وهبوطها في مطار صنعاء الدولي، والحديدة، من دون إذن الحكومة اليمنية المعترف بها دولياً، يمثل انتهاكاً صارخاً لسيادة الجمهورية اليمنية وتحدياً واضحاً للقانون الدولي ولقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وقالت ديسلانديس، في كلمة بلادها أمام جلسة مجلس الأمن الدولي بشأن اليمن "إن احترام سيادة الدول، ليس امرا اختياريا بل يمثل أحد المبادئ الأساسية التي يقوم عليها ميثاق الأمم المتحدة".. معتبرة أن هذه الخطوات تعكس نمطاً متعمداً من السلوك الإيراني الذي يقوض السلم والأمن الدوليين.

وعبرت مندوبة لاتفيا، عن قلق بلادها البالغ إزاء استمرار الدعم الإيراني لمليشيا الحوثي الإرهابية، بما في ذلك نقل الأسلحة والتقنيات العسكرية وغيرها من أشكال الدعم، في انتهاك لقرارات مجلس الأمن، وهو ما وثقته مراراً لجنة الخبراء التابعة للجنة العقوبات.

واشارت إلى أن هذا الدعم يقوض جهود السلام في اليمن ويغذي حالة عدم الاستقرار الإقليمي، ويتيح شن هجمات ضد الملاحة الدولية والدول المجاورة.. مطالبة إيران بالالتزام الكامل بواجباتها بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، والامتناع عن أي خطوات من شأنها تقويض الجهود الرامية إلى التوصل لتسوية سياسية شاملة في اليمن.

كما أدانت لاتفيا بشكل قاطع استمرار تهديدات مليشيا الحوثي الإرهابية لحرية الملاحة، وأعمالها المزعزعة للاستقرار ضد الدول المجاورة، واحتجازها موظفي الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني، واستمرار تجاهلها للجهود الرامية إلى التوصل إلى حل سلمي للنزاع.

دعم الحوثي تهديد للسلم

حذرت مملكة البحرين، من أن تقديم أي دعم لمليشيا الحوثي يشكل تهديداً للسلم والأمن في اليمن والمنطقة، ويقوض الجهود الرامية للتوصل إلى تسوية سياسية شاملة في اليمن وفق القرار 2216، كما يعد هذا الدعم مخالفةً لعدة قرارات أممية أكدت جميعها على الالتزام بوحدة، وسيادة، واستقلال اليمن وسلامة أراضيها، وكان آخرها القرار 2813.

جاء ذلك في كلمة البحرين التي القاها مندوبها الدائم لدى الأمم المتحدة، السفير جمال فارس الرويعي، أمام مجلس الأمن في جلسته الطارئة التي عقدت استجابة لطلب الحكومة اليمنية.

وأكد على أهمية التوصل إلى تسوية سياسية شاملة في الجمهورية اليمنية تنهي الأزمة بشكل مستدام، وتضمن لليمن وشعبه حياة حرة وكريمة ومستقبلاً مزدهراً في منطقة مستقرة وآمنة.. مثمناً جهود المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة هانز غروندبيرغ، في مساعيه لإعادة استئناف العملية السياسية.

وقال الرويعي: "يأتي اجتماعنا اليوم في ظروف بالغة الدقة، نتيجة الانتهاكات الخطيرة والمتكررة من مليشيا الحوثي في بدعم من إيران، التي بدورها لا تدخر جهداً في تأجيج التوترات في المنطقة ولاسيما في اعتداءاتها المتكررة على دول مجلس التعاون والمملكة الأردنية الهاشمية، واستمرارها في اغلاق مضيق هرمز، في انتهاكٍ صريح لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، والقرارات الأممية وأبرزها القرار 2817، الذي طالب إيران بوقف استخدام الوكلاء".

واضاف مندوب مملكة البحرين: "لقد ازدادت التهديدات الحوثية، لتشمل التلويح بإغلاق مضيق باب المندب، في تحدٍ سافر للقرارات الأممية، ومن ضمنها القرار 2722 الذي طالب في الفقرة الثانية منه بأن يكف الحوثيون فوراً عن الهجمات التي تعيق التجارة العالمية وتقوض الحقوق والحريات الملاحية".

وأشار السفير الرويعي الى ان مليشيا الحوثي تستمر في تقويض الجهود السياسية المتحققة وفق قرار مجلس الأمن 2216، والذي أكد على ضرورة استئناف عملية الانتقال السياسي بمشاركة جميع الأطراف اليمنية وفقاً لمبادرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وتطرق مندوب مملكة البحرين في الكلمة، الى التهديدات التي أطلقتها مليشيا الحوثي ضد المملكة العربية السعودية الشقيقة، بما في ذلك التهديد باستهداف مطاراتها ومنشآتها الحيوية وسفنها العابرة في مضيق باب المندب، الأمر الذي يعد تصعيداً خطيراً يهدد سيادة المملكة وأمنها وسلامة مواطنيها والبنية التحتية المدنية، وأمن واستقرار المنطقة.. مشيراً إلى تصريح المتحدث الرسمي باسم قوات تحالف دعم الشرعية في اليمن، الذي أكد أن هذه التصريحات هي محاولة لصرف الأنظار عن الانتهاكات الحوثية بحق الشعب اليمني، وتصدير أزمات الحوثيين الداخلية والاقتصادية إلى محيط اليمن الإقليمي.

واكد إن تهديد مليشيا الحوثي غير القانوني وغير المسؤول بإغلاق باب المندب، يدعونا للتطرق إلى الأعمال العدائية الإيرانية في مضيق هرمز، وتهديدها لأمن الممرات البحرية الدولية وأمن الطاقة والتجارة العالمية..مشدداً ضرورة احترام القانون الدولي والقانون الدولي للبحار، والامتثال الكامل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما في ذلك القرار 2817، والامتناع عن أي أعمال من شأنها تهديد حرية الملاحة أو تقويض الأمن البحري والاستقرار الإقليمي.

وجدد السفير الرويعي، ادانة مملكة البحرين، لاستمرار مليشيا الحوثي في الاحتجاز التعسفي لموظفي الأمم المتحدة، وموظفي البعثات الدبلوماسية، والعاملين في المنظمات غير الحكومية، ومطالبة المملكة بالإفراج الفوري وغير المشروط عنهم، وذلك وفقًا لقرار المجلس رقم 2813.

عكس مواقف الأمم المتحدة والدول المشاركة في مجلس الأمن توافقًا دوليًا متزايدًا على أولوية دعم الحكومة اليمنية وحماية سيادة اليمن ودعم مسار السلام، إلى جانب رفض أي ممارسات تؤدي إلى توسيع دائرة الحرب أو تهدد الأمن الإقليمي والملاحة الدولية. كما تؤكد هذه المواقف الالتزام بالقانون الدولي وتعزيز جهود خفض التصعيد.

26 سبتمبر
العدد (2254) الخميس 2 صفـر 1448هـ
المـوافـق 16 يوليو 2026م

تصعيد إيران ومليشياتها وحد المواقف خلف الدولة وعزز خيار حماية السيادة

الدولة تحبط محاولة فرض جسر جوي بين طهران وصنعاء وتؤكد جاهزية القوات المسلحة للرد

استهداف مدرج مطار صنعاء ومنع طائرة إيران من الهبوط ردع حاسم ورسائل استراتيجية

دخل اليمن مرحلة جديدة من التصعيد السياسي والعسكري عقب محاولة طائرة تابعة لشركة "ماهان إير" الإيرانية، تقل وفدًا من مليشيا الحوثي المصنفة إرهابيًا، الهبوط في مطار صنعاء الدولي، في خطوة أثارت ردود فعل واسعة محليًا وإقليميًا، واعتُبرت تحديًا مباشرًا لسيادة الدولة اليمنية.

ورأى مسؤولون وسياسيون وإعلاميون أن القضية تتجاوز كونها رحلة جوية، إذ تمثل محاولة لفرض جسر جوي دائم بين طهران وصنعاء خارج الأطر القانونية، بما يحمله ذلك من تداعيات خطيرة على الأمن الوطني والاستقرار الإقليمي، وعلى أثر اصرار الطائرة الإيرانية الهبوط في مطار صنعاء، أعلنت الحكومة والقوات المسلحة استهداف مدرج مطار صنعاء لمنع هبوط الطائرة، مؤكدة أن الإجراء يأتي في إطار حماية السيادة ومنع انتهاك المجال الجوي اليمني.

وكان وزير الدفاع الفريق الركن طاهر العقيلي أكد أن القوات المسلحة ستتعامل بكل الوسائل المتاحة مع أي رحلات غير قانونية بين إيران وصنعاء. وعلى إثر ذلك، عقد رئيس مجلس القيادة الرئاسي الدكتور رشاد العليمي اجتماعًا طارئًا لمجلس الدفاع الوطني، أقر خلاله إجراءات شاملة لحماية السيادة، مؤكدًا أن القوات المسلحة والأجهزة الأمنية نفذت مهامها بكفاءة وجاهزية عالية، بما يعكس قدرتها على ردع التهديدات ومنع فرض أي واقع مخالف للدستور والقانون.

تأييد ودعم

وفي هذا الاطار أعلن التكتل الوطني للأحزاب والمكونات السياسية، تأييده الكامل لفخامة الرئيس الدكتور رشاد محمد العليمي، رئيس مجلس القيادة الرئاسي القائد الأعلى للقوات المسلحة، ودعمه المطلق لكل الإجراءات التي اتخذها مجلس القيادة الرئاسي والحكومة اليمنية دفاعًا عن السيادة الوطنية.

وقال التكتل في بيان صادر عنه: "إن التصعيد الخطير الذي أقدم عليه النظام الإيراني وأداته مليشيا الحوثي الإرهابية، من خلال إصرارها على انتهاك سيادة الجمهورية اليمنية، وفرض أمر واقع خارج مؤسسات الدولة، في تحدٍ سافر للدستور والشرعية اليمنية وقرارات مجلس الأمن، واستخفاف بكل الجهود الإقليمية والدولية الساعية إلى إحلال السلام، يمثل عدوانًا مباشرًا على السيادة الوطنية، ويكشف مجددًا ارتهان مليشيا الحوثي الإرهابية الكامل للمشروع الإيراني التوسعي، على حساب أمن اليمن واستقراره".

وجدد التكتل وقوف جميع أحزابه ومكوناته وقواعده الشعبية خلف القيادة السياسية والقوات المسلحة والأجهزة الأمنية، حتى استعادة الدولة وإنهاء الانقلاب.. مثمنا عاليًا بيان وزارة الدفاع، ومشيدا بما أظهرته القوات المسلحة والأجهزة الأمنية من جاهزية عالية، وكفاءة واقتدار، في التصدي لأي اعتداء على سيادة الجمهورية اليمنية وأجوائها ومطاراتها وموانئها.

كما حيا التكتل أبطال القوات المسلحة والأجهزة الأمنية، وثمّن تضحياتهم الجسيمة في سبيل حماية الوطن وسيادته ومؤسساته.

واكد أن إصرار النظام الإيراني ومليشيا الحوثي الإرهابية على التصعيد، ورفض جميع المبادرات، يمثل تقويضًا خطيرًا للعملية السلمية، ويستوجب من القيادة السياسية والمجتمع الدولي إعادة تقييم عاجل للمسار برمته، وعدم السماح باستخدامه غطاءً لإعادة تسليح المليشيات.

واعتبر التكتل هذا التصعيد الحوثي الإرهابي المرفوض خرقًا خطيرًا لأجواء البلاد وأمنها، ويمنح القوات المسلحة اليمنية كامل الحق، وفقًا للدستور والقانون وميثاق الأمم المتحدة، في الدفاع عن سيادة الوطن.

وحمل التكتل النظام الإيراني ومليشيا الحوثي الإرهابية المسؤولية الكاملة عن هذا التصعيد وتداعياته.. محذرًا من أن استمرار استخدام الأراضي والأجواء والمطارات والموانئ اليمنية لخدمة المشروع الإيراني يهدد أمن اليمن، والأمن القومي العربي، وأمن الإقليم، والملاحة الدولية في البحر الأحمر وباب المندب.

سياسيون: حماية الأجواء اليمنية حق سيادي ونؤيد إجراءات الدولة

كما اكد التكتل أن الإجراءات الحازمة التي تتخذها الدولة لا تستهدف أبناء شعبنا في صنعاء، أو في أي محافظة خاضعة لسيطرة مليشيا الحوثي الإرهابية، بل تهدف إلى حمايتهم من مغامرات هذه المليشيات، ومن استخدامها لهم دروعًا بشرية لخدمة أجندة النظام الإيراني.. لافتا الى أن أبناء شعبنا في تلك المحافظات جزء أصيل من الشعب اليمني، وتتحمل الدولة مسؤولية حمايتهم وصون حقوقهم وتخفيف معاناتهم.

ودعا التكتل مجلس الأمن والأمم المتحدة والدول الراعية للعملية السياسية إلى الانتقال من مرحلة الإدانة إلى مرحلة الردع والمساءلة، وإنفاذ القرارين 2140 و2216، وتفعيل نظام العقوبات الدولية بحق النظام الإيراني وكل من يدعم انتهاكات مليشيات الحوثي الإرهابية.

وجدد التكتل التأكيد على أن معركة استعادة الدولة هي معركة وطن وسيادة، وليست معركة فصيل.. داعيًا جميع الأحزاب والقوى الوطنية إلى توحيد الصف، والاصطفاف خلف الشرعية والقوات المسلحة، حتى عودة اليمن حرًا موحدًا، تسوده دولة النظام والقانون.

ردود فعل وتعليقات

وفي أبرز ردود الفعل والتعليقات التي أعقبت تطورات، والتي تم رصدها قال سفير اليمن لدى المملكة المتحدة، ياسين سعيد نعمان، إن جماعة الحوثي المصنفة دوليًا ضمن قوائم الإرهاب تمر بـ"أسوأ مراحلها"، مشيرًا إلى أن فترة التهدئة كشفت تراجع قدراتها وعمق أزماتها الداخلية، وعرّت ما وصفه بحالة الفساد والفشل في إدارة المناطق الخاضعة لسيطرتها.

وذكر السفير اليمني، في تدوينة له على منصة "فيسبوك"، أن الحوثي يعيش أسوأ أيامه، فالتهدئة فضحته وفضحت انحطاط قدراته وفساده، ومنذ فترة وهو يبحث عن أي مسبب لإشعال الحرب للخروج من أزماته الداخلية وقمع التفاعلات الاجتماعية والشعبية، ليتخلص من الاستحقاقات التي فشل فشلًا ذريعًا في تحقيقها.

وأوضح نعمان أن الجماعة تسعى إلى افتعال أي مبرر لإشعال الحرب بهدف الهروب من أزماتها الداخلية، وقمع التفاعلات الشعبية، والتنصل من الاستحقاقات التي أخفقت في الوفاء بها، مشيرًا إلى أن هذا النهج يتقاطع مع سياسة النظام الإيراني الذي لا يرى مستقبله إلا عبر استمرار مشروع الحرب الدائم وأذرعه في المنطقة.

وأضاف أن ما يراه البعض تحديًا من جانب الحوثيين وإيران (في إشارة إلى تسيير رحلة جوية من طهران إلى صنعاء) لا يعدو كونه "فعلًا غير مسؤول يعكس التركيبة الذهنية لجماعات إرهابية مغامرة ومتطرفة، كل ما يهمها هو أمن وسلامة زعامتها، والموت والجحيم لما عدا ذلك".

وأكد نعمان أن الردع والخلاص من هذا الكابوس مسألة مصيرية لا تحتمل إلا النجاح، ويجب ألا يُسمح للحوثي بتحديد موعدها بناءً على تقديراته وحاجته، مضيفًا: "جميعنا يدرك أين تكمن نقطة البداية لتكوين منظومة الردع تلك، وأعتقد أن إدراكها، ولو بشكل متأخر، هو الذي أخذ يغير معادلة القوة على الأرض.

بدورها صرحت وزيرة التخطيط والتعاون الدولي، أفراح الزوبة، قائلة إن الحوثيين "يواصلون المغامرة بمستقبل اليمن والتسبب بمزيد من التوتر وعدم الاستقرار، في وقت يحتاج فيه شعبنا إلى السلام والاستقرار واستعادة مؤسسات الدولة".

وأضافت، في تدوينة بحسابها على منصة "إكس": أن "إصرار مليشيا الحوثي على فرض وقائع خارج الأطر القانونية والسيادية، ورفض الحلول التي تحمي مصالح المواطنين، يكشف استخفافها بأمن اليمن واقتصاده، ويقوّض فرص التعافي والتنمية".

وتابعت: "لقد أثبتت الدولة اليمنية حرصها على التهدئة وتقديم البدائل المسؤولة، لكن هذا الحرص لا يمكن أن يكون غطاءً لانتهاك السيادة أو تقويض مؤسسات الدولة".

وإلى ذلك، قال وزير الخارجية الأسبق، عبدالملك المخلافي، "أي طائرة إيرانية لا تستطيع الوصول إلى الأجواء اليمنية إلا بعد عبورها أجواء دولة أخرى".

وأضاف، في تدوينة بحسابه على منصة "إكس"، أن هذا يطرح "سؤالًا مشروعًا هو: إلى متى ستظل سلطنة عُمان الشقيقة ممرًا لعبور الطائرات الإيرانية المتجهة إلى اليمن دون موافقة الحكومة اليمنية الشرعية؟".

كما تساءل بشأن استمرار وجود قيادات حوثية على الأراضي العُمانية "في ظل ما تفرضه مبادئ حسن الجوار، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، والالتزامات الواردة في المواثيق والمعاهدات الدولية".

وأكد السياسي المخلافي أن "الإجابة عن هذين السؤالين أصبحت ضرورة، لما لذلك من أثر مباشر على أمن اليمن وسيادته، وعلى أمن واستقرار المنطقة بأسرها".

تصرف معقول ومسار مفتوح

من جانبه، وصف الباحث في الشؤون العسكرية علي الذهب اعتراض الحكومة اليمنية والتحالف العربي طائرة شركة ماهان إير المدنية، أو إسقاطها عسكريًا قبل هبوطها في مطار صنعاء "تصرف معقول".

وقال، في تدوينة على منصة "إكس": إن ذلك "سلوك واع أحبط ما تسعى إليه إيران والحوثيون لتوسيع نطاق الحرب الناشبة في إيران وهرمز، لتشمل اليمن ومضيق باب المندب".

فيما أوضح الكاتب ومقدم البرامج عبدالله دوبلة أن الأمر "لا يتعلق بصراع على طائرة ايرانية واحدة، وإنما بمسار إيراني مفتوح بين طهران وصنعاء، والموقف الشرعي اليوم هو لرفض هذا الواقع الجديد الذي تريد إيران فرضه".

وأضاف، في تدوينة على منصة "إكس": أن "مسألة طائرة اليوم يمكن معالجتها والسماح لها بالعودة في إطار تفاهمات بين إيران السعودية.. لكن في المحصلة النهائية لن يسمح بفتح المسار الجديد بين الحوثي وإيران مهما كلف الأمر، ومهما كانت تهديدات الحوثي".

كسر مصفوفة التصعيد

بدوره، أوضح الباحث في الشؤون العسكرية وجماعة الحوثيين، عدنان الجبرني، أن "أهمية ما حدث اليوم أنه كسر الخطوة الأولى في مصفوفة التصعيد الحوثية للمرحلة المقبلة".

وأضاف: أن الجماعة "تفاجأت بالقصف ولم تكن تتوقع تعطيل المطار، أو أي موقف عملي".. لافتًا في تدوينة بحسابه على منصة "إكس" رصدها أنه "خلال الأيام الماضية بالغ الحوثي في التهديد بطريقة من يعطي الأوامر معتقداً أن خصومه باتوا يخشون أي احتكاك معه".

ولفت إلى أن الحوثيين أعلنوا في 4 يوليو أن "خط صنعاء- طهران سيستمر ولن يقتصر على وفد التشييع، ولكن أعتقد بعدما حدث اليوم، أن ذلك أصبح أكثر صعوبة، خاصة وأن المسؤولين الايرانيين كانوا يقولون إن من واجبهم إعادة وفد المشيعين ومن ثمّ يمكن التفاهم على الخطوات المقبلة".

وختم بالقول إن ما جرى "موقف جيد من الرئاسة والحكومة والجيش وأيضًا التحالف إذا ما تم البناء عليه".

بداية مرحلة أكثر خطورة

من جانبه، قال الكاتب والمحلل السياسي، أنور الأشول إن "هبوط الطائرة الإيرانية في مطار الحديدة ليس نهاية المعركة، بل بداية مرحلة أكثر خطورة".

وأضاف أن "الرهان الإيراني لا يقتصر على إيصال طائرة إلى مطار خاضع لسيطرة الحوثيين، وإنما يهدف إلى فرض واقع جديد يتجاوز سيادة الدولة اليمنية، واختبار حدود الرد الرسمي والإقليمي".

واعتبر أن "تهديدات الحوثيين باستهداف أو تعطيل عمل الخطوط الجوية اليمنية أو تهديد حركة الطيران المدني عبر مطار عدن لا يمكن التعامل معها باعتبارها مجرد تصريحات إعلامية، بل تصعيد خطير يمس أحد أهم المرافق السيادية للدولة ويهدد سلامة الملاحة الجوية وحرية تنقل المدنيين".

وأكد أن "حماية الأجواء والمطارات اليمنية مسؤولية الدولة اليمنية، وأي اعتداء أو تهديد للطيران المدني أو الناقل الوطني يمثل تصعيدًا خطيرًا يستوجب موقفًا حازمًا يحفظ سيادة اليمن وأمن مواطنيه، ويمنع فرض وقائع جديدة بقوة السلاح أو التهديد".

معركة مع إيران

واعتبر الكاتب السياسي أحمد عثمان أن "واقعة الطائرة الإيرانية اليوم أثبتت أن المعركة لم تعد مع الحوثي وحده بل مع إيران التي تدير المشروع وتوجه مساره. وما الحوثي إلا أداة لتنفيذ سياساتها وتحقيق أهدافها في اليمن".

وأضاف، في تدوينة أخرى: أن "رد الشرعية القوي أوصل رسالة قوية بعدم التهاون مع انتهاك الأجواء اليمنية، وإذا استمرت الشرعية بهذا الموقف فإن إيران لن تتكرر هكذا مغامرة بعد اليوم".

شارة خير

بدوره، قال رئيس مركز نشوان الحميري للدراسات والإعلام، عادل الأحمدي، إن "هبوط طائرة التحدي السافر لا ينبغي أن يهبط معنويات اليمنيين".

وأضاف: أن "السخط العارم الذي أعقب الهبوط دليل على مدى توق اليمنيين لرؤية جثث الخبراء الإيرانيين والقادة الحوثيين تتطاير مع حطام الطائرة".

وتابع: "للمرة الأولى تخرج وزارة الدفاع ببيان، وللمرة الأولى تتصرف بمعزل عن التحالف.. للمرة الأولى تحاول فعل شيء، وهذا برأيي شارة خير حتى لو أتت النتائج أقل من المأمول. وفي مثل هكذا حالات حربٍّ بكل يمني أن يتحول إلى توجيه معنوي لأننا في حرب".

نتيجة معاكسة

وقال الكاتب والمحلل السياسي عبدالله إسماعيل: إن "المعركة الحقيقية كانت حول مطار صنعاء تحديدًا"، موضحًا أن "إيران أرادت أن تجعل هبوط الطائرة رسالة تحدٍّ للحكومة الشرعية والتحالف والمجتمع الدولي"، بينما "أراد الحوثيون تقديمها كدليل على كسر ما يسمونه بالحصار وامتلاك القرار".

وأضاف، في تدوينة بحسابه على منصة "إكس"، أن "النتيجة جاءت معاكسة تمامًا.. فالطائرة لم تصل إلى الهدف، والمطار الذي أرادوه منصة انتصار تحوّل إلى شاهد على فشلهم".

صراع على شرعية الدولة

من جهته، رأى الصحفي السعودي خالد المطرفي، أن "ما جرى لا يمكن فهمه إلا في إطار الصراع على شرعية الدولة وسيادتها، فالإجراء أعلن رسميًا من وزارة الدفاع اليمنية، بعد سلسلة من المواقف الصادرة عن القيادة الشرعية التي اعتبرت تسيير الرحلات الإيرانية إلى مطار صنعاء خارج الأطر القانونية والسيادية، وتعهدت بمنع تكرارها".

وأضاف، في تدوينة على منصة "إكس"، أن "جوهر القضية هو تمسك الحكومة اليمنية بحقها في إدارة مجالها الجوي وإنفاذ سيادتها، في مقابل إصرار جماعة الحوثي المتمردة على فرض أمر واقع خارج مؤسسات الدولة".

وأكد أن "محاولة تصوير الحدث على أنه استهداف للعمل الإنساني أو المدني، تجاهلًا لحقيقة أن الخلاف يدور أساسًا حول من يملك القرار السيادي في إدارة المنافذ والأجواء اليمنية، وهي معركة لا تقل أهمية عن المواجهة العسكرية على الأرض".

وفي المجمل، ركزت المواقف المرصودة على أن محاولة فتح مسار جوي مباشر بين طهران وصنعاء تتجاوز كونها رحلة مدنية، إلى كونها قضية سيادية تتعلق بحق الدولة اليمنية في إدارة مجالها الجوي ومنافذها، محذرة من أن أي ترتيبات خارج هذا الإطار قد تكرس وقائع جديدة تمس سيادة البلاد وتفاقم تعقيدات المشهد اليمني والإقليمي.

مليشيا الحوثي الإرهابية تجهض صفقة تبادل الأسرى والمختطفين وتتلذذ بمعاناتهم

مكتب المبعوث واللجنة الدولية: جماعة الحوثي طلبت تأجيل صفقة التبادل

منصور الفدرة

في الوقت الذي كانت أسر المختطفين والمحتجزين والاسرى تستعد لاستقبال ذويهم المختطفين والمغيبين غالبيتهم في غياهب معتقلات مليشيا الحوثي-المصنفة دوليا جماعة إرهابية-منذ أكثر من 11سنة، لذلك فكان نجاح صفقة التبادل التي يجري التفاوض بين وفد الحكومة اليمنية ومليشيا الحوثي الانقلابية برعاية الامم المتحدة منذ أكثر سنتين، أمنية لكل ذوي هؤلاء المختطفين والمخفيين قسريا، خاصة وأنها كانت قد توجت بالتوقيع على اتفاق نهائي برعاية الأمم المتحدة في 14 مايو/آيار 2026 بالعاصمة الأردنية عمّان، والذي تضمن كل تفاصيل صفقة التبادل- العدد والاسماء...الخ- بما في ذلك موعد وتاريخ انجاز وتنفيذ الصفقة والمحددة وفقاً لما نص عليه الاتفاق تاريخ 2026/7/11-السبت الفائت، لكن مليشيا الحوثي الإرهابية الكهنوتية الكاذبة كعادتها أجهضت اتمام صفقة التبادل في الساعات الاخيرة من بدء عملية التنفيذ بإبلاغها اللجنة الدولية للصليب الاحمر ومكتب المبعوث الاممي إلى اليمن، مساء الجمعة، بأنها لا تستطيع إتمام الصفقة دون إبداء الاسباب- حسب بيان للجنة الدولية للصليب الاحمر، والمعنية باستلام وتسليم المحتجزين والأسرى، لوفدي التفاوض الحكومي والحوثي، ونقلهم على طائرات تابعة للأمم المتحدة.

غير أن النظام الإيران الراعي الحصري للإرهاب العالمي ومليشياته الحوثية في المنطقة، خططوا لإفشال هذه الصفقة وإبقاء أسر وذوي المختطفين والاسرى، تعاني الفقدان والغياب والمصير المجهول لدى نظام قائم على مليشيات ارهابية عنصرية طائفية، صعدت مليشيا الحوثي في عدة مسارات داخلية وخارجية، وسعت إلى اقحام اليمن في الصراع الاقليمي والحرب الايرانية الاسرائيلية الامريكية الدائرة في المنطقة، تنفيذا لتوجيهات نظام ملالي إيران خدمة للأجندة والاطماع الفارسية في الهيمنة على اقتصادات وثروات العرب وممرات التجارة العالمية في المنطقة، لتستدعي مليشيا الحوثي نظام العصابة الايرانية إلى انتهاك السيادة اليمنية وتسير رحلة لطيرانه المعاقبة دوليا وأمريكيا، اخترقت الخميس قبل الماضي، المجال الجوي اليمني، وهبطت في مطار صنعاء وعلى متنها خبراء عسكريين ايرانيين واسلحة وتقنيات عسكرية متطورة، دون الاستئذان او التنسيق مع الحكومة اليمنية او قيادة التحالف العربي، لتعود بنقل قيادة الحوثية للمشاركة في تشييع جيفة الهالك على خامنئي، في انتهاك صارخ لسيادة اليمن وخرقا سافرا لقرارات مجلس الأمن وميثاق الامم المتحدة، الذي يحظر تزويد مليشيا الحوثي الارهابية بالسلاح والدعم المالي واللوجستي، وقبل دخول الطائرة الايرانية المجال الجوي اليمني، حجبت نظام التتبع الملاحي حتى لا يتم ملاحقتها ومنعها.

وأدى هذا الانتهاك الايراني للسيادة اليمنية والقانون والقرارات لمواثيق الدولية، إلى موقف قوي من قبل مجلس القيادة الرئاسي والحكومة اليمنية وقيادة التحالف العربي لدعم الشرعية اليمنية، وتعهدوا جمعيا بحماية سيادة الجمهورية اليمنية، والدفاع عن أمن المملكة العربية السعودية، بعدما تطاولت مليشيا الحوثي وهددت باستهداف منشآت حيوية في السعودية حال منع الطيران الإيراني من العودة الى انتهاك سيادة اليمن مرة أخرى،

- رئيس الفريق الحكومي: مليشيا الحوثي تتحمل مسؤولية تعطيل إتمام الصفقة

زاعمة ان خط رحلات للطيران الايراني بين صنعاء وطهران سيستمر فتحه.

ورهنت مليشيا الحوثي اتمام صفقة التبادل الاسرى والمختطفين، بعودة ما يسمى بوفدها الذي ذهب للمشارك بجيفة الهالك علي خامنئي..لكن المليشيا الحوثية الارهابية لأنها لا تستطيع مواجهة ومكاشفة ذوي الاسرى، ولم تدر ماذا تقول للجنة الدولية للصليب الاحمر، عدا انها لا تستطيع اتمام الصفقة دون الافصاح عن اسباب ذلك، ونشرت اللجنة الدولية للصليب الاحمر في حسابها، وقالت: إن جماعة الحوثي ابلغت اللجنة الدولية بعدم قدرتها تنفيذ صفقة التبادل. فمارست جماعة الحوثي ضغوطات على مكتب المبعوث الخاص للأمم المتحدة الى اليمن، لحذف اسمها لانها طلبت عدم قدرتها تنفيذ اتفاق عمان.

وأكد رئيس الفريق الحكومي المفاوض بملف المختطفين والاسرى، الشيخ هادي هيج، ان الفريق تلقى اليوم-الجمعة- بلاغا من اللجنة الدولية للصليب الأحمر ومكتب المبعوث الاممي الخاص إلى اليمن، برفض مليشيا الحوثي تنفيذ الصفقة في موعدها المحدد وتأجيلها الى وقت غير محدد.

وقال هيج: إن هذا الاخطار جاء بعد ان استكمل الفريق الحكومي كافة الإجراءات لتنفيذ صفقة التبادل واطلاق المختطفين والمحتجزين رغم العراقيل التي وضعتها المليشيا لإجهاض اتمام الصفقة.

وحمل رئيس الفريق الحكومي المفاوض مليشيا الحوثي مسؤولية عدم إتمام صفقة التبادل في موعدها المحدد، وصلفها في اجهاض اي جهود للتخفيف من معاناة اليمنيين والمحتجزين والمختطفين واهاليهم، مؤكدا أن هذا الاجراء جاء ليؤكد استمرار المليشيات في استغلال ملف المحتجزين والمختطفين الانساني، للابتزاز السياسي والعسكري والاقتصادي، وعدم اكتراثها بمعاناة اليمنيين.

وأشار مكتب المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى اليمن، أن جماعة الحوثي المصنفة دوليًا في قوائم الإرهاب، رفضت السماح لطائرات اللجنة الدولية للصليب الأحمر بالوصول، وطلبت تأجيل تنفيذ صفقة التبادل التي كان من المقرر تنفيذها يوم السبت الموافق 11 يوليو 2026م. إلا أن مكتب المبعوث الأممي عاد، الى تسميت جماعة الحوثي (بالطرف الآخر)، بقوله: إن الطرف الآخر أبلغهم بعدم قدرته على اتمام صفقة تبادل الأسرى والمحتجزين في الموعد المحدد وفق اتفاق عمّان، ولم يتم حتى الآن تحديد موعد آخر لتنفيذ الصفقة.

وعقب فرية مكتب المبعوث الاممي، تبعتها كذبة مليشيا الحوثي الارهابية، التي كعادتها تضلل على اتباعها، بالادعاء زوراً وبهتانا وتحميل الحكومة اليمنية مسؤولية تعطيل اتمام صفقة تبادل الاسرى والمختطفين.

والكذب والتدليس ليس بالأمر الغريب بالنسبة لمكتب المبعوث الاممي، وهو عدم تقبله للحقائق ومكاشفته للرأي العام، فقد اعتاد عليه وصار عرفا تقليديا لدى الموظفين الدوليين، وكل ذلك حد زعم المبعوثين الاممين المتعاقبين، الذين يعتبرون قول الحقيقة خروجا عن الحيادية، المؤطرة في ميثاق مؤسسة الشرعية الدولية، لهذا فالحقائق مغيبة في قاموس الامم المتحدة والحاضر فيه المحافظة على الوظيفة التي يقتاتون من ورائها أرزاقهم، ولو كان ذلك على حساب ارواح ومعاناة الشعوب وعلى حساب الاستقرار العالمي، والامن والسلم الدوليين.

إلى ذلك، قال وزير الاعلام معمر الارياني، الاحد: في هذه اللحظات أقدمت مليشيا الحوثي الإرهابية على احتجاز طائرة اللجنة الدولية للصليب الأحمر الدولي في مطار صنعاء، ومنعت مغادرتها، كما احتجزت الطيار ومساعده كرهينتين، في تصعيد خطير وانتهاك سافر للقانون الدولي الإنساني ولكافة الأعراف والمواثيق الدولية التي تكفل حماية البعثات الإنسانية والعاملين فيها.

واضاف: "هذا السلوك الإجرامي يؤكد مجدداً أن المليشيا لا تعترف بأي التزامات قانونية أو إنسانية، وأنها لا تتردد في استخدام المؤسسات الإنسانية وموظفيها كأدوات للابتزاز والضغط السياسي، غير آبهة بما يترتب على ذلك من تقويض للعمل الإنساني وتعريض حياة المدنيين والمحتاجين للمساعدات للخطر".

ودعا الارياني اللجنة الدولية للصليب الأحمر، والأمم المتحدة، والمجتمع الدولي إلى إدانة هذه الجريمة، والتحرك العاجل للإفراج الفوري عن الطائرة وطاقمها، ومحاسبة المسؤولين عنها، ووضع حد للانتهاكات المتواصلة التي ترتكبها المليشيا بحق العمل الإنساني في اليمن.

لكن الامم المتحدة اعتادت على تلبية مطالب ايران ومليشياتها، فكلما تعرضت لمزيد من الضغوطات والابتزاز نالت رضا المجتمع الدولي، ونالت على المزيد من المطالب المخالفة للقوانين والاعراف الدولية والمناقضة للمواثيق والعهد الدولي. لذلك فالمؤسسة الدولية المعنية بحماية شرعية اعضائها تؤمن بنظام "الرهائن" الذي ورثته مليشيا الحوثي الكهنوتية من اجدادها ادعياء الامامة وتمارسه اليوم مع موظفي الامم المتحدة والمنظمات الدولية العاملة في المجال الانساني والاغاثي، ولأجل هذا تحتجز لديها كرهائن اكثر من 74موظفا من موظفي الامم المتحدة والمنظمات الدولية العاملة في المجال الاغاثي والانساني في المناطق الخاضعة لسيطرة مليشيا الحوثي، بينهم نساء وحاكمت بعضهم بتهم كيدية (التخابر مع جهات اجنبية...إلخ)، ورغم الدعم والتواطؤ الواضح المقدم لمليشيا الحوثي بهذا الخصوص، إلا أنه لا يلقى اعتبارا ولا قيمة لدى مليشيا الحوثي، وعجزت الامم المتحدة مع كل هذا الدعم لهذه المليشيا تحرير موظفيها، لكنها في نفس الوقت ما تزال تواصل الامم المتحدة تقدم لها المزيد من الدعم، ومصرة على بقائها مشعلة للحرب في اليمن والمنطقة، ومتمردة على شرعية اليمنيين، ومسيطرة على العاصمة صنعاء، وفي نفس الوقت مهددة لاستقرار اليمن ومهددة لخطوط الملاحة الدولية في البحرين الاحمر والعربي وخليج عدن.

وفي حين اكدت معلومات استخبارية، أن الطائرات الاممية التي هبطت في مطار نهار الاثنين الماضي هي التي نقلت قيادات الجماعة من ايران إلى مطار صنعاء، وليس الطائرة الايرانية المزعومة.

من جهته كشف الاستاذ الجامعي، الدكتور عبدالقادر الخراز، عن هبوط في مطار صنعاء صباح الاثنين، هبوط طائرتين.

وقال الخراز في حسابه على منصة (X)

أولا الآن شهدت جهة مطار صنعاء انفجارين

وبالنسبة للطيران إلى الان شهد المطار هبوط طائرتين ومازال الجميع يتابع حركة الطائرة الإيرانية عبر مواقع الرادار

- الطائرة الأولى مدنية كبيرة هبطت الساعة 09.10 وغادرت الساعة 10.07، والطائرة الثانية أممية صغيرة وصلت مطار صنعاء الساعة 13.00 ظهرا ولم تغادر إلى الان.

واضاف: ان الراصدون تابعوا حركة الطائرة الإيرانية عبر مواقع الرادار، متسائلا: هل من المحتمل ان يكون مكتب الأمم المتحدة باليمن وكذا المبعوث ارسلوا الطائرة الأممية لصنعاء لحماية الحوثي وتمكينه من التهديد بها وضمان، وهل وصل الوفد الحوثي على الطائرة الأولى وبالتالي كل ذلك من حركة هو تمويه وتشارك بذلك الامم المتحدة. وهل إحداها ايرانية؟!

واشار الخراز الى ان انفجارات شديدة ضربت مدرج مطار صنعاء منعت من هبوط الطائرة الايرانية.

وكان الدكتور الخراز قال: ان ثلاث طائرات، هبطت في مطار صنعاء بشكل متتابع الثلاثاء 7 يوليو، اخرها هبطت عند الساعة 11 صباحا طائرة. بينما قال صباح امس الاول الثلاثاء، ظل يرصد الموقف حركة الطيران في مطار صنعاء، فلم يجد ولا طائرة نزلت بينما الراصدون في بعض الايام يرصدون ما بين 2 إلى 3 يوميا وبمعدل طائرة واحدة يوميا لمدة سنة تحت مسمى العمليات الانسانية والمتخصصة لخدمة مليشيا الحوثي في التهريب للمعدات والخبراء والأموال.

وكشف تقرير رصد ميداني عن استقبال مطار صنعاء 378 رحلة جوية خلال الفترة الممتدة من 21 يوليو/ تموز 2025 حتى 11 يوليو/ تموز 2026، بمعدل يقارب رحلة واحدة يوميًا.

وأوضح الدكتور عبدالقادر الخراز، الذي نشر نتائج الرصد، أن شهر يونيو/حزيران 2026 سجل أعلى معدل لحركة الطيران بواقع 57 رحلة، يليه ديسمبر/كانون الأول 2025 بـ43 رحلة، ثم سبتمبر/أيلول بـ39 رحلة. كما بلغ عدد الرحلات خلال الأيام الإحدى عشرة الأولى من يوليو/تموز الجاري 19 رحلة.

وأشار الخراز إلى أن هذه البيانات جاءت نتيجة رصد ميداني استمر 355 يومًا، ونُفذ بجهود ذاتية، وشمل توثيق عدد الرحلات وأنواع الطائرات ومواعيد الهبوط، مؤكدًا أن الأرقام تعكس الرحلات التي أمكن رصدها وتوثيقها خلال فترة المتابعة.

الأخطر ما في الامر أن هذه الرحلات لم تُدرج في جدول الأمم المتحدة للنقل الجوي الإنساني (UNHAS)، باستثناء رحلة واحدة فقط، وهو ما أثار تساؤلات حول هوية هذه الشحنات والجهات المستفيدة منها، فضلا إلى ان هذه الرحلات المتتابعة والتي لم يستقبلها اي مطار يمني، ولا حتى مطار عدن الدولي وهي العاصمة المؤقتة للبلاد. وهذا يكذب مزاعم النظام الايراني ومليشياته الحوثية، اللذين يتذرعان بأن الشعب اليمني في المناطق الخاضعة لسيطرة الجماعة يتعرضون للحصار الجوي والبحري!

سبتمبر.. يدعوكم إلى كلمة سواء

عميد/ عبده الوليدي

حين نذكر سبتمبر لا يستحضر اليمنيون مجرد تأريخ مضى، بل تستيقظ في الوجدان روح وطن عصيٌ على الانكسار، وطن ما برحت عيونه شاخصة نحو الأفق ونَفَسّهُ الوضاء متشبثةٌ بالأمل، مؤمنةٌ بأن الليل مهما طال فلا بد أن يعقبه فجر، وأن الأوطان التي تصنعها الإرادة الحرة لا تهزمها المحن، ولا تنال من عزيمتها الأعاصير.

سبتمبر يناديكم يا من تحملون مسؤولية هذا الوطن أينما كنتم، وحيثما نزلتم، وعيون سبتمبر ستظل ترافقكم وتقيم وفاءكم لهذا الوطن؛ فالثورة ليست إرثاً للتفاخر بقدر ما هي عهدٌ وأمانة ومسؤولية ثقيلة تتطلب الصدق مع الشعب، والالتزام بمبادئ العزة والكرامة والحرية والعدالة.

فكل متهاون أو مثبط أو مداهن أو متواطئ مع الكهنوت سيظل تحت عيون الشعب، صاحب الثورة لا يرحم من يفرط في دماء الأحرار، أو يساوم على كرامة اليمنيين.

يتكرر النداء إلى كل النخب السياسية والمكونات التنظيمية والمنظمات الجماهيرية: إن صوت سبتمبر يناديكم لتجعلوا الوطن فوق كل اعتبار، ولتتجاوزوا الخلافات الصغيرة أمام التحديات الكبرى.

الوفاء للعهد السبتمبري يعني أن تكون سندا للشعب لا عبئاً عليه، وأن تجعلوا من العمل السياسي والاجتماعي وسيلة لبناء الدولة لا لتفتيتها.

اليوم الجميع مطالب أكثر من أي وقت مضى أن يتجاوز الجميع مساحات الاختلاف، وأن يلتقي الجميع على كلمة سواء.

فالوطن لا يُبنى بالتنازع وإنما بالشراكة، ولا يستعيد عافيته إلا عندما تتحول كل الطاقات إلى قوة وطنية واحدة. تعمل بعقل الدولة، وتؤمن بأن استقرار اليمن وازدهاره هو الهدف الذي يسمو فوق كل اعتبار.

ولقد علمتنا التجارب أن الشعوب التي تتوحد حول مشروعها الوطني قادرة على تجاوز أقسى المحن، وأن قوة الدولة تنبع من تماسك مؤسساتها والتفاف شعبها وإيمان أبنائها بأن المستقبل لا يُنتظر، بل يُصنع بالعمل والإخلاص والتضحية والصبر.

إن عيون (26سبتمبر) ليست عيون جيل بعينه، بل عيون كل يمني يحلم بوطن آمن مستقر، مزدهر، يسوده القانون، وتحكمه المؤسسات، ويجد فيه الشباب فرصتهم للإبداع، والمزارع حقه في التنمية، والعامل كرامته، والطالب مستقبله، والمرأة مكانتها شريكا في البناء، ويشعر فيه كل مواطن أن الوطن يتسع للجميع.

واليوم أكثر من أي وقت مضى تفرض المرحلة خطاباً إعلاميا مسؤول، يزرع الثقة بدل الإحباط، ويعزز ثقافة التكاتف بدل الانقسام، ويقدم النموذج الوطني الجامع الذي يوحد الإرادات، ويستنفر الطاقات من أجل البناء والإعمار، واستعادة مكانة اليمن بين أمم الأرض.

فلتبقى عيون سبتمبر متطلعة إلى الغد المشرق، وليبقى نفسها الوضاء شعلة لا تنطفئ في ضمير الوطن، وليذكرنا بأن اليمن أكبر من الأزمات، وأبقى من الخلافات، وأن مستقبله لن يصنعه الا أبناؤه حين تتوحد كلمتهم، وتتكاتف جهودهم، ويؤمنون أن بناء الدولة وصون كرامة الإنسان اليمني، وتحقيق الأمن والاستقرار، والتنمية هو الطريق الأجدر الذي يليق بتأريخ اليمن وحضارته، ويمنح أبناءه مستقبلا أكثر إشراقا وعدلا وازدهارا.

26 سبتمبر
العدد (2254) الخميس 2 صفـر 1448هـ
المـوافـق 16 يوليو 2026م

طائرة الموت

د. أحمد عبيد بن دغر
رئيس مجلس الشورى

مـع اقـتراب الطائـرة الإيرانيـة الثانيـة اليـوم مـن الأجـواء اليمنيـة، في اسـتفزاز مدبـر ومخطـط لـه، كانـت المشـاعر والأذهـان تتجـه نحـو القيـادة اليمنيـة السياسـية والعسـكرية، إذ كان السـؤال كيـف سـتتعامل القيـادة مـع التحـدي الجديـد القديـم. ورأيـت بنفسـي مـرة أخـرى مـا معنـى أن تكـون القائـد الأول، حيـث ينبغـي أن يحـضر الشـعور العـالي بالمسـؤولية، وأن يسـود العقـل وتسـيطر عـلى المشـاعر الحكمـة، في تزامـن مـع اسـتعداد عـالي الهمـة لـكل طـارئ، ففـي اللحظـات الحرجـة تختـبر القيـادة.

كانـت الخيـارات لـدى القيـادة محـدودة، نظـرًا لوجـود أعـداد مـن اليمنيـين عـلى متنهـا، وكان الحـرص عـلى حيـاة اليمنيـين هـو الموقـف السـائد في لحظتهـا، لكنـه كان مـن الـضروري منـع الطائـرة مـن الهبـوط في مطـار صنعـاء، وهـو مـا حـدث، فـإذا حصـل وأن هبطـت طائـرة المـوت في الحديـدة، في مغامـرة واضحـة مـن الحوثيـين والإيرانيـين، فذلـك لأنهـم كانـوا عـلى اسـتعداد أن يضحـوا بمـن عليهـا، ومعظـم مـن عليهـا كانـوا يمنيـين ليكسـبوا معركـة سياسـية بدمـاء يمنيـة. وذاك هـو الفـرق بيننـا وبينهـم. فحيـاة اليمنـي عندنـا خـط أحمـر.

انـني أثـق بقـدرة القيـادة العسـكرية عـلى حمايـة السـيادة اليمنيـة مـن الاختراقـات الحوثيـة الإيرانيـة، وأثـق مـن أن ذلـك هـو أيضًـا قـرار القيـادة السياسـية. فـإذا السـيادة عنـد الحوثيـين دون معنـى، فهـي عندنـا تعنـي الكرامـة والـشرف وحيـاة الإنسـان والمجتمـع والدولـة.

معركتنـا مـع الحوثيـين قادمـة لا محالـة، هـذه مـؤشرات لا تخطؤهـا العـين المجـردة، هـم يفرضونهـا علينـا ونحـن عـلى اسـتعداد لهـا، ونقـول لهـم هـذه المـرة إن نشـبت الحـرب، خذوهـا منـا، فإنهـا لـن تتوقـف عنـد أطـراف الحديـدة أو في قمـم نهـم، فلـم يعـد هنـاك مـن يمنحكـم الأمـان والحصانـة عـلى حسـاب بلدنـا وشـعبنا، وسـتكون المعركـة فاصلـة في تاريـخ هـذا الـصراع، وفي تاريـخ اليمـن.

وللمـرة الأخـيرة خطابنـا واضـح وجـلي لكـم، السـلام خيارنـا لكنكـم تغلقـون كل الأبـواب إليـه. لديكـم شره عدوانـي حاقـد في إسـالة دمـاء اليمنيـين تدفعكـم التبعيـة العميـاء لأسـيادكم، وتقودكـم العنصريـة، لـذا تحملـوا كل النتائـج المترتبـة عـلى هـذا الصلـف، وهـذا الجهـل، وتلـك العمالـة التـي أنتـم عليهـا. لـن تعـود الإمامـة مـن جديـد، وسـننتصر للجمهوريـة والوحـدة. وسـتخضعون لإرادة الشـعب اليمنـي شـاء مـن شـاء وأبـى مـن أبـى.

نصف جثمان بلا رأس..

ادعاءات الحوثي بشأن (قحطان) تشعل غضبا واسعا

تقرير / عبدالحكيم الشريحي

يمثـل ملـف السـياسي اليمنـي البـارز والمناضـل المدنـي الأسـتاذ محمـد قحطـان، القيـادي في التجمـع اليمنـي للإصـلاح، المـرآة الأكثـر وضوحـا وبشـاعة لسياسـة الإخفـاء القـسري والانتهـاكات المنهجـة التـي تمارسـها مليشـيا الحوثـي منـذ أكثـر مـن عقـد مـن الزمـن.

فالقضيـة اليـوم لا تقـف عنـد حـدود الجريمـة الإنسـانية المسـتمرة منـذ اختطافـه مـن منزلـه في الرابـع مـن أبريـل عـام 2015، بـل تجـاوزت ذلـك لتشـعل موجـة غضـب عارمـة في الأوسـاط السياسـية والحقوقيـة والشـعبية في اليمـن، إثـر المزاعـم والادعـاءات الأخـيرة التـي أطلقتهـا الجماعـة والتـي زادت مـن غمـوض الملـف وفجـرت اسـتنكارا واسـعا ضـد التعمـد الحوثـي في إدارة هـذا الملـف الإنسـاني بوسـائل التضليـل والابتـزاز.

لقـد تجـلى التطـور الأخـير في قيـام مليشـيا الحوثـي بتسـليم اللجنـة الرباعيـة في العاصمـة صنعـاء - والتـي تضـم وفـدا مـن الحكومـة الشرعيـة ووفـدا حوثيـا برعايـة وصناعـة الصليـب الأحمـر - عينـات ممـا ادعـت أنـه جثمـان السـياسي محمـد قحطـان بعـد أحـد عـشر عامـا مـن التغييـب التـام، إلا أن الصدمـة والغمـوض تجسـدا في إعـلان عائلـة قحطـان أن الرفـات المعـروض لـم يكـن جسـدا كامـلا، بـل اقتـصر عـلى النصـف السـفلي مـن الجسـد فقـط، مـع غيـاب تـام للـرأس والجـزء العلـوي وهـو الأمـر الـذي دفـع بنجـل السـياسي المخفـي قحطـان، بصفتـه عضـوا في اللجنـة، إلى التشـكيك بوضـوح وبشـكل رسـمي في هويـة هـذا الجثمـان، معلنـا انتظـار العائلـة والجهـات المعنيـة لنتائـج الفحوصـات الطبيـة وإجـراءات التحقيـق الشرعـي للتحقـق مـن هـذه المزاعـم.

هـذه الروايـة الحوثيـة المسـتجدة والتـي تزعـم فيهـا المليشـيا أن قحطـان قـد قتـل في غـارة جويـة قبـل سـنوات طويلـة، تفتـح البـاب واسـعا أمـام تسـاؤلات حقوقيـة وقانونيـة وأخلاقيـة تديـن الجماعـة بشـكل مبـاشر، إذ كيـف لجهـة تدعـي ذلـك اليـوم أن تكـون قـد اسـتمرت في التفـاوض باسـمه طـوال جـولات الحـوار السياسـية السـابقة ومارسـت مـن خـلال قضيتـه شـتى أنـواع المسـاومة والابتـزاز السـياسي؟

إن هـذا السـلوك الملتـوي يبرهـن عـلى أن الحقيقـة لا يمكـن أن تبنـى عـلى الظنـون أو الروايـات الغامضـة وأن مـا جـرى ليـس إلا محاولـة مكشـوفة مـن المليشـيا للتنصـل مـن المسـؤولية القانونيـة والجنائيـة وإخفـاء الأدلـة عـلى الانتهـاكات البشـعة التـي تعـرض لهـا رجـل حـوار وسياسـة لـم يكـن يومـا مقاتـلا في جبهـة أو أسـير حـرب، بـل كان صوتـا مدنيـا مؤمنـا بالتوافـق ودولـة المواطنـة.

مـن الناحيـة الحقوقيـة والقانونيـة، يؤكـد المسـؤولون والمحللـون أن انتهـاء أعمـال لجنـة المعاينـة دون العثـور عـلى دليـل قطعـي يكشـف مصـير قحطـان يعيـد القضيـة إلى مربعهـا الأول، حيـث يظـل السـؤال المركزي:أيـن محمـد قحطـان؟ قائمـا وبقـوة وتظـل المسـؤولية الكاملـة واقعـة عـلى عاتـق جماعـة الحوثـي باعتبارهـا الجهـة التـي اختطفتـه وأخفتـه قـسرا.

إن هـذه الجريمـة المسـتمرة تصنـف ضمـن الجرائـم المنهجـة ضـد الإنسـانية التـي لا تسـقط بالتقـادم وتعكـس طبيعـة المـشروع الحوثـي القائـم عـلى الإقصـاء والاسـتلاب وتوظيـف القتـل والإخفـاء كأدوات لترسـيخ السـلطة وتخويـف المجتمـع.

وعـلى الصعيـد الـدولي، فـإن قضيـة محمـد قحطـان تكتسـب أبعـادا اسـتثنائية نظـرا لكونـه الاسـم الـذي نُـص عليـه صراحـة في قـرار مجلـس الأمـن الـدولي رقـم 2216 والـذي قـضى بالإفـراج الفـوري وغـير المـشروط عنـه. وتأتـي التطـورات الأخـيرة لتعكـس حجـم العجـز الـدولي والفشـل الأممـي في إنفـاذ القـرارات الملزمـة وحمايـة المدنيـين أمـام جماعـة اسـتمرت لأكثـر مـن عقـد في تحـدي الإرادة الدوليـة. وبنـاء عـلى ذلـك، تتعـالى الأصـوات الحقوقيـة اليـوم بـضرورة تشـكيل لجنـة تحقيـق دوليـة مسـتقلة وإجـراء فحوصـات دقيقـة وفـق معايـير الطـب الشرعـي العالميـة وبـإشراف جهـات محايـدة لكشـف الحقيقـة كاملـة وتحديـد كيفيـة وقـوع الجريمـة ومحاسـبة كل مـن خطـط وأمـر ونفـذ وتسـتر عـلى هـذه الفاجعـة الإنسـانية.

وتؤكـد القـوى الوطنيـة والسياسـية أن الـرد الحقيقـي عـلى البشـاعة الحوثيـة المتجـذرة لا يكـون بالقبـول برواياتهـا المفخخـة بالغمـوض، بـل بتحويـل هـذه المأسـاة إلى دافـع لليقظـة الوطنيـة ولـم الصفـوف ومواصلـة النضـال لاسـتعادة المـشروع الوطنـي والانتصـاف للعدالـة والحريـة التـي عـاش قحطـان مدافعـا عنهـا والتأكيـد عـلى أن هـذا الملـف لـن يُغلـق أو يطـوى حتـى تنكشـف الحقيقـة كاملـة ويقتـص مـن الجنـاة.

• اشارة:

محمـد قحطـان لـم يكـن مجـرد شـخصية سياسـية مغيبـة، بـل تحـول بفضـل نضالـه وصمـود أسرتـه وصبـر الشـعب اليمنـي إلى رمـز وطنـي كبـير يجسـد مأسـاة وطـن بأكملـه تحـت وطـأة الاسـتبداد.

عندما تصبح السيادة اليمنية اختبارًا بين قرار الدولة ومنطق التصعيد

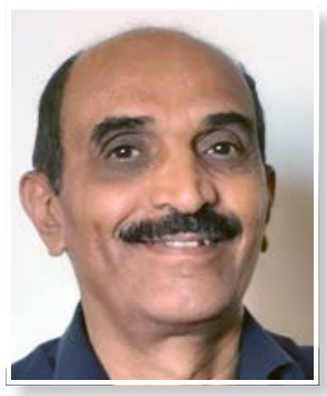

د. علي العسلي

ليسـت كل الطائـرات التـي تهبـط عـلى مـدارج المطـارات تحمـل ركابًـا فقـط؛ فبعـض الرحـلات تحمـل معهـا أسـئلة سياسـية أكـبر مـن حجمهـا، وتتحـول مـن حركـة جويـة عاديـة إلى اختبـار لإرادة الدولـة وحـدود قدرتهـا عـلى حمايـة سـيادتها.

وهـذا مـا حـدث مـع رحلـة الطائـرة الإيرانيـة التابعـة لشركـة «ماهـان»، التـي تجـاوزت منـذ لحظـة وصولهـا حـدود الطـيران، لتصبـح عنوانًـا لأزمـة سياسـية وأمنيـة تتصـل بجوهـر الـصراع اليمنـي والإقليمـي.

فالقضيـة، وفـق مـا أعلنتـه السـلطات اليمنيـة، لـم تكـن مجـرد رحلـة عابـرة أو خـلاف حـول إجـراءات تشـغيلية، وإنمـا تمثلـت في دخـول طائـرة إيرانيـة إلى الأجـواء اليمنيـة خـارج الأطـر السـيادية والقانونيـة المعتمـدة لـدى الحكومـة اليمنيـة، ودون المـرور بالقنـوات الرسـمية الخاصـة بـإدارة المنافـذ السـيادية، وفي مقدمتهـا المطـارات والمجـال الجـوي للجمهوريـة اليمنيـة.

ومـن هـذا المنطلـق، تعاملـت الدولـة اليمنيـة مـع جريمـة العـدوان والانتهـاك باعتبارهـا اختبـارًا مبـاشرًا لحقهـا السـيادي في إدارة أجوائهـا ومنافذهـا، وليـس باعتبارهـا حادثـة فنيـة مرتبطـة بالطـيران فقـط، بـل فهـو عدوان،وتحـد سـافر لإرادة المجتمـع الـدولي، ولتحذيـرات القيـادة اليمنيـة مـن اعـادت إيـران تكـرار انتهـاك السـيادة اليمنية،فضـلا الى انـه اختراقـا صارخـا للقانـون وقـرارات مجلـس الأمـن الـدولي.

فجوهـر القضيـة يتعلـق بالسـؤال الأكـبر: مـن يملـك القـرار السـيادي؟ ومـن يحـدد قواعـد الحركـة داخـل إقليـم الدولـة ومؤسسـاتها المعـترف بهـا دوليًـا؟!.

ولفهـم دلالات هـذا التطـور، لا بـد مـن العـودة إلى السـياق الأوسـع. فمنـذ سـنوات أصبـح مطـار صنعـاء إحـدى أكثـر نقـاط الاشـتباك حساسـية بـين الحكومـة اليمنيـة وجماعـة الحوثـي الإرهابيـة.

فالجماعـة الحوثيـة تقدمـه متذرعـة باعتبـاره ملفًـا إنسـانيًا مرتبطًـا بحركـة المواطنـين، بينمـا تـرى الحكومـة اليمنيـة أن تشـغيل أي منفـذ سـيادي يجـب أن يتـم عـبر مؤسسـات الدولـة والقنـوات القانونيـة المعـترف بهـا.

وبـين هذيـن الموقفـين جـاءت رحلـة «ماهـان» لتفتـح ملفًـا أكثـر حساسـية يتعلـق بطبيعـة الـدور الإيرانـي في اليمـن وحـدود التدخـل الخارجـي في شـؤون دولـة تحظـى بالاعـتراف الـدولي. فهـذه الرحلـة لا تُقـرأ بمعـزل عـن سـياق سـابق شـهد، عقـب سـيطرة الحوثيـين عـلى صنعـاء، تشـغيل شركـة الطـيران الإيرانيـة نفسـها لجـسر جـوي مكثـف إلى العاصمـة اليمنيـة، بلـغ -بحسـب مـا أُعلـن حينهـا- نحـو 14 رحلـة أسـبوعيًا ولمـدة شـهر تقريبًـا، في فـترة أثـارت تسـاؤلات واسـعة حـول طبيعـة مـا كانـت تنقلـه تلـك الرحـلات ودورهـا في تعزيـز القـدرات العسـكرية للجماعـة الحوثيـة الايرانيـة.

ولـم يكـن اللافـت فقـط وصـول الطائـرة الأخـيرة، بـل طريقـة تعامـل الدولـة اليمنيـة مـع الحـدث؛ فقـد جـاءت المواقـف الرسـمية في سلسـلة متتابعـة: بيـان لـوزارة الدفـاع، ثـم بيـان لرئيـس مجلـس القيـادة الرئـاسي، ثـم بيـان لمجلـس الـوزراء، أعقبـه بيـان رئـاسي ثـان خـلال وقـت قصـير. وهـذا التسلسـل لا يبـدو مجـرد تتابـع إعلامـي، بـل يعكـس أزمـة مركبـة احتاجـت إلى رسـائل متعـددة: رسـالة عسـكرية تؤكـد الجاهزيـة، ورسـالة سياسـية تـشرح الموقـف، ورسـالة قانونيـة ودبلوماسـية تضـع القضيـة في إطارهـا السـيادي.

فبيـان وزارة الدفـاع جـاء بلغـة عسـكرية مبـاشرة، مؤكـدًا أن الدولـة لا يمكـن أن تقبـل اسـتمرار اختبـار حدودهـا أو التعامـل مـع أجوائهـا باعتبارهـا مسـاحة مفتوحـة أمـام أي طـرف خارجـي.

وكانـت رسـالته الأساسـية أن مرحلـة التحذيـرات السياسـية لا يمكـن أن تسـتمر بـلا نهايـة، وأن حمايـة السـيادة تحتـاج إلى قـدرة فعليـة عـلى الـردع.

أمـا البيـان الأول لرئيـس مجلـس القيـادة الرئـاسي الدكتـور رشـاد محمـد العليمـي، فقـد نقـل القضيـة إلى بعدهـا السـياسي والقانونـي؛ إذ أوضـح أن الحكومـة لـم تغلـق بـاب الحلـول، وأنهـا قدمـت بدائـل تضمـن اسـتمرار الرحـلات المدنيـة عـبر الناقـل الوطنـي، بمـا يحفـظ مصالـح المواطنـين ويحـترم في الوقـت ذاتـه سـيادة الدولـة.

وهـذا يعنـي أن جوهـر الخـلاف لـم يكـن مـع حـق اليمنيـين في السـفر، وإنمـا مـع فـرض ترتيبـات تتجـاوز مؤسسـات الدولـة وتمنـح طرفًـا غـير معـترف بـه صلاحيـات سـيادية.

لكـن البيـان الثانـي للرئيـس العليمـي كان الأكثـر دلالـة في قـراءة خلفيـات المشـهد؛ لأنـه صـدر بعـد هبـوط الطائـرة، وفي ظـل تسـاؤلات واسـعة حـول سـبب عـدم تحـول التحذيـرات السـابقة إلى إجـراء يمنـع إتمـام الرحلـة.

وهنـا جـاء البيـان ليقـدم تفسـيرًا أعمـق للقـرار، موضحًـا أن التعامـل مـع الحادثـة لـم يكـن محكومًـا بلحظـة المواجهـة المبـاشرة فقـط، وإنمـا جـاء بعـد تقديـرات عسـكرية وأمنيـة وسياسـية بالغـة الحساسـية والتعقيـد.

وقـد ركـز البيـان عـلى أن الأولويـة كانـت لحمايـة أرواح المدنيـين ومنـع توسـيع نطـاق المواجهـة.

وهـذه العبـارة تحمـل دلالـة مهمـة؛ فهـي تشـير إلى أن القيـادة لـم تنظـر إلى الطائـرة باعتبارهـا هدفًـا منفصـلًا، وإنمـا باعتبارهـا جـزءًا مـن مشـهد أوسـع قـد تترتـب عليـه تداعيـات تتجـاوز لحظـة الهبـوط نفسـها وتمـس أمـن اليمنيـين والمنشـآت الحيويـة ومسـار الـصراع برمتـه.

ومـن هـذه الزاويـة يمكـن قـراءة البيـان الثانـي للرئيـس العليمـي باعتبـاره محاولـة لـشرح حسـابات معقـدة لـم يكـن مـن الممكـن كشـف تفاصيلهـا كاملـة في لحظـة إدارة الأزمـة.

فعبـارة «حمايـة أرواح المدنيـين» لا تبـدو مجـرد إشـارة مرتبطـة بالإجـراء الـذي اتخـذ تجـاه الطائـرة، بـل تحمـل دلالـة مرتبطـة بطبيعـة الـصراع اليمنـي، حيـث سـبق أن تحولـت المنشـآت المدنيـة وحركـة الطـيران إلى أدوات ضغـط سـياسي.

وبحسـب هـذه القـراءة، فـإن القـرار لـم يكـن بـين خيـارين بسـيطين: إسـقاط طائـرة أو السـماح بانتهـاك السـيادة، وإنمـا كان أمـام معادلـة أكثـر تعقيـدًا تجمـع بـين ضرورة حمايـة المجـال الجـوي اليمنـي وفـرض قواعـد السـيادة، وبـين منـع تعـرض المدنيـين اليمنيـين، بمـن فيهـم المسـافرون عـبر الناقـل الوطنـي، أو المنشـآت الحيويـة، لخطـر تصعيـد جديـد قـد تتجـاوز تداعياتـه حـدود اليمـن.

وتـزداد أهميـة هـذه القـراءة مـع مـا أشـار إليـه الرئيـس العليمـي في مقابلـة تلفزيونيـة خـلال مايـو / أيـار 2025 بشـأن تهديـدات حوثيـة باسـتهداف مطـارات حكوميـة، مـن بينهـا مطـار عـدن ومطـارات أخـرى، في سـياق الخـلاف حـول تشـغيل الرحـلات ونقـل الحجـاج.

وأوضـح حينهـا أن الحكومـة تعاملـت مـع تلـك التهديـدات بحـذر ومسـؤولية، انطلاقًـا مـن إدراكهـا أن أي تصعيـد يسـتهدف قطـاع الطـيران لـن يدفـع ثمنـه طـرف سـياسي بعينـه، بـل سـيطال المدنيـين والمنشـآت ومصالـح اليمنيـين كافـة.

وتكشـف هـذه السـابقة أن حسـابات القـرار لا تتعلـق فقـط بالفعـل المبـاشر، وإنمـا بمـا قـد ينتـج عنـه مـن ردود أفعـال وانتقـال المواجهـة إلى مجـالات أكثـر حساسـية، خصوصًـا عندمـا يتعلـق الأمـر بالطـيران المدنـي وأرواح المواطنـين.

كمـا أن تجربـة مطـار صنعـاء خـلال التصعيـد الإقليمـي السـابق تقـدم درسًـا آخـر حـول خطـورة إدخـال قطـاع الطـيران المدنـي في دائـرة الـصراع.

فخـلال المواجهـة العسـكرية بـين إسرائيـل وجماعـة الحوثـي، ومـا رافقهـا مـن تبـادل للتهديـدات والضربـات، تعـرض مطـار صنعـاء لأضرار أدت إلى تدمـير الطائـرات الأربـع التابعـة للخطـوط الجويـة اليمنيـة الموجـودة فيـه، وهـي مـن أصـل أسـطول محـدود يمثـل شريانًـا مهمًـا لحركـة اليمنيـين.

وقـد أظهـرت تلـك الواقعـة أن المنشـآت المدنيـة لا تبقـى بمنـأى عـن آثـار الصراعـات عندمـا تتحـول إلى سـاحات مواجهـة، وأن المواطـن اليمنـي يبقـى في النهايـة أكثـر الأطـراف تحمـلًا لكلفـة التصعيـد.

وهنـا تكمـن المفارقـة: فالمطـارات والطائـرات ليسـت ملـكًا لطـرف سـياسي بعينـه، وإنمـا هـي ممتلـكات وطنيـة وخدمـات يحتاجهـا اليمنيـون جميعًـا.

ولذلـك فـإن تحويلهـا إلى أدوات ضغـط أو أوراق صراع لا يحميهـا، بـل يجعلهـا أكثـر عرضـة للخطـر.

ومـن هـذا المنطلـق، يصبـح البيـان الثانـي للرئيـس العليمـي ليـس تراجعًـا عـن حمايـة السـيادة، وإنمـا محاولـة للفصـل بـين قـرار اتخـذ في ظـرف بالـغ الحساسـية، وبـين القاعـدة التـي تريـد الدولـة تثبيتهـا للمسـتقبل: أن أي طائـرة تدخـل الأجـواء اليمنيـة يجـب أن تمـر عـبر المؤسسـات الشرعيـة والقنـوات القانونيـة المعتمـدة.

وأن حمايـة المدنيـين لا تعنـي القبـول بالانتهـاك، بـل تعنـي إدارة المواجهـة بطريقـة تحقـق الهـدف الوطنـي بأقـل كلفـة ممكنـة.

لكـن الجانـب الآخـر مـن المشـهد لا يقـل أهميـة؛ فالتصريحـات الحوثيـة التـي أعقبـت الحادثـة سـعت إلى إعـادة تعريـف الأزمـة وتحويـل مركـز النقـاش مـن مسـألة السـيادة الجويـة إلى تحميـل أطـراف إقليميـة مسـؤولية التصعيـد.

وهـذا يكشـف أن المعركـة لـم تكـن فقـط حـول مـا حـدث، بـل حـول الروايـة التـي سـتنتصر في تفسـير الحـدث أمـام الداخـل اليمنـي والمجتمـع الـدولي.

كمـا أن إعـادة ربـط التطـورات بمسـارات الـصراع في البحـر الأحمـر تؤكـد أن الحادثـة لـم تعـد محصـورة في بعدهـا اليمنـي الداخـلي، وإنمـا أصبحـت جـزءًا مـن تنافـس إقليمـي أوسـع تتداخـل فيـه حسـابات الأمـن والملاحـة الدوليـة.

لكـن السـؤال الأهـم يبقـى: مـاذا بعـد البيانـات؟ فالـدول لا تسـتعيد هيبتهـا بقـوة العبـارات، وإنمـا بقدرتهـا عـلى تحويـل المواقـف المعلنـة إلى واقـع سـياسي وقانونـي.

فالبيـان القـوي يحتـاج إلى سياسـة واضحـة تضمـن ألا تتحـول الانتهـاكات إلى أمـر واقـع، وفي الوقـت نفسـه ألا يدفـع المواطنـون ثمـن صراعـات إقليميـة تسـتخدم اليمـن سـاحة لهـا.

ومـن هنـا فـإن حادثـة «ماهـان» لا يمكـن قراءتهـا بمعـزل عـن محيطهـا الإقليمـي.

فموقـع اليمـن بالقـرب مـن بـاب المنـدب، وأهميـة هـذا الممـر للملاحـة الدوليـة، يجعـلان أي توتـر في اليمـن يتجـاوز حـدوده الجغرافيـة.

كمـا أن التسـاؤلات حـول مسـارات عبـور الطائـرات الإيرانيـة تحمـل أبعـادًا سياسـية وقانونيـة تتعلـق بمسـؤولية الـدول التـي تمـر عـبر أجوائهـا مثـل هـذه الرحـلات، وبمـدى الالتـزام بمبـدأ احـترام سـيادة الـدول وحسـن الجـوار.

فالسـيادة لا تتجـزأ، والتغـاضي عـن اخـتراق أجـواء الـدول قـد يـؤدي إلى ترسـيخ فـوضى لـن يسـلم منهـا أحـد.

وفي المقابـل، فـإن موقـف المجتمـع الـدولي لا يـزال يواجـه اختبـارًا أوسـع: كيـف يمكـن حمايـة مفهـوم الدولـة عندمـا تصبـح وظائفهـا السـيادية، ومنهـا إدارة المجـال الجـوي والمنافـذ، عرضـة للتجـاوز مـن جماعـات مسـلحة أو أطـراف خارجيـة؟

فالسـيادة لا تفقدهـا الـدول في لحظـة واحـدة، وإنمـا تبـدأ بالتـآكل عندمـا تصبـح الخروقـات المتكـررة أمـرًا معتـادًا، وعندمـا تتحـول البيانـات الدوليـة مـن أدوات ردع إلى مجـرد تسـجيل للمواقـف.

إن الانتقـال مـن مرحلـة الإدانـة إلى مرحلـة الـردع الفعـلي لا يعنـي بالـضرورة الذهـاب إلى التصعيـد، وإنمـا يعنـي أن تكـون للقواعـد الدوليـة قيمـة عمليـة، وألا تتحـول البيانـات إلى حـبر عـلى ورق عـلى حسـاب المبـادئ التـي قامـت عليهـا الأمـم المتحـدة.

لقـد كشـفت طائـرة «ماهـان» أن مرحلـة مـا بعـد التهدئـة في اليمـن أكثـر هشاشـة ممـا يبـدو، وأن المعركـة الحقيقيـة ليسـت حـول مـدرج أو رحلـة جويـة، وإنمـا حـول مـن يملـك حـق تعريـف السـيادة ومـن يملـك حـق ممارسـة وظائـف الدولـة.

وفي النهايـة، فـإن التاريـخ لا يسـجل فقـط مـا قيـل بعـد الأزمـات، بـل يسـجل مـا فعلتـه الـدول عندمـا أصبحـت الاختبـارات حقيقـة قائمـة.

فالسـؤال الـذي سـتجيب عنـه الأيـام المقبلـة ليـس: مـاذا قالـت الأطـراف بعـد طائـرة «ماهـان»؟ بـل: هـل تحولـت السـيادة اليمنيـة مـن موقـف معلـن إلى واقـع صلـب تحميـه الدولـة ومؤسسـاتها ويحترمـه الإقليـم والعالـم؟

بعدما دمرت ونهبت مواقع آثار مملكة معين في محافظة الجوف

مليشيا الحوثي تبيع آثار الدولة الحميرية في السوق المحلي والخارجي

منصور الغدرة

ارتفعت في السنوات الاخيرة وتيرة جرائم النهب المنظم للآثار اليمنية من قبل شبكة مافيا محلية ودولية تنشـــط في تدمير تاريخ اليمن الحضاري وسرقة آثاره وبيعه في المزادات العالمية، ترعاها مليشـــيا الحوثي الارهابية،بل أن قيادات في الجماعة تشارك بصورة مباشرة في هذه الجريمة التي تتم في وضح النهار وعلى مرأى ومســـمع من الجميع في المناطق الخاضعة لسيطرة المليشيا السلالية الكهنوتية، وذلك من خلال اعمال التنقيب والبحث الواســـعين عن الآثار والكنوز في مواقع ومقابر أثرية تابعة للممالك اليمنية القديمة. في عملية منظمة تســـتهدف طمس الحضارة والتاريخ اليمني،الذي يكشف مدى حقد السلالة الكهنوتية الفارسية، وعدائها لليمنيين وتاريخهم الحضاري العريق.

- أداة إيران تتعمد تدمير وسرق تاريخ اليمنيين في محاولة لطمس علاقاتهم بالحضارات
- مافيا دولية مرتبطة بجماعة الحوثي تنشط في الاتجار وتهريب الآثار اليمنية لبيعها في مزادات
- سكان محليون: مليشيا الحوثي جرفت المواقع الأثرية لمملكة معين في الجوف بالجرافات والشيولات
- محسن: قطع أثرية تابعة للدولة الحميرية تعرض للبيع بعد أيام من مشاهدة عصابة تحفر في مدينة ظفار التاريخية
- أستاذة الآثار ليلى عقيل: القطعة الظاهرة في الصور تمثل مقبضاً ذهبياً لسيف أو خنجر صُنع بإتقان باستخدام أسلاك ذهبية دقيقة، ويتوسطه رمز القوة والسلطة «طوق هرقل» الذي شاع استخدامه خلال العصر الهلينستي
- مختصون: عملية الحفر العشوائي لا يدمر مقتنيات تاريخية فحسب وإنما يحرم الباحثين من معلومات تاريخية لا يمكن استعادتها لاحقاً

وكشفت مافيا في سرقة والاتجار بالتاريخ اليمني، نشاطها في البحث والتنقيب في المواقع التاريخية الغنية باللقى الأثرية، وسط حماية من قيادات مليشيا الحوثي المشاركة لها في هذه الجرائم بحق التاريخ اليمني وتهريبه إلى خارج البلاد، ما يعده الكثيرون مخططا فارسيا تترجمه عصابة وكهنة متوردي السلالة الفارسية في طمس الإرث الحضاري والتاريخ اليمني.

الحوثي ضمن مافيا دولية

وفي هذا السياق، كشف خبراء مختصون أثريون، عن مافيا دولية مرتبطة بجماعة الحوثي،نشطت خلال العشر السنوات الاخيرة في سرقة وتهريب قطع أثرية يمنية قديمة ومخطوطات تاريخية نادرة،وباعتها في المزادات العالمية بمئات ملايين الدولارات، شخصيات دولية مصنفة عالميا ضمن مافيا تهريب والإتجار بالآثار.

وأكد مهتمون وباحثون بالتاريخ الحضاري اليمني،أن مليشيا الحوثي فور اقتحامها العاصمة صنعاء وسيطرتها على مؤسسات الدولة، في العاصمة والمدن الرئيسية في المحافظات، بينها المتاحف الوطنية التي تعرضت للنهب والعبث بكافة القطع الاثرية التي تحتويها تلك المتاحف ظهرت بعض هذه القطع خلال الخمس السنوات الاخيرة تعرض للبيع في مزادات عالمية في أوروبا وامريكا.

لم تكتف مليشيا الحوثي بالتدمير الممنهج للمواقع الاثرية، بل نهبت القطع الاثرية الموجودة داخل المتاحف الوطنية الحكومية، حيث أكدت تقارير محلية ودولية مهتمة بالثقافة والتاريخ الشعوب أن قيادات في جماعة الحوثي تنشط بشكل لافت في الاتجار بالآثار اليمنية وتهريبها الى خارج البلاد وعرضها للبيع في مزادات غير القانونية.

واعلنت قبل سنتين اغلاق المتاحف الحكومية المخصصة لاحتواء المخطوطات والقطع الاثرية، في العاصمة صنعاء ومدن ذمار وإب والحديدة، أمام الجمهور بذريعة عدم وجود ميزانية تشغيلية لدفع رواتب الموظفين الذين يعملون في هذه المتاحف الوطنية والشعبية التي كانت قبل اقتحام المليشيا صنعاء في 21أيلول/سبتمبر 2014،مفتوحة للزوار على مدار أيام الاسبوع. مما أثار ذلك مخاوف لدى المختصين الى نهب وسرقة بقية القطع الاثرية الموجودة داخل المتحف الوطني في صنعاء، وتهريبها الى الخارج لبيعها خاصة وان شهية المافيا الآثار مفتوحة هذه الايام على آثار اليمن.

وفي حين أكد سكان محليون في محافظة الجوف-شمال شرق البلاد، تعرض الآثار والمواقع الاثرية في محافظة الجوف، منذ سيطرة مليشيا الحوثي على محافظة الجوف في شهر مارس 2020، الى تدمير ممنهج ونهب وتهريب منظم إلى خارج اليمن وبيع في مزادات عالمية. وتعد محافظة الجوف غنية بآثار الممالك اليمنية القديمة كمملكة معين، أقدم الممالك والدول اليمنية الذي يعود تاريخها إلى ما قبل الميلاد بآلاف السنين.

أكد مختصون أن مافيا نهب الآثار اليمنية، بعدما أجهزت على معظم آثار مملكتي معين في محافظة الجوف وفي العاصمة السياسية لمملكة سبأ صرواح مأرب-تدمير ونهبا-أنتقل نشاطها الاجرامي واعمال التنقيب والحفر العشوائي في المواقع والمقابر الاثرية- بحثا عن قطع أثرية ومخطوطات نادرة وكنوز عواصم الممالك اليمنية القديمة- إلى المواقع الاثرية في عاصمة الدولة الحميرية الواقعة في الاطار الجغرافي لمحافظتي ذمار وإب، وبناء على ذلك ظهرت مؤخرا-الاسبوع قبل الماضي- آثار ومقتنيات يمنية قديمة تابعة للدولة الحميرية في أسواق البيع غير القانونية خارج اليمن وداخله، بعد ايام من مشاهدة لصوص سرقة الاثار اليمنية تحفر في مقبرة بمدينة ظفار، عاصمة الدولة الحميرية.

وأشاروا إلى أن الجماعة السلالية أظهرت ما تضمره من حقد دفين تجاه الشعب اليمني وتاريخه الحضاري العريق، وجسدت هذا في ارتكابها لأعمال التجريف والنبش والنهب للمواقع الاثرية وتهريب الآثار إلى خارج اليمن لبيعها في محاولات منها لطمس ومحو التاريخ اليمني من موقعه التاريخي والحضاري.

قطع حميرية نادرة تعرض للبيع في يريم بعد أيام من حفر لصوص الآثار مقابر مدينة ظفار

يأتي ذلك بالتزامن مع ما كشفه مؤخرا الخبير في شؤون الآثار اليمنية، عبد الله محسن، عن عرض مجموعة من القطع الأثرية النادرة للبيع في مدينة يريم بمحافظة إب-وسط البلاد- بعد أيام فقط من تنفيذ أعمال حفر عشوائي في عدد من المقابر الأثرية بمدينة ظفار التاريخية، العاصمة القديمة لمملكة حِمْيَر، موضحا أن المجموعة المعروضة تضم حلياً ذهبية، وبرونزيات أثرية ذات قيمة تاريخية كبيرة، من بينها مقبض خنجر ذهبي نادر يعود إلى القرن الأول الميلادي، ويعد، وفقاً لمختصين، ثالث قطعة معروفة من هذا الطراز المنتمي إلى الحقبة الحميرية.

حفر المقابر اليمنية الأثرية

وأشار إلى أنه تلقى صور القطع عبر أحد المهتمين بالتراث اليمني، والذي فضّل عدم الكشف عن هويته لأسباب أمنية، مؤكداً أن المعروضات تحمل سمات أثرية واضحة تعكس أصالتها، وقيمتها العلمية، وترجح ارتباطها بالمقابر التي تعرضت للحفر أخيراً.

ويرى مهتمون بالتراث أن تزامن عمليات النبش مع ظهور هذه القطع في أسواق البيع يعزز الشكوك بشأن وجود شبكات منظمة تعمل على استخراج الآثار، وتسويقها بصورة سريعة، مستفيدة من ضعف الرقابة، وغياب الحماية الفعلية للمواقع التاريخية.

قطع نادرة

من جهتها، أكدت أستاذة الآثار ليلى عقيل، أن القطعة الظاهرة في الصور تمثل مقبضاً ذهبياً لسيف أو خنجر صُنع بإتقان باستخدام أسلاك ذهبية دقيقة، ويتوسطه رمز «طوق هرقل» الذي شاع استخدامه خلال العصر الهلينستي بين القرنين الأول والثالث الميلادي، وكان يرمز إلى القوة، والسلطة.

وأضافت أن المقبض يعد ثالث نموذج معروف من هذا النوع، ويشابه خنجرين أثريين سبق اكتشافهما، أحدهما محفوظ ضمن مجموعة دار الآثار الإسلامية، بينما عُثر على الآخر في موقع العصيبية الأثري، ويتميز كلاهما بزخارف نباتية دقيقة مطعمة بالمينا الملونة، وهو ما يعزز فرضية انتماء القطعة الجديدة إلى الفترة الزمنية نفسها .

نهب تاريخ الدولة الحميرية

كما أوضحت أن الأساور الذهبية المبرومة التي ظهرت ضمن المجموعة تعد من الحلي الكلاسيكية الشائعة في اليمن القديم، وقد عُثر على نماذج مماثلة لها في عدد من المواقع الأثرية، بينها العصيبية، وقرية الفاو، وموقع الحصمة في شقرة بمحافظة أبين، مرجحة أن يعود تاريخها إلى الفترة الممتدة بين القرنين الأول والثالث الميلاديين.

ويؤكد مختصون أن أهمية هذه القطع لا تقتصر على قيمتها المادية، بل تمتد إلى ما توفره من معلومات علمية عن تاريخ الممالك اليمنية القديمة، وتطور صناعاتها، وفنونها، الأمر الذي يجعل فقدانها أو تهريبها خسارة علمية وثقافية يصعب تعويضها.

وكانت تقارير صادرة عن منظمات وباحثين في الآثار، مثل الباحث اليمني "عبد الله محسن"، وثقت العديد من القطع الأثرية المنهوبة من محافظة الجوف وهي تُعرض في أسواق غير قانونية داخل اليمن وفي الخارج.

وبرزت جرائم مليشيا الحوثي الفارسية السلالية واعتداءاتها على المواقع الاثرية في محافظة الجوف، في أربع صور ترجمت وقائع التدمير والنبش، والتهريب المنظم، وعسكرة المواقع الاثرية، والصورة الرابعة تمثلت في تجريف مواقع النقوش.

إذ أن مليشيا الحوثي أتبعت منهجية لتدمير الاثار والتاريخ اليمني، فاستخدمت في عملية الحفر والنبش العشوائي، الجرافات والمعدات الثقيلة للمواقع التاريخية بحثاً عن الكنوز والقطع الأثرية النادرة، من جهة ومحاولة محو وطمس التاريخ اليمني من جهة أخرى.

ولم يتوقف الامر عند ذلك، بل أن قيادات مهمة داخل الجماعة وفرت الحماية لشبكات منظمة (مافيا) لتهريب القطع الأثرية والمخطوطات النادرة،والمجوهرات والمصوغات الذهبية التاريخية إلى خارج اليمن وبيعها في اسواق المزادات.

وذهبت مليشيا الحوثي الكهنوتية إلى أبعد من النهب والتهريب للأثار اليمنية إلى حد عسكرة المواقع الأثرية وتحويلها إلى ثكنات عسكرية لمقاتليها، واستخدام حجارتها ونقوشها القديمة في بناء الدشم والعنابر والثكنات والمتارس العسكرية.

حيث قامت مليشيا الحوثي بتجريف وتدمير أجزاء من مدن تاريخية مهمة، والمواقع النقوش الاثرية، بالجرافات وشق طرق عسكرية فيها مما ادى ذلك تدمير أجزاء من مدن تاريخية مثل مدينة "السوداء" الأثرية، التي شقت فيها طريق عسكرية داخل نطاقها الأثري الامر الذي أدى إلى طمس معالم أثرية لا يمكن تعويضها.

الى ذلك، حذر مختصون من استمرار مثل هذا التدمير والعبث بتاريخ وحضارات الامم، الذي تمارسه مافيا وشبكة عصابة محلية ودولية بمشاركة قيادات مليشيا الحوثي.

وقال هؤلاء: إن لديهم معلومات تؤكد وجود القطع الأثرية النادرة بحوزة شبكة نافذة متخصصة في نهب المواقع التاريخية، والاتجار باللقى الأثرية، وتحظى -بحسب إفاداتهم- بدعم وحماية من شخصيات نافذة في مناطق سيطرة جماعة الحوثي المدعومة من نظام فارس، وهو ما يسهل استمرار عمليات التنقيب غير المشروع، ونقل القطع عبر شبكات تهريب منظمة إلى خارج اليمن.

وأشاروا إلى أن استمرار العبث بالمواقع الأثرية لا يعني فقدان مقتنيات تاريخية فحسب، بل يؤدي أيضاً إلى تدمير الطبقات الأثرية، والسياق العلمي للمواقع، وهو ما يحرم الباحثين من معلومات تاريخية لا يمكن استعادتها لاحقاً، ويلحق أضراراً دائمة بالإرث الحضاري اليمني. ودعا المختصون السلطات المعنية والمنظمات الدولية المختصة بحماية التراث الثقافي إلى التحرك العاجل لتعقب الشبكات المتورطة في نهب الآثار، ومصادرة المجموعات الموجودة بحوزتها، ووقف أعمال التنقيب غير القانوني، وتشديد الرقابة على المواقع التاريخية، مؤكدين أن الآثار اليمنية تمثل جزءاً من التراث الإنساني العالمي، وأن استمرار تهريبها يهدد بفقدان صفحات مهمة من تاريخ اليمن، والمنطقة.

26 سبتمبر
العدد (2254) الخميس 2 صفـر 1448هـ
المـوافـق 16 يوليو 2026م

جسر جوي لنقل خبراء الموت الإيرانيين إلى اليمن...

مليشيا الحوثي ترْهن سيادة ومقدرات الوطن لخدمة إيران

تقرير - هشام المحيا

في خطوة تعكس ذروة الارتهان الحوثي للمشروع الإيراني، عادت طهران لتحدي السيادة اليمنية عبر تسيير رحلات جوية مباشرة ومشبوهة إلى مطاري صنعاء والحديدة، وهذا "الانتهاك الصارخ" - حد وصف الحكومة - لا يقف عند حدود خرق الأجواء، بل يمتد ليكشف عن استراتيجية ممنهجة للمليشيا الحوثية الإرهابية تضع مقدرات البلاد تحت تصرف الولي الفقيه...

التصعيد الاخير بلغ ذروته في الثالث من يوليو الجاري، عندما هبطت طائرة إيرانية في مطار صنعاء الدولي دون الحصول على تصاريح رسمية من السلطات الشرعية، تبعتها محاولة أخرى في الثالث عشر من الشهر ذاته.

وفيما أعلنت وزارة الدفاع استهداف مدرج مطار صنعاء لمنع هبوط الطائرة الثانية في عملية أكدت انها للدفاع عن السيادة، كشف الناطق الرسمي للقوات المسلحة، العميد الركن عبده مجلي، أن هذه الرحلات لم تكن إنسانية كما تزعم المليشيا، بل كانت "جسرا لنقل خبراء من الحرس الثوري الإيراني متخصصين في الصواريخ الباليستية والطائرات المسيرة"، وهو ما اكدته واشنطن في وقت لاحق، في كلمة خلال جلسة طارئة لمجلس الامن بشأن اليمن.

وقالت نائبة المندوب الأمريكي لدى الأمم المتحدة، تامي بروس، خلال الجلسة إن رحلة إيرانية وصلت إلى مطار صنعاء في الثالث من يوليو/تموز الجاري لنقل خبراء عسكريين إلى المناطق الخاضعة لسيطرة مليشيا الحوثي

ويشير العميد مجلي إلى أن إصرار المليشيا على استقبال هذه الرحلات خارج الأطر القانونية يؤكد أن الحوثيين "مجرد أداة تنفيذية في يد النظام الإيراني"، الذي يسعى لإطالة أمد الحرب وتحويل اليمن إلى قاعدة انطلاق لتهديد الملاحة الدولية والأمن الإقليمي

وتؤكد مصادر عسكرية ان هذه الرحلات، تأتي لتعويض الخسائر في الكوادر الفنية للمليشيا ولتحديث منظومات الأسلحة المهربة التي يتم تجميعها في ورش داخل صنعاء والحديدة تحت إشراف مباشر من عناصر إيرانية ومن حزب الله اللبناني.

الموقف الرسمي

أحدثت هذه الانتهاكات موجة استنفار شاملة في أروقة الدولة، فقد أصدر رئيس مجلس القيادة الرئاسي، الدكتور رشاد العليمي، بيانا حمل فيه المليشيا المسؤولية الكاملة عن التداعيات، مؤكدا أن "الدولة لن تسمح بتحويل حرصها على السلام إلى غطاء للمساس بسيادتها".

وأوضح الرئيس العليمي أن الحكومة عرضت بدائل قانونية عبر الناقل الوطني (الخطوط الجوية اليمنية) لنقل أي وفود أو مواطنين، إلا أن المليشيا رفضت ذلك إصرارا منها على تكريس الانفصال والتبعية المطلقة لطهران.

من جانبه، عقد مجلس الوزراء برئاسة الدكتور شائع الزنداني اجتماعات استثنائية، معلنا حالة الانعقاد الدائم لمواجهة هذا التصعيد.

وأكد المجلس أن صمت المجتمع الدولي تجاه هذه الانتهاكات يشجع المليشيا والنظام الإيراني على المضي قدما في تقويض فرص السلام.

وفي موازاة ذلك، شدد مجلس الدفاع الوطني على جاهزية القوات المسلحة للتعامل مع أي خروقات جوية أو بحرية، معتبرا أن حماية الأجواء اليمنية حق سيادي لا يقبل المساومة.

قربان المليشيا لطهران

يرى مراقبون ومسؤولون حكوميون، أن الرحلات الإيرانية الأخيرة هي محاولة مكشوفة لجر اليمن إلى مواجهة إقليمية تخدم مصالح طهران في ملفاتها الأخرى.

ويؤكد المصادر في منشورات وبيانات منفصلة، أن المليشيا الحوثية الارهابية تقدم السيادة اليمنية "قربانا" للنظام الإيراني، مقابل ضمان بقائها في السلطة عبر القوة القمعية.

ويشير محللون إلى أن التوقيت المرتبط بهذه الرحلات، والذي تزامن مع تحركات دبلوماسية دولية لخفض التصعيد، يعكس رغبة إيرانية في إفشال أي تقارب يمني-يمني قد يؤدي إلى استعادة الدولة، فالنظام الإيراني، بحسب المتحدث باسم القوات المسلحة العميد مجلي، يرى في اليمن "ساحة استنزاف" للتحالف العربي بقيادة المملكة العربية السعودية، ولذلك يدفع بالمليشيا نحو الانتحار السياسي والعسكري عبر خرق التهدئة القائمة.

المواقف الدولية

لم تكن الانتهاكات الإيرانية بمنأى عن الرصد الدولي، ففي جلسة طارئة له، أدان مجلس الأمن الدولي، انتهاك نظام طهران للسيادة اليمنية وتسيير رحلات غير مصرح بها.

وتوالت الإدانات الدولية والعربية للتصعيد الذي تمارسه مليشيا الحوثي الإرهابية بدعم إيراني، مؤكدة ضرورة احترام سيادة الجمهورية اليمنية وسلامة أراضيها، ورفض أي انتهاكات للقانون الدولي أو محاولات تقويض أمن المنطقة والملاحة الدولية.

وأكدت دول عدة، خلال جلسة طارئة لمجلس الأمن الدولي بشأن اليمن، أن دخول طائرات إيرانية إلى الأجواء اليمنية وهبوطها في مطاري صنعاء والحديدة دون موافقة السلطات المختصة يمثل انتهاكا لسيادة اليمن وخرقا للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن، محذرة من مخاطر أي دعم عسكري أو لوجستي للمليشيا الحوثية.

وشددت المملكة المتحدة والولايات المتحدة وفرنسا والبحرين ولاتفيا واليونان على أن استمرار الدعم الإيراني للحوثيين يهدد جهود السلام، ويعزز قدرات المليشيا العسكرية، ويعرض الأمن الإقليمي وحرية الملاحة في البحر الأحمر وباب المندب للخطر، داعية إلى الالتزام بقرارات مجلس الأمن، وفي مقدمتها القرار 2216.

وكان التحالف العربي بقيادة المملكة العربية السعودية قد أكد التزامه بدعم الشرعية اليمنية في حماية أراضيها وأجوائها، مؤكدا أن أي محاولة لفرض واقع جديد عبر القوة أو التدخل الخارجي ستواجه بحزم.

رهان المليشيا للمستقبل

بعيدا عن الجبهات العسكرية، تشن المليشيا حربا لا تقل خطورة ضد الشعب اليمني في المناطق الخاضعة لسيطرتها، فبالتوازي مع الارتهان العسكري لإيران، تعمل المليشيا على "تجريف الهوية الوطنية" عبر تغيير المناهج الدراسية وغرس الفكر الطائفي المتطرف في عقول النشء.

وتكشف تقارير تربوية أن المليشيا حولت المدارس إلى "ثكنات فكرية" لتمجيد رموز الحرس الثوري ونشر ثقافة الموت والكراهية، في حين يقول خبراء تربويون إن استهداف التعليم يهدف إلى خلق جيل من "المقاتلين العقائديين" الذين لا يدينون بالولاء لليمن، بل لمشروع "الولاية" المرتبط بطهران.

وتترافق هذه السياسة مع استغلال المليشيا لسياسة التجويع الممنهج؛ حيث يتم نهب الرواتب والمساعدات الإنسانية وتوجيهها لدعم ما يسمى بـ "المجهود الحربي"، مما يجعل الانخراط في صفوف المليشيا هو الخيار الوحيد للبقاء على قيد الحياة لآلاف الشباب العاطلين عن العمل.

استعادة الدولة

إن ما تشهده اليمن اليوم من رحلات إيرانية مشبوهة وتصعيد حوثي ليس مجرد أزمة عابرة، بل هو فصل جديد من فصول معركة الوجود اليمني، فبينما تسعى المليشيا لتحويل اليمن إلى مقاطعة إيرانية، تقف القوات المسلحة والشعب اليمني، بدعم من التحالف العربي، سدا منيعل لحماية الهوية والسيادة.

إن استعادة مطار صنعاء وميناء الحديدة وكافة المناطق من قبضة التبعية الإيرانية ليست مجرد هدف عسكري، بل هي ضرورة وطنية لإنقاذ الأجيال القادمة من براثن الجهل والتطرف، وإعادة اليمن إلى محيطه العربي كدولة ذات سيادة ومقدرات مصونة.

- مجلس القيادة: لن نسمح بتحويل حرصنا على السلام إلى غطاء للمساس بسيادة الدولة

- مجلس الدفاع الوطني: حماية الأجواء اليمنية حق سيادي لا يقبل المساومة

المعركة المصيرية

نقيب/ محمد الحميدي

لم يعد هناك متسع للمناورات السياسية والهدن الهشة فالمعطيات على الأرض تؤكد أن المعركة المصيرية الفاصلة قد دنت ساعتها، وأن خيار الحسم العسكري بات هو الممر الوحيد والبديل الاستراتيجي الأوحد لاستعادة الدولة واقتلاع جذور الإرهاب الكهنوتي.

لقد أثبتت التجارب المتعاقبة، بما لا يدع مجالاً للشك، أن المبادرات السياسية وجهود الوساطة الإقليمية والدولية لم تكن بالنسبة لمليشيا الكهنوت الإرهابية إلا غطاءً تكتيكياً لإعادة التموضع، وحشد القوة، وتفخيخ مستقبل البلاد.

إن الرهان على عودة مليشيا الحوثي الإرهابية إلى جادة الصواب أو جنوحها للسلام، هو رهان صفري وقراءة خاطئة لطبيعة عقيدتها التدميرية.

إن من ينتظر من أدوات الموت والخراب أن تصنع سلاماً، حاله كمن يرجو من السراب ماءً.

لقد سقطت الأقنعة وتلاشت الأوهام، وأدرك الجميع -سواء في الداخل أو الخارج- أن هذا التنظيم الكهنوتي لا يمتلك في أدبياته مفهوم التعايش، ولا يفهم سوى لغة القوة والرصاص.

حين تسقط لغة الحوار وتتحول طاولة المفاوضات إلى منصة للمناورة والتسويف، يصبح الزناد هو المتحدث الرسمي الوحيد باسم الشعب والوطن.

إن الحسم العسكري ليس مجرد خيار تكتيكي، بل هو ضرورة وجودية وواجب وطني مقدس لقطع دابر المشروع الظلامي الذي يستهدف هوية وتاريخ ومستقبل اليمن.

وإن القوة هي الكفيلة بتفكيك هذه المليشيا وإرغامها على الانصياع، وأن أي تأخير في إطلاق العمليات الشاملة لن يؤدي إلا إلى إطالة أمد معاناة المواطنين تحت وطأة الكهنوت والاستبداد.

فالروح المعنوية لمنتسبي الجيش والمقاومة بلغت عنان السماء وهي قادرة على كسر غطرسة المليشيا وسيتقدم الجند نحو العاصمة صنعاء لدخولها فاتحين محررين.

إن أبطال القوات المسلحة، وهم يضعون أصابعهم على الزناد، لا ينظرون خلفهم؛ فالبوصلة واضحة والهدف محدد. لن تتوقف هذه المعركة إلا برفع راية النصر فوق جبال صعده، وتطهير كل شبر في اليمن من دنس الكهنوت الإرهابي.

لقد كتبت المليشيا نهايتها بإنهاء الخيارات السلمية، والرد سيكون قاصماً ومزلزلاً في ميادين الشرف والبطولة.

بين بغداد وصنعاء..

المال العام ومنهجية الفساد

علي الروحاني

في وقت تتصدر فيه قضايا الفساد المشهد العراقي عبر حملة أمنية وقضائية واسعة تستهدف مسؤولين وشخصيات متهمة بالفساد، يستمر الجدل في اليمن حول إدارة الموارد العامة في المناطق الخاضعة لسيطرة جماعة الحوثي، في ظل تقارير أممية وحكومية وإعلامية تتحدث عن إنشاء إمبراطورية مالية، وسياسات اقتصادية أثرت على مؤسسات الدولة والقطاع الخاص والواقع الإنساني.

رغم توحد الفكر الشيعي، يأتي الاختلاف في السياقين السياسي والأمني، فإن التجربتين تثيران سؤالًا جوهريًا كيف يُدار المال العام في ظل الأزمات، وأين تقف حدود المساءلة والمحاسبة؟

شهد العراق خلال الفترة الأخيرة إطلاق حملة أمنية وقضائية واسعة عُرفت إعلاميًا باسم "صولة الفجر"، استهدفت ملاحقة متهمين في قضايا فساد مالي وإداري، وشملت تنفيذ مداهمات وإجراءات قانونية بحق شخصيات ومسؤولين، في إطار ما أعلنته الحكومة العراقية باعتباره توجهًا لاستعادة هيبة الدولة وتعزيز سيادة القانون.

وبحسب تقارير إعلامية نشرتها الجزيرة وDW ووسائل إعلام أخرى، فإن الحملة أعادت ملف الفساد إلى صدارة المشهد العراقي، وفتحت نقاشًا سياسيًا حول مدى قدرة الدولة على تفكيك شبكات الفساد، واستعادة الأموال العامة، وترسيخ مبدأ المحاسبة، في وقت يرى فيه مراقبون أن نجاح أي حملة يرتبط باستمرارها بعيدًا عن التجاذبات السياسية.

تشير تقارير صادرة عن فريق خبراء الأمم المتحدة المعني باليمن، وتقارير حكومية يمنية، ووسائل إعلام دولية، إلى أن جماعة الحوثي، منذ سيطرتها على العاصمة صنعاء أواخر عام 2014، أنشأت منظومة اقتصادية ومالية موازية تقوم وفق تلك التقارير على إدارة الإيرادات خارج مؤسسات الدولة، وفرض جبايات ورسوم، والتدخل في عدد من القطاعات الاقتصادية.

وتذهب تلك التقارير إلى أن هذه السياسات أسهمت في تعميق الأزمة الاقتصادية والإنسانية، في ظل استمرار الحرب والانقسام المؤسسي الذي تعيشه البلاد.

من أبرز الملفات التي تناولتها التقارير الدولية والحكومية ملف القطاع المصرفي لدى مليشيات الحوثي.

فبحسب تقارير إعلامية ووثائق رسمية، تعرضت البنوك العاملة في مناطق سيطرة الحوثيين لضغوط وإجراءات دفعت عددًا منها إلى نقل مراكز عملياتها إلى العاصمة المؤقتة عدن، خشية فقدان قدرتها على مواصلة نشاطها أو التعرض لعقوبات مرتبطة بالوضع المالي والقانوني.

تشير تقارير فريق خبراء الأمم المتحدة إلى أن سلطات الأمر الواقع في صنعاء تدير موارد ضريبية وجمركية وإيرادات عامة في المناطق الخاضعة لسيطرتها، مع اتهامات باستخدام جزء من هذه الموارد في تمويل المجهود الحربي، بدلًا من إدراجها ضمن موازنات عامة تخضع للرقابة والمساءلة.

كما تتحدث تقارير حكومية وإعلامية عن فرض رسوم وجبايات إضافية على الأنشطة التجارية تحت مسميات متعددة، وهو ما يقول منتقدون إنه أدى إلى زيادة الأعباء على التجار والمستهلكين، وأثر في النشاط الاقتصادي.

لم يقتصر الجدل على الموارد العامة، بل امتد إلى ملف المساعدات الإنسانية، فقد وثقت الأمم المتحدة ومنظمات إغاثية عراقيل واجهت عمليات إيصال المساعدات في بعض المناطق، كما أدانت في مناسبات مختلفة احتجاز موظفين أمميين ومصادرة أصول ومعدات تابعة لمنظمات إنسانية، معتبرة أن هذه الإجراءات تؤثر في وصول المساعدات إلى ملايين المحتاجين.

وتؤكد الأمم المتحدة باستمرار أن اليمن لا يزال يواجه واحدة من أسوأ الأزمات الإنسانية في العالم، وأن أي قيود على العمل الإنساني تزيد من معاناة السكان.

تكشف المقارنة بين بغداد وصنعاء عن اختلاف في طريقة التعامل مع ملف المال العام.

ففي العراق، تتحدث الحكومة عن ملاحقة قضائية للمتهمين بقضايا الفساد، مع إخضاع الملفات لإجراءات التحقيق والمحاكمة، بينما تشير التقارير الخاصة باليمن إلى اتهامات بوجود منظومة مالية موازية في مناطق سيطرة الحوثيين، في ظل غياب مؤسسات رقابية موحدة نتيجة استمرار الحرب والانقسام.

ويرى مختصون أن استمرار الحرب يخلق بيئة فساد، ويزيد من صعوبة إدارة الموارد العامة بصورة شفافة، وهو ما ينعكس على الاقتصاد والخدمات ومستوى معيشة المواطنين.

وبعيدًا عن الجدل السياسي، يبقى المواطن في العراق واليمن الطرف الأكثر تأثرًا بنتائج الفساد في ظل الحكم الشيعي وحكم الملالي.

ففي اليمن، أسهمت الحرب في تراجع الخدمات الأساسية، وغابت صرف المرتبات في مناطق سيطرة مليشيات الحوثي في قطاعات واسعة، وارتفاع معدلات الفقر، بينما تشير المنظمات الدولية إلى أن ملايين اليمنيين ما زالوا يعتمدون على المساعدات الإنسانية لتلبية احتياجاتهم الأساسية.

أما في العراق، فما تزال مطالب الشارع تتركز على ضرورة استرداد الأموال العامة، ومحاسبة المتورطين، وتعزيز الشفافية بوصفها مدخلًا لتحسين الخدمات واستعادة ثقة المواطنين.

وأخيرًا، إن إدارة المال العام في أوقات الأزمات والحروب لا ترتبط بالشعارات، وإنما بوجود مؤسسات رقابية مستقلة، وقضاء قادر على إنفاذ القانون، وشفافية في إدارة الموارد.

وبينما تسعى السلطات العراقية وفق ما أعلنته إلى تفعيل أدوات المساءلة في مواجهة قضايا الفساد، كما تواصل تقارير الأمم المتحدة والحكومة اليمنية ووسائل إعلام دولية توثيق اتهامات لقيادة مليشيات الحوثي تتعلق بإدارة الموارد العامة في مناطق سيطرة الحوثيين، وهو ما يعكس استمرار التحديات التي تواجه اليمن في ظل الحرب التي فرضتها مليشيات الحوثي على اليمن واليمنيين وعلى مؤسسات الدولة.

ويبقى استعادة الدولة ومؤسساتها وبناء الضمير الذي يحمل روح المسؤولية تجاه الشعب، وتأسيس مؤسسات تخضع للمساءلة، وإدارة الموارد العامة وفقًا للقانون، من أهم الشروط لاستعادة ثقة المواطن وحماية المال العام، وتخفيف معاناة المواطنين.

تعزية

ببالغ الحزن والأسى وبقلوب مؤمنة بقضاء الله وقدره

نتقدم بخالص العزاء للزميل

ضياء محمد عتريبي

وإلى عائلته الكريمة

بوفاة المغفور له بإذنه تعالى

(والده)

سائلين الله أن يتغمده بواسع رحمته ويسكنه فسيح جناته

« إنا لله وإنا إليه راجعون »

الأسيفون:

منتسبو دائرة التوجيه المعنوي

عنهم/

العميد الركن/ أحمدعلي الأشول

مدير الدائرة

إعلانات قضائية

■ تعلن محكمة مأرب الابتدائية بأنه تقدم إليها الأخ/ محمد عبده صالح محمد الهبهبي بدعوى طلب تعديل اسمه الى محمد عبده صالح محمد الذاهبي ويطلب إثبات ذلك بحكم فمن لديه اعتراض يتقدم إلى المحكمة خلال مدة شهر من تاريخ نشر الاعلان.

■ تعلن محكمة مأرب الابتدائية بأنه تقدم إليها الأخ/ مقداد عبده محمد حسن بدعوى طلب تعديل اسمه الى مقداد عبده محمد حسن العواضي ويطلب إثبات ذلك بحكم فمن لديه اعتراض يتقدم إلى المحكمة خلال مدة شهر من تاريخ نشر الاعلان.

■ تعلن محكمة حريب الابتدائية المحجوز عليه عبدالاله سلمان سالم أحمد سالم الحضور الى المحكمة لاستلام نسخة من الحجز التحفظي مع محضر الحجز الصادر ضده من قبل المحكمة بتاريخ 2/6/2026م خلال المدة المحددة قانوناً.

■ تعلن محكمة مأرب الابتدائية المدعى عليه المحكوم ضده / عبيد مساعد علي العماري بأنه بناء على الحكم الصادر منها برقم (124) لسنة 1445 هـ في القضية المدنية فسخ عقد البيع وإلغاء البصيرة رقم (246) لسنة 1443 هـ فيما بين المدعي / ربيش صالح محمد صبران والمدعى عليه المحكوم ضده / عبيد مساعد علي العماري.

■ تقدم أمام محكمة مأرب الابتدائية الأخ / عبد الرحمن احمد عبد الله ناشر بالإبلاغ عن بصيرته المفقودة المحررة بخط كاتبها الأمين الشرعي / علي احمد محمد قريح بتاريخ 13 / 4 / 2025 م من البائع إليه / عبد الله على محمد القفرة ، واصل قرار المبيع قطعة ارض في مارب منطقة الميل من أوطان آل شبوان الكائنة في مقسم آل تاليه ، بمساحه قدرها ثلاثة عشر مترا شرقا وغربا في احد عشر مترا شمالا وجنوبا ، يحد المبيع المذكور من الشرق شارع ستة أمتار ومن الغرب أملاك البائع ومن الجنوب مبيع حسن صالح بن تاليه ومن الشمال مدخل اربعة أمتار ، بثمن قدره واحد وعشرون مليون واربعمائة وخمسون الف ريال يمني، ومن له اي اعتراض فعليه ان يتقدم امام المحكمة خلال الفترة المحددة قانونا ، وموافاة المحكمة بذلك.

■ تعلن محكمة مأرب الابتدائية عن بيع ثلاث كنتيرات محجوزات في حوش المحكمة والمملوكات للمنفذ ضده : جمال مروان طاهر سيف لصالح طالب التنفيذ : شايع علي محرم سلمان وذلك بشأن القضية التنفيذية رقم ٩١ لسنة ١٤٤٦هجرية فيما بين طالب التنفيذ: شايع علي محرم سلمان والمنفذ ضده : مروان طاهر سيف وذلك يوم الاثنين 27/ 7 / 2026 فعلى من وجد في نفسه الرغبة للشراء التقدم إلى محكمة مأرب الابتدائية لمعرفة شروط ومزايا البيع علما ان البيع سيكون في حوش المحكمة في تمام الساعة الثانية عشرة ظهرا .

■ تقدم الى محكمة موزع والوزاعية / علي مرشد قائد عبدان يحمل بطاقة شخصية صادرة من تعز برقم (٠٢٠٤-٧٤٠٥-٣٥٠٤) وتاريخ ٢٠/١/٢٠٢٥م بطلب استخراج حكم انحصار وراثي لمورثه المتوفي / احمد عبدان احمد سالم وانحصر إرثه بأولاده عبد الله وسالم وعيشه وفاطم وعلية وامينة، ومن زوجه اخرى ايضاً ولده قائد احمد عبدان ، ثم توفي سالم احمد عبدان قبل حوالي أربعون عاما وانحصر إرثه بزوجتيه عيشه علي احمد وفاطمه خالد عبد الله وعن بنته زرعه سالم احمد عبدان وعن ابنه علي سالم ثم توفي علي سالم عن اخته زرعة سالم وعن أمه فاطمة وعمه عبد الله وعماته علية وعايشة وفاطم ثم توفت زرعه سالم احمد عبدان عن زوجها محمد عبد الله احمد عبدان وعن أولادها عارف وعادل وعبد الله وباسم ونجوى وهدى وسميه واعتماد أولاد محمد عبد الله احمد عبدان ، ثم توفي قائد احمد عبدان قبل حوالي اثنان وثلاثون عاما عن زوجته سعيده علي احمد وعن أولاده علي وعبده وسعديه وعالية وفاطمة وزكيه ثم توفت زكيه عن زوجها سالم احمد احمد محسن وعن أولادها رشاد وعبده وعلي محمد وفكريه وزرعه وفاطمه ورشيده أولاد سالم احمد احمد محسن ، ثم توفي عبد الله احمد عبدان قبل حوالي عشرون عاما وانحصر إرثه بزوجته فاطمه علي عبد الله وأولاده سيف ومحمد وعلي ومريم ، ثم توفت فاطمه احمد عبدان قبل حوالي خمسة أعوام عن أولادها احمد وناصر وزيد وسعيده ومريم أولاد محمد قائد ، وعن ولدها صالح بن صالح مدلج ثم توفت عليه قبل حوالي سبعة وعشرين عاما عن بنتها حمده سعيد علي وعن اخيها عبد الله احمد عبدان احمد سالم ، وهؤلاء هم الورثة الشرعيين للمورث احمد عبدان احمد سالم ولا وارث له سوى من ذكر.

■ تعلن محكمة مأرب الابتدائية بأن ورثة المتوفى / علي علي الحاج وهم / حذيفة علي على الحاج وعبد الله علي علي الحاج ورباب علي علي الحاج ونور علي علي الحاج ورحاب علي علي الحاج عنهم بالوكالة والدتهم / امريه صالح علي الحاج عنها وعن بنتيها القاصرتين ناصره ورهف علي علي الحاج تقدموا أمام المحكمة بالإبلاغ عن بصيرتهم المفقودة والمحررة باسم ابن المتوفى / حذيفة على على الحاج بخط كاتبها / احمد محمد سعد المساجدي بتاريخ 3 / 8 /2024 م ، واصل المبيع قطعة أرض في منطقة آل شبوان مقسم الى مبارك بن قريح أبو شفيع في الميل مارب ، من البائع اليهم / عبد الله عبد الرحمن احمد حدير ، ومساحة المبيع المذكور احد عشر مترا وخمسة وسبعين سنتيمترا طول الضلعين الشرقي والغربي في خمسة عشر مترا طول الضلعين الشمالي والجنوبي ، يحد المبيع من الشرق شارع عشرة أمتار ومن الغرب ملك البائع ومن الشمال جار بيت مبني ومن الجنوب مدخل خمسة أمتار ، بثمن معلوم قدره اثنان وخمسون ألفا وثمانمائة وخمسة وسبعون ريال سعودي، فمن له أي اعتراض فعليه ان يتقدم أمام المحكمة خلال الفترة المحددة قانونا .

■ تعلن محكمة مارب الابتدائية للمحكوم عليه/ علي حسن علي علي للحضور الى المحكمة لاستلام نسخة من الحكم الشخصي الصادر من المحكمة برقم 254 لسنة 47هـ والقضية الشخصية رقم 146 لسنة 46هـ المرفوعة من المدعية/ ريم أحمد حمود الحجاجي ضد المحكوم عليه والذي قضى منطوقه بالاتي:

أولا: من حيث الشكل: قبول دعوى المدعية/ ريم أحمد حمود الحجاجي ضد المدعى عليه / علي حسن علي علي شكلا لرفعها بالإجراءات والمواعيد القانونية الصحيحة ثانيا: من حيث الموضوع: -1 فسخ عقد نكاح ريم احمد حمود الحجاجي من عصمة زوجها المدعى عليه علي حسن علي علي وعليها ان تعتد العدة الشرعية من تاريخ النطق بالحكم والا تتزوج الا عندما يصير الحكم نهائيا-2 الزام المحكوم عليه بدفع نفقة سنة سابقة للمدعية وولدها سليمان علي حسن مبلغ وقدره مليون ريال ودفع نفقة مستقبلية لطفله بواقع ستون الف ريال شهريا تصرف بداية كل شهر ميلادي من تاريخ النطق بالحكم -3 الزام المحكوم عليه بدفع أغرام ومخاسير التقاضي مبلغ وقدره خمسمائة الف ريال يمني للمدعية.

■ تعلن محكمه استئناف مأرب والجوف بأنه بناء على قرار محكمه استئناف م/ مأرب والجوف الصادر في الجلسة المنعقدة يوم الاحد 20/1/1447هـ لسنه 47هـ والخاصة بالمستأنف/ عبد الله علي سالم ربيع والمستأنف ضده/ احمد حاتم حيدر العامري والذي قضى بأن على المستأنف ضده الحضور الى جلسة المحكمة يوم الاحد الموافق 9/8/2026م.

■ تعلن محكمة مأرب الابتدائية بأنه تقدم إليها الأخ/ نايف هادي مسعود العبد بدعوى طلب تعديل اسمه إلى: نايف هادي مسعود أحمد، ويطلب إثبات ذلك بحكم، فمن لديه اعتراض يتقدم إلى المحكمة خلال المدة القانونية.

■ تعلن محكمة مأرب الابتدائية بأن على المدعى عليه/ محمد حسين محمد المقشي الحضور الى محكمة مارب الابتدائية إلى جلسة يوم الاثنين الموافق 6/ 7/ 2026م في القضية الشخصية دعوى فسخ زواج المرفوعة ضده من زوجته المدعية/ سمر محمد محسن أحمد الغشم.

■ تعلن المحكمة الابتدائية بالمنطقة العسكرية الثالثة بأن على المتهم / أحمد عبدالله طعيمان في القضية الجنائية رقم 25 لسنة 2024 م. ج. ج المرفوعة ضده بالحضور إلى المحكمة العسكرية الثالثة خلال شهر من تاريخ نشر الإعلان، ما لم سيتم محاكمته كمتهم فار من وجه العدالة، عملا بنص المادة (٦٨) من قانون الإجراءات الجزائية العسكرية.

■ تعلن محكمة مأرب الابتدائية بأنه تقدم إليها الأخ/ مجاهد حسن أحمد أبو هويدة بدعوى طلب تعديل اسمه الى مجاهد حسن محمد أبو هويدة ويطلب إثبات ذلك بحكم فمن لديه اعتراض يتقدم إلى المحكمة خلال المدة القانونية.

■ تعلن محكمة مأرب الابتدائية بأن الأخ/ هيثم عبده علي يحيى المناري تقدم بطلب تعديل اسمه من هيثم حمود نصر عبدالله إلى هيثم عبده علي يحيى المناري، وقد صدر في ذلك حكم الإثبات رقم (1009) لسنة 1447هـ.

■ تعلن محكمة حريب بان على المتهمين / ١ - عبد السلام قائد صالح محمد ٢ - بدور عايش محمد علي الحضور إلى المحكمة خلال مدة شهر من تاريخه ما لم سيتم محاكمتهما غيابيا وفقا للمواد (٢٨٥) وما بعدها من قانون الإجراءات الجزائية...

■ تعلن محكمة الأموال العامة م/ مأرب بأن على المتهم/ حمزة طه صالح سلطان الحضور الى محكمة الأموال العامة م/ مأرب وذلك خلال شهر من تاريخ الإعلان مالم سيتم محاكمته غيابيا كفار من وجه العدالة.

■ تعلن محكمة الأموال العامة م/ مأرب بأن على المتهم/ عبدالله علي أحمد بحيبح الحضور الى محكمة الأموال العامة م/ مأرب وذلك خلال شهر من تاريخ الإعلان مالم سيتم محاكمته غيابيا كفار من وجه العدالة.

■ تعلن محكمة الأموال العامة م/ مأرب بأن على المتهم/ ماجد عبدالله عبده الاسدي الحضور الى محكمة الأموال العامة م/ مأرب وذلك خلال شهر من تاريخ الإعلان مالم سيتم محاكمته غيابيا كفار من وجه العدالة.

■ تعلن محكمه استئناف مأرب والجوف بأن على المستأنف ضده/ عبدالكريم مجاهد جميل القطيبي الحضور الى جلسة المحكمة يوم الاثنين الموافق1448/2/27هـ 2026/8/10م. وذلك في القضية المدنية رقم 111لسنة 1447هـ والخاصة بالمستأنف/ محمد حميد منصور خضير.

■ تعلن صرافة ابوالحسن للصرافة والتحويلات بأنها تقدمت الى البنك المركزي اليمني بطلب سحب مبلغ التأمين الخاص بها والمودع لدى البنك.

26SEPTEMBER
Weekly Newspaper
26 سبتمبر
WEEKLY POLITICAL REVIEW اسبوعية..سياسية.. عامة
تصدر عن دائرة التوجيه المعنوي للقوات المسلحة اليمنية
العدد (2254) الخميس 2 صفر 1448هـ - الموافق 16 يوليو 2026م
26news paper@26sepnews.net

مدير الدائرة - رئيس التحرير
العميد الركن/ أحمد الأشول
مدير التحرير
عميد/ عبدالحكيم الشريحي

لمتابعة موقعنا الإخباري على شبكة الإنترنت إتبع الرابط
/http://www.26sepnews.net
النسخة الإنجليزية للموقع:
/http:// www. en.26sepnews.net
تابعونا على شبكات التواصل
كما يمكنكم تحميل تطبيق «سبتمبر نت» على الجوال من متجر جوجل بلاي
26 سبتمبر موقع

حضرموت تدشن فعاليات مهرجان نجم البلدة السياحي السنوي

دشنت وزارة الثقافة اليمنية، بالتعاون مع السلطة المحلية بمحافظة حضرموت، فعاليات مهرجان موسم البلدة السياحي السنوي لعام 2026م في نسخته الثانية والعشرين، وذلك بساحل الستين في مدينة المكلا. وشهد حفل التدشين حضور نائب وزير الثقافة والسياحة حسين باسليم، إلى جانب عدد من المسؤولين الحكوميين والشخصيات الاجتماعية. وأوضحت السلطات المحلية أن مهرجان هذا العام، المستمر لنصف شهر، حافل بالأنشطة الثقافية والترفيهية التي تعكس الهوية الحضرمية الأصيلة، وتعزز مكانة المحافظة كوجهة سياحية رائدة لما تحمله المناسبة من أبعاد اقتصادية واجتماعية متميزة.

ويقترن المهرجان بظاهرة فلكية فريدة تُعرف بـ "منزلة البلدة"، وهي بقعة سماوية خالية من النجوم تترافق مع اعتدال لطيف في المناخ وبرودة شديدة لمياه البحر يقصدها الآلاف للاستشفاء. ويمثل نجاح تنظيم هذا الموسم السنوي رسالة إيجابية حول استقرار الأوضاع في حضرموت وقدرتها الاستيعابية على تنشيط السياحة المحلية واستقطاب الزوار من مختلف المحافظات والدول المجاورة.

وفي السياق دشن وزير الثقافة والسياحة المهندس مطيع دماج، بمدينة المكلا محافظة حضرموت، القرية التراثية وكرنفال القوافل الثقافية، ضمن فعاليات مهرجان موسم البلدة السياحي 2026.

هيئة تدريس جامعة إقليم سبأ تطالب بتحسين الأوضاع المالية

عقدت الجمعية العمومية لأعضاء هيئة التدريس ومساعديهم بجامعة إقليم سبأ، اجتماعًا ناقشت فيه التحديات المعيشية والاقتصادية التي يواجهها الأكاديميون، وانعكاسها على أداء رسالتهم التعليمية والبحثية، كما استعرضت جهود التواصل مع الجهات المختصة والخطوات التصعيدية السلمية الرامية إلى تحسين أوضاعهم المالية.

وأعقب الاجتماع تنظيم وقفة احتجاجية في ساحة الجامعة، اعتبرها المشاركون أولى خطوات التصعيد السلمي للتعبير عن مطالبهم، داعين مجلس القيادة الرئاسي والحكومة إلى سرعة معالجة أوضاع أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الحكومية، وإقرار رواتب عادلة تتناسب مع الظروف الاقتصادية الراهنة.

وأكدت اللجنة النقابية ضرورة إعادة العمل بالامتيازات المالية التي أقرها مجلس الوزراء عام 2006م، مشيرة إلى أن راتب عضو هيئة التدريس تراجع إلى نحو 200 دولار بعد أن فقد أكثر من 80 بالمئة من قيمته.

كما ناشدت اللجنة عضو مجلس القيادة الرئاسي ومحافظ مأرب اللواء سلطان العرادة دعم مطالب الأكاديميين، فيما جدد المشاركون تمسكهم بالوسائل السلمية، معربين عن أملهم في استجابة الجهات المعنية بما يحفظ كرامة الأستاذ الجامعي ويضمن استقرار العملية التعليمية.

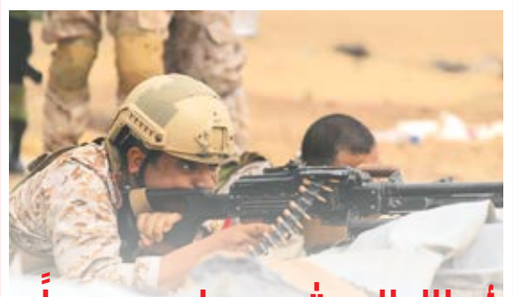

أبطال الجيش يحبطون هجوماً لمليشيا الحوثي شرق الجوف

أبطال القوات المسلحة هجومًا شنته مليشيا الحوثي الإرهابية المدعومة من إيران، على مواقع عسكرية في جبهة قناو شرق محافظة الجوف.

وأكد مصدر عسكري لـ"سبتمبر نت" أن وحدات الجيش تمكنت من التصدي للهجوم وإفشاله، وكبدت عناصر المليشيا خسائر في الأرواح والعتاد، ما أجبرها على التراجع والفرار.

وأوضح المصدر أن أبطال القوات المسلحة تعاملوا بكفاءة واقتدار مع الهجوم، وأحبطوا هجوم ومحاولة المليشيا الحوثية، مشيدًا بالجاهزية القتالية العالية واليقظة المستمرة التي يتمتع بها منتسبو القوات المسلحة في مختلف الجبهات.

وأشار المصدر إلى أن جميع تحركات مليشيا الحوثي الإرهابية تخضع لرصد ومتابعة دقيقة من قبل أبطال القوات المسلحة.

بلادنا تشارك في الاجتماع التحضيري للمنظمة العربية للتنمية الصناعية

الجمهورية اليمنية في اجتماع اللجنة التحضيرية للدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين، المنعقد في العاصمة الليبية طرابلس. ومثّل اليمن في الاجتماع وكيل وزارة الصناعة والتجارة، محمد عايض، بحضور سفير بلادنا لدى ليبيا، الدكتور حسن الحرد.

وشهد الاجتماع استعراض التقريرين الإداري والمالي للمنظمة، وتقييم إنجازات قطاعات التنمية الصناعية، والمواصفات والمقاييس، والثروة المعدنية، إلى جانب بحث مشاريع خطط العمل المستقبلية وتقارير أجهزة الرقابة المالية ومراقب الحسابات.

وخلال أعمال الدورة، أكد الوكيل عايض حرص اليمن على الإسهام الفاعل في تعزيز العمل العربي المشترك لدعم التكامل الاقتصادي وتبادل الخبرات الفنية، مشدداً على أهمية تطوير القدرات المؤسسية ومواكبة المتغيرات التكنولوجية المتسارعة.

وتأتي هذه المشاركة في إطار جهود وزارة الصناعة لتوثيق الشراكات الإقليمية وتطوير البنية التحتية لقطاع التقييس والتعدين محلياً.

وزارة الداخلية تشارك في المؤتمر العربي الـ17 لرؤساء أجهزة الإعلام الأمني

شاركت وزارة الداخلية اليمنية في أعمال المؤتمر العربي السابع عشر لرؤساء أجهزة الإعلام الأمني، المنعقد بمقر الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب بالجمهورية التونسية. ومثّل الوزارة في المؤتمر مدير عام مركز الدراسات الاستراتيجية بوزارة الداخلية، العميد الدكتور فيصل العديني، بحضور وفود أمنية عربية وممثلي منظمات إقليمية رائدة.

وأكد الأمين العام للمجلس، الدكتور محمد كومان، في الافتتاح على أهمية عصرنة الإعلام الأمني لمكافحة الجريمة والإرهاب، وتوظيف التقنيات الذكية للتواصل مع الشباب.

وناقش المؤتمر سبل تطوير الرسالة الإعلامية عبر المنصات الرقمية، واستعراض التجارب العربية الناجحة في توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي للوقاية من الجريمة، ونشر التوعية الأمنية، بما يعزز الشراكة الفاعلة بين الأجهزة الأمنية والمجتمعات العربية لمواجهة التحديات المستجدة.

المهرة تبحث تحديات وفرص موسم خريف حوف

انطلقت في محافظة المهرة ورشة عمل تخصصية تحت عنوان: "تحليل التحديات واستكشاف الفرص في موسم خريف حوف ودوره في تعزيز الاقتصاد المحلي"، بتنظيم من مبادرة "مهرة ARTS" بالتنسيق مع مكتب السياحة بالمحافظة. وتهدف الورشة، التي تستمر يومين بمشاركة مسؤولين محليين وباحثين وممثلي المجتمع المدني والقطاع الخاص، إلى دراسة واقع البنية التحتية لمحمية حوف الطبيعية، وبحث آفاق تطوير السياحة البيئية والأثرية، مع تفعيل دور التعاونيات الاقتصادية لدعم التنمية المستدامة.

وخلال الافتتاح، أكد الأمين العام للمجلس المحلي بالمهرة، سالم عبدالله نيمر، اهتمام السلطة المحلية بالمبادرات الشبابية التي ترفع الوعي الاستثماري بمقومات المحافظة الفريدة. من جهته، أبدى مدير عام مكتب السياحة أحمد رعفيت استعداد المكتب لتسهيل الأنشطة السياحية.

رحيل الأديب والإعلامي البارز محمود الحاج

غيب الموت في العاصمة المصرية القاهرة، الشاعر والإعلامي اليمني البارز محمود علي الحاج، عن عمر ناهز 77 عامًا، بعد صراع مرير مع المرض، ليرحل تاركًا خلفه إرثًا ثقافيًا وإعلاميًا حافلاً يمتد لأكثر من نصف قرن. ويُعد الفقيد، المولود عام 1949 في لحج والمتعلم في عدن، أحد أعمدة النهضة الفكرية باليمن؛ إذ بدأ مسيرته عام 1970 بصحيفة "14 أكتوبر"، وتقلد رئاسة تحرير صحف ومجلات رسمية عدة كـ "الثورة" و"اليمن الجديد"، بجانب إدارته للبرامج بالقناة الأولى، وتأسيسه لاتحاد الأدباء ونقابة الصحفيين.

وفي هذا الصدد، بعث رئيس مجلس القيادة الرئاسي، الدكتور رشاد العليمي، برقية عزاء ومواساة لعائلة الفقيد، أشاد فيها بمناقبه كقامة جمعت باقتدار بين الكلمة الملتزمة والإبداع الشعري الراقي. كما نعت وزارة الثقافة الراحل كرمز وطني صاغ بفكره وجدان الأجيال، وأثرى الساحة بأعمال غنائية وطنية وعاطفية خالدة تغنى بها كبار الفنانين، مؤكدة أن الوطن خسر برحيله طاقة إبداعية استثنائية ونبيلة.

حديث الأسبوع

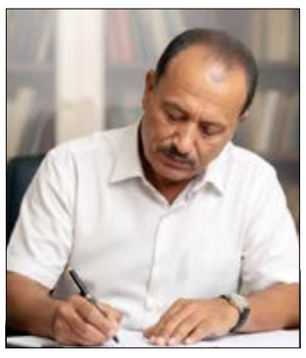

العميد/
عبدالحكيم الشريحي

من اليوم.. لغة البارود هي السائدة

لم يكن البيان المتلفز الذي ألقاه وزير الدفاع مجرد موقف سياسي عابر أو إدانة بروتوكولية مخملية، بل كان أمر عمليات عسكري معلن وبلاغا أخيرا بالخط الأحمر العريض، جاء ليرسم ملامح مرحلة جديدة لا صوت فيها يعلو فوق صوت المدافع، ردا على التطاول الإيراني السافر الذي تجرأ على خرق الأجواء والسيادة اليمنية بالهبوط في مطار صنعاء المحتل من قِبل مليشيا الحوثي الإرهابية.

وفي توقيته ومضمونه، يحمل هذا البيان دلالات جيو-استراتيجية بالغة الخطورة، إذ جاء عقب تطور نوعي وتحد صريح لقرارات مجلس الأمن الدولي التي تحصر إدارة الأجواء والمطارات بيد الحكومة الشرعية المعترف بها، لتكون محاولة طهران فرض واقع ميداني جديد عبر جسر جوي مشبوه، قد قوبلت بقرار سيادي حاسم يرفض سياسة الأمر الواقع ويؤّسس لردع عسكري غير مسبوق.

لقد طُويت صفحة الدبلوماسية الوقائية واستيعاب الضغوط الدولية إلى غير رجعة ونبرة الخطاب التي صرخت بـ"نفد الصبر" تعكس تحولا جذريا في العقيدة القتالية للحكومة الشرعية، وانتقالا سريعا من الدفاع الصامت إلى الهجوم الكاسح، حيث إن التوعد بالتصدي للطيران المعادي بجميع الوسائل المتاحة يضع القوات المسلحة بجميع تشكيلاتها ونخبها في حالة استنفار قتالي قصوى واضعا الأصابع على الزناد بانتظار إشارة الانطلاق لتطهير الأجواء والأرض، فـ"إن الأجواء التي استباحها الأعداء بالأمس، ستكون مقبرة لفلولهم غدا.. والوسائل المتاحة لدينا أصبحت اليوم أدوات حاسمة بانتظار ساعة الصفر".

وعلى الصعيدين السياسي والقانوني، حقق البيان ضربة استباقية ذكية بنقله الصراع من مستواه المحلي مع ادوات ايران، إلى مواجهة دولية مباشرة مع "الرأس" في طهران وتحميل النظام الإيراني المسؤولية الكاملة يمنح القوات المسلحة الشرعية الغطاء القانوني والأخلاقي الكامل لشن عملياتها العسكرية القادمة، بتناغم مطلق مع تحذيرات مجلس القيادة الرئاسي.

وما وراء السطور يشير إلى تكتيك عسكري وسياسي متكامل، فتزامن البيان مع طلب عقد جلسة طارئة لمجلس الأمن ليس تراجعا، بل هو إقامة للحجة القانونية الكاملة أمام المجتمع الدولي قبل إطلاق العنان للقوة الخشنة، لتصبح القوة العسكرية للشرعية اليوم أمام اختبارها العملي الأكبر، ليس فقط لصد أي اختراق قادم، بل لانتزاع المبادرة وقلب موازين القوى على الأرض.

إن هذا الإنذار الأخير يضع حدا لزمن التنازلات، فالأجواء اليمنية لم تعد مجرد مساحات جغرافية، بل أسوار من نار ستحرق كل من يحاول عبورها دون إذن الشرعية والرسالة وصلت والخطوط رُسمت بالدم والنار والجميع اليوم في ترقب مشوب بالشغف ليوم المعركة الفاصلة، يوم تلتحم فيه الإرادة السياسية بالزئير العسكري لتطهير تراب الوطن وانتزاع النصر من فم التنين، فلتستعد الجبهات؛ فإن لغة البارود هي السائدة من الآن فصاعدا.